جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري

من إعداد:

قطاطفة إبتسام

تحت إشراف:

أ.د/ قادة أقاسم

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ	الرتبة	جامعة الإنتماء	الصفة
أورزيق الياس	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أقاسم قادة	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
دعاس خليل	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
جدايني ميمي	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
عزاوي خالد	أستاذ	المدرسة العليا للتجارة	مناقشا
لحرش الطاهر	أستاذ	المدرسة العليا للتجارة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نفسي الطموحة التي لم تخذلني في وقت الجد

إلى من دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، داعمي الأول ووجهتي التي أستمد منها قوتي

حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها

"**أمي الغالية**"

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، وداعمي في كل خطوة لتحقيق أحلامي وطموحي والذي وافته

المنية أياما قبل المناقشة، الذي ستكون هذه الأطروحة صدقة على روحه

"**أبي الغالي رحمه الله**"

إلى كل من أخي بشير وأختي أحلام ومونى وأبناءها وزوجها.

قطاطفة إبتسام

كـلمـــــة شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، والشكر لله الذي أنعم به علي من فضله الخير الكثير والعلم الوفير، وأعانني على إنجاز هذا العمل الذي أحتسبه عبادة من العبادات، جعلها الله خالصة لوجهه الكريم.

وبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائي هذه الرسالة، أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف البروفيسور "**أقاسم قادة**" الذي لم يبخل علي بالنصح والتوجيه والإرشادات، جزاه الله خيرا وجعلها في ميزان حسناته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للبروفيسور "**قدي عبد المجيد**" الذي كان له الفضل في إنهاء هذا العمل بتوجيهاته التي لم يبخل بها علي، وإجابته على جميع استفساراتي والذي أعطاني من وقته الثمين للإجابة عليها، جزاه الله خيرا وجعلها في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذي كان لهم يد في إتمام هذا العمل، ومنهم من دعني نفسيا أيضا لهم جزيل الشكر.

ولا أنسى شكر الأصدقاء الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل، حتى لو كان بكلمة تشجيع.

قطاطفة إبتسام

الملخص

الملخص

باللغة العربية:

شهد القطاع المصرفي في الجزائر العديد من الإصلاحات والتطورات خلال العقدين الأخيرين، وكان القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نقطة التحول الجذري في النظام المصرفي والتي فتحت المجال أمام البنوك الأجنبية للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري، في إطار الإنفتاح المالي لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الساحة الدولية، خاصة وأن البنوك الأجنبية أصبحت من الركائز الأساسية للاقتصاديات من خلال الدور المهم الذي تقوم به.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتحديد دور البنوك الأجنبية التي تزاول نشاطها داخل الجزائر، في تعزيز التنافسية بينها وبين البنوك المحلية في السوق المصرفي الجزائري، والجديد الذي جاءت به في المجال المصرفي منذ دخولها خاصة في إطار التطورات التي طرأت على هذا المجال، إضافة إلى تحديد وتحليل العوامل المختلفة التي ساعدت على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري، وأشكال تواجدها.

كما هدفت إلى دراسة واقع القطاع المصرفي الجزائري من خلال التطورات والإصلاحات التي مر بها منذ بداية الانفتاح، وطريقة معاملة البنوك الأجنبية في القانون والتشريع الجزائري، وتحليل وتقييم أثر البنوك الأجنبية على البنوك المحلية على تنافسية وكفاءة السوق المصرفي الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التنافسية في السوق المصرفي الجزائري لها دور مهم في تحسين الأداء والرفع من كفاءة السوق المصرفي، لهذا قامت الجزائر بعدة إصلاحات في القطاع المصرفي الأمر الذي سمح للبنوك الأجنبية بالاستثمار في هذا القطاع ليصل عددهم إلى 13 بنك منهم بنك واحد مختلط مقابل 07 بنوك محلية، إلا أن هذه الأخيرة مازالت مهيمنة على السوق المصرفي.

ساعدت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري على دخول البنوك الأجنبية، والتي حدد المشرع أنها تعامل بالمثل وخضوعها لآليات الرقابة وتنظيم العمل في السوق المصرفي حالها حال البنوك المحلية، وقد ساهم هذا في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

الكلمات المفتاحية: التنافسية المصرفية، البنوك الأجنبية، السوق المصرفي، آليات الرقابة، الجزائر.

Résumé :

Le secteur bancaire en Algérie a connu de nombreuses réformes et évolutions au cours des deux dernières décennies. La loi 90-10 relative à la monnaie et au crédit a constitué un tournant majeur dans le système bancaire, ouvrant la voie à l'investissement des banques étrangères dans le secteur bancaire algérien, dans le cadre de l'ouverture financière visant à accompagner les évolutions économiques et financières internationales, Les banques étrangères sont désormais des piliers fondamentaux des économies, en raison du rôle clé qu'elles jouent.

Cette étude vise à mettre en lumière et à préciser le rôle des banques étrangères actives en Algérie, dans le renforcement de la compétitivité entre elles et les banques locales sur le marché bancaire algérien. Elle analyse également les innovations introduites depuis leur entrée, en particulier dans le contexte des développements récents du secteur. Par ailleurs, elle identifie et analyse les divers facteurs qui ont favorisé l'entrée des banques étrangères dans le marché algérien, ainsi que les formes de leur présence.

L'étude examine aussi la réalité du secteur bancaire algérien à travers les réformes et évolutions intervenues depuis le début de l'ouverture, ainsi que le traitement juridique et législatif réservé aux banques étrangères. Elle évalue enfin l'impact des banques étrangères sur les banques locales, notamment en termes de compétitivité et d'efficacité du marché bancaire algérien.

Les résultats mettent en évidence que la compétitivité sur le marché bancaire algérien joue un rôle crucial dans l'amélioration des performances et l'augmentation de l'efficacité du secteur. Ainsi, l'Algérie a engagé plusieurs réformes qui ont permis aux banques étrangères d'investir dans ce secteur, portant leur nombre à treize, dont une banque mixte, contre sept banques locales, qui restent néanmoins dominantes sur le marché.

Les déterminants de l'investissement direct étranger dans le secteur bancaire algérien ont facilité l'entrée des banques étrangères. Le législateur a stipulé qu'elles doivent être traitées sur un pied d'égalité et soumises aux mêmes mécanismes de contrôle et de réglementation que les banques locales. Cette démarche a contribué au développement des produits et services bancaires proposés aux clients.

Mots clés : Compétitivité Bancaire, Banques Étrangères, Marché Bancaire, Mécanismes De Contrôle, Algérie.

Abstract :

The Algeria banking sector has undergone numerous reforms and significant developments over the past two decades. Law 90-10, relating to money and credit, represented a fundamental turning point in the banking system by opening the sector to foreign banks and encouraging their investment within Algeria's financial landscape. This orientation toward financial openness has enabled the sector to keep pace with international economic and financial trends, especially given that foreign banks have become key pillars in many economies due to their critical roles.

This study set out to highlight and define the role of foreign banks operating in Algeria in strengthening competition both among themselves and with local banks in the Algerian banking market. It further examined the innovations introduced by foreign banks since their entry into the sector, particularly in light of recent changes affecting the industry, and analyzed the various factors that facilitated their entry as well as the different modalities of their presence.

Additionally, the research aimed to assess the current state of the Algerian banking sector with reference to the reforms and transformations it has experienced since the beginning of financial liberalization. It focused on the regulatory and legislative treatment of foreign banks in Algeria and included an analytical evaluation of their impact on the competitiveness and efficiency of local banks as well as the broader banking market.

The study yielded several key findings, foremost among them being that competition in the Algerian banking sector plays a vital role in improving performance and raising market efficiency. Consequently, Algeria implemented multiple reforms within the sector, enabling foreign banks to invest and increasing their number to thirteen, including one joint-venture bank alongside seven local banks—though these local institutions continue to dominate the market.

The determinants of foreign direct investment in Algeria's banking sector have aided the influx of foreign banks, with legislation stipulating equal treatment and subjecting foreign banks to the same regulatory mechanisms as domestic ones. This approach has contributed to the development of banking products and services offered to clients.

Keywords: Banking Competitiveness, Foreign Banks, Banking Market, Regulatory Mechanisms, Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ – ك
الفصل الأول: التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التنافسية المصرفية ومحدداتها	03
المطلب الأول: ماهية التنافسية المصرفية	04
أولا: تعريف التنافسية	04
ثانيا: تعريف التنافسية المصرفية	06
ثالثا: أنواع التنافسية المصرفية	08
رابعا: آثار التنافسية المصرفية	11
المطلب الثاني: محددات التنافسية المصرفية	13
أولا: رأس المال	13
ثانيا: سعر المنتجات والخدمات المصرفية	14
ثالثا: نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية	15
رابعا: تشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية	16
خامسا: سياسة الابتكار وتكنولوجيا المعلومات	16
سادسا: كفاءة وخبرة الموظفين المصرفيين	18
سابعا: عدد وكالات وفروع البنك وتوزيعهم الجغرافي	19
ثامنا: اختصاص نشاط البنك	20
تاسعا: الاستراتيجية التسويقية والاتصالية	21
عاشرا: الحوكمة المصرفية	22

المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية المصرفية	23
المطلب الأول: المؤشرات الهيكلية	24
أولا: معامل التركز (Concentration Coefficient)	24
ثانيا: مؤشر هيرفندال–هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index)	25
المطلب الثاني: المؤشرات غير الهيكلية	26
أولا: مؤشر بانزر– روز (Panzer-Rosse Model)	26
ثانيا: مؤشر ليرنر (Lerner Index)	28
ثالثا: مؤشر بون (Boone Index)	30
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها	
تمهيد	36
المبحث الأول: واقع البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري	37
المطلب الأول: العوامل التي تساعد على إقامة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري وأشكالها	37
أولا: العوامل التي تساعد على إقامة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري	37
1. الاستقرار السياسي	38
2. الاستقرار الاقتصادي	39
3. الإطار القانوني والتشريعي	40
4. الموقع الجغرافي	42
ثانيا: أشكال دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري	42
1. البنوك	43
2. فروع البنوك	43
3. مكاتب تمثيل البنوك	43
المطلب الثاني: شروط إنشاء وتأسيس بنوك أجنبية في السوق المصرفي الجزائري	44
أولا: الترخيص	45
1. شروط تتعلق بالبنك والمؤسسة المالية	46

2. شروط تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال	46
3. شروط تتعلق بالمساهمين	47
4. شروط تتعلق بالمسيرين	48
ثانيا: الاعتماد	50
المبحث الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها	51
المطلب الأول: البنوك المكونة للسوق المصرفي الجزائري	52
أولا: تطور النظام المصرفي الجزائري	52
ثانيا: بنك الجزائر	54
ثالثا: البنوك المحلية المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري	55
رابعا: البنوك الأجنبية والمختلطة المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري	57
المطلب الثاني: آليات الرقابة على البنوك في السوق المصرفي الجزائري	60
أولا: السلطات النقدية والرقابية في النظام المصرفي الجزائري	61
1. المجلس النقدي والمصرفي	61
2. اللجنة المصرفية	63
3. لجنة الاستقرار المالي	64
4. اللجنة الوطنية للدفع	65
ثانيا: هيئات دعم الشفافية في عمل النظام المصرفي الجزائري	65
1. مركزية المخاطر	66
2. مركزية المستحقات غير المدفوعة	66
3. الإدارة والرقابة الداخلية	66
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري	
تمهيد	70
المبحث الأول: منهجية وأداة الدراسة	71
المطلب الأول: نموذج الدراسة	71
أولا: نموذج الدراسة	71

ثانيا: منهج الدراسة	72
ثالثا: مصادر جمع البيانات	74
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	75
أولا: مجتمع الدراسة	75
ثانيا: عينة الدراسة	76
المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية	77
أولا: الاستبيان	77
ثانيا: محتوى الاستبيان	80
ثالثا: المقياس المستعمل في معالجة الاستبانة	81
المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة	82
المطلب الأول: توزيع أفراد عينة الدراسة	82
أولا: الجنس	83
ثانيا: العمر	83
ثالثا: المؤهل العلمي	84
رابعا: نوع البنك	85
خامسا: طبيعة نشاط البنك	86
سادسا: الموقع المهني	87
سابعا: سنوات الخبرة المهنية	87
المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة	88
أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة	88
ثانيا: تقنية تحليل المعادلات البنائية	89
ثالثا: الصدق الظاهري لأداة الدراسة	90
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة إجابات المبحوثين اتجاه فقرات الاستبيان	91
أولا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين إتجاه المحور الثاني	92
ثانيا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين إتجاه المحور الثالث	101
ثالثا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين إتجاه المحور الرابع	110

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشة فرضياتها	117
المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لمحاور الدراسة ومناقشة الفرضيات الأولى، الثانية والثالثة	117
أولا: مناقشة الفرضية الأولى	118
ثانيا: مناقشة الفرضية الثانية	119
ثالثا: مناقش الفرضية الثالثة	120
المطلب الثاني: النمذجة الهيكلية ومناقشة الفرضية الرابعة	121
أولا: تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي)	121
1. الصدق التقاربي	122
2. الصدق التمايزي	127
ثانيا: تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي)	128
1. إختبار التعدد الخطي داخل محاور النموذج	129
2. معامل التفسير	130
3. حجم الأثر	130
4. نتائج النمذجة القياسية للمسارات	131
ثالثا: مناقشة الفرضية الرابعة	132
المطلب الثالث: إختبارات الفروقات ومناقشة الفرضية الخامسة	133
خلاصة الفصل	138
الخاتمة العامة	139
قـــائمة المراجع	146
قـــائمة الملاحق	158

قـــائمـــــــة الجـــــداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف التنافسية المصرفية	10
02	الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية	47
03	توزيع أفراد العينة حسب الولايات	74
04	مجتمع الدراسة	76
05	أبعاد ومحاور الاستبانة	81
06	قيم المتوسط المرجح والمستوى المرفق له	82
07	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	83
08	توزيع أفراد العينة حسب العمر	83
09	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	84
10	توزيع أفراد العينة حسب نوع البنك	85
11	توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط البنك	86
12	توزيع أفراد العينة حسب متغير الموقع المهني	87
13	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	87
14	قائمة محكمي الاستبيان	91
15	الإحصاءات الوصفية لمحور التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات	93
16	الإحصاءات الوصفية لمحور البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها	102
17	الإحصاءات الوصفية لمحور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري	111
18	معايير قبول عناصر الصدق التقاربي	122
19	نتائج تشبعات الفقرات للنموذج الفرضي الأولي	123
20	نتائج تشبعات النموذج الفرضي الأساسي (المعدل)	124
21	نتائج الموثوقية المركبة (CR) لنموذجي الدراسة	125

22	نتائج متوسط التباين المفسر (AVE) لنموذج الدراسة الأساسي	126
23	نتائج الصدق التمايزي Fornell and Larker	127
24	معدل تباين التضخم لنموذج الدراسة	129
25	نتائج القدرة التفسيرية لنموذجي الدراسة	130
26	نتائج حجم الأثر (f^2) لنموذج في الفرضي الأول	131
27	جدول يلخص المعلمات المقدرة للمسارات الخاصة بالنموذج الفرضي الأساسي	131
28	إختبارات التوزيع الطبيعي للمحور الرابع	135
29	اختبارات التوزيع الطبيعي	136

قـــائمـــــــة الأشكـــــــال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع التنافسية المصرفية	08
02	محددات التنافسية المصرفية	13
03	مؤشرات التنافسية المصرفية	23
04	البنوك المكونة للسوق المصرفي الجزائري	52
05	آليات الرقابة على البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري	61
06	النموذج الفرضي للدراسة	72
07	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	83
08	توزيع أفراد العينة حسب العمر	84
09	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	84
10	توزيع أفراد العينة حسب نوع البنك	85
11	توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط البنك	86
12	توزيع أفراد العينة حسب متغير الموقع المهني	87
13	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	88
14	النموذج الأول بعد التعديل	128

المقـــــدمـــة العـــامـــــة

تمهيد

مع تصاعد موجات العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحولات البنية الاقتصادية على المستوى العالمي، حدثت تغيرات جذرية على النظام المصرفي خلال مراحل تطوره نتيجة للظروف الاقتصادية التي تتغير بشكل مستمر، في هذا الإطار ظهر موضوع التنافسية المصرفية وأصبحت من المواضيع التي تستقطب اهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية والمالية، والذي يؤثر بشكل كبير ومباشر على كفاءة النظام المصرفي وجودة المنتجات والخدمات المصرفية وتنوع وتعدد الخيارات أمام العملاء.

دخول البنوك الأجنبية للأسواق المصرفية المحلية بما فيها السوق المصرفي الجزائري وفي إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ساهم وبشكل واضح في إعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال خلق بيئة مصرفية تنافسية ومناخ جديد بتنوع المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة في الأسواق وتحسين الأداء التقني والتجاري للبنوك، وتواجدها في الأسواق المحلية ليس مجرد ضخ لرؤوس الأموال بل ضح لأساليب إدارية حديثة والتكنولوجية المتطورة وممارسات مهنية تخلق ضغط يهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك المحلية.

الجزائر وكغيرها من دول العالم كان عليها اتباع سياسات اقتصادية مناسبة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية، والقطاع المصرفي يعتبر القطاع الرئيسي الذي يمول مختلف النشاطات الاقتصادية، وقد واجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة وأن هناك تطورات دولية لابد من مواكبتها، لهذا قامت الحكومة بالعديد من الإصلاحات المالية والمصرفية والاقتصادية وأهم إصلاح سمح وساهم في دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري وأدى إلى تغيير هيكل المنظومة المصرفية كليا هو القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعتبر نقطة تحول جذري في المنظومة المصرفية ومع التطورات السريعة تصاعدت جهود الحكومة لإحداث العديد من الإصلاحات المتتالية للمنظومة المصرفية وتطوير السياسات المصرفية وتعزيز مبدأ الحوكمة والابتكار المالي.

1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في فهم ومعرفة دور البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري من حيث تعزيز التنافسية، لاسيما في ظل التطورات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الجزائر لإعادة وتنظيم هيكلها المالي والاقتصادي لمواكبة الاقتصاد العالمي الذي يتطور بسرعة وبطريقة مستمرة.

تساهم هذه الدراسة في معالجة ومعرفة تأثير دخول البنوك الأجنبية على تطور وكفاءة السوق المصرفي الجزائري، والتي تعتبر جسرا يصل بين الجانب النظري والميداني من خلال تقديم وتقييم واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحليل ومعرفة دور البنوك الأجنبية في دعم وتحفيز التنافسية المصرفية في السوق المصرفي الجزائري، من خلال:

- تقديم الإطار النظري للتنافسية المصرفية من خلال التطرق لمفهومها ومحدداتها ومؤشراتها؛
- تحديد وتحليل العوامل المختلفة التي ساعدت على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري، وأشكال تواجدها؛
- دراسة واقع القطاع المصرفي الجزائري، مع التطورات والإصلاحات التي مر بها منذ بداية الانفتاح، وطريقة معاملة البنوك الأجنبية في القانون والتشريع الجزائري؛
- تحليل وتقييم أثر البنوك الأجنبية على البنوك المحلية على تنافسية وكفاءة السوق المصرفي الجزائري؛
- اقتراح توصيات تهدف إلى تعزيز الدور الإيجابي للبنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري ودعمها للتنافسية في هذا الأخير بما يخدم ويساعد في التنمية الاقتصادية والمالية.

3. الدراسات السابقة:

إن العودة للدراسات السابقة خطوة جد مهمة في بناء أي بحث علمي، تساعد الباحث على تحديد طريقة دراسته للموضوع والجوانب التي يجب عليه الاعتماد عليها، وعليه سنحاول ذكر البعض من الدراسات السابقة لموضوع دراستنا.

- ✓ دراسة مريم قشي، "**واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري–دراسة حالة بنك سوسيتي جينرال الجزائر–**"، مقال منشور في مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07 والعدد 14، ديسمبر 2018.

قامت الباحثة بدراسة الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية: **ما هو الواقع الحالي للبنوك الأجنبية كمؤسسات استثمار أجنبي مباشر في القطاع المصرفي؟**

بعد الدراسة توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها:

- فتح المجال للاستثمار في القطاع المصرفي سمح بدخول بنوك أجنبية تعامل بالمساواة في المعالجة؛
- وجود عراقيل أدت إلى تراجع الاستثمارات في القطاع المصرفي أي عدم دخول البنوك الأجنبية ومنه شلل السوق المالي والذي يؤدي إلى عدم القيام بعملية تمويل التنمية الاقتصادية على أكمل وجه؛
- تخلف الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الاعتماد على قطاع واحد أدى إلى فشل بقية القطاعات.

- ✓ دراسة بن قرين جمال، "**تنافسية البنوك الجزائرية في ظل تحديات تطوير وتنويع آليات الخدمات المصرفية والتحرير المصرفي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، 2017–2018.

عالج الباحث الإشكالية التالية: **ما هي المؤشرات والمزايا التنافسية التي من شأنها أن تسمح للبنوك الجزائرية من تنمية تنافسيتها محليا ودوليا؟**

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن تقييم زبائن المصارف التجارية العاملة في الجزائر لمستوى الأداء الفعلي للخدمات المصرفية المقدمة لهم كان محايدا، وبالتالي فإن الجودة الفعلية كانت منخفضة.
- أن الجودة المتوقعة من زبائن المصارف التجارية العاملة بالجزائر أعلى من الجودة الفعلية التي تقدم بها الخدمة المصرفية لدى المصارف التجارية العاملة في الجزائر.
- تختلف المعايير التي يستخدمها زبائن المصارف التجارية في أهميتها النسبية عند تقييمهم لجودة الخدمات المصرفية، وهناك دلالات تطبيقية للنتيجة تتعلق بتحديد الأولويات عند تطوير الخدمات المصرفية.
- أن العامل الخاص بالتقنيات الحديثة للخدمة يعتبر ذا أهمية نسبية عالية في تقييم الزبائن لجودة الخدمات المصرفية، لهذا فإن إدارة المصارف التجارية يجب أن تولي هذا العامل أهمية عالية في برامجها لتطوير الخدمات المقدمة وتحسينها.

✓ دراسة قسول سفيان، "**تأهيل العنصر البشري لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك العمومية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016.

عالج الباحث الإشكالية التالية: **كيف يمكن لتأهيل العنصر البشري زيادة القدرات التنافسية للبنوك لتحقيق الميزة التنافسية لا من أجل خلق قيمة إضافية؟**

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من التنائج أهمها:

- أن النظام البنكي الجزائري لا يطبق الأساليب الحديثة لعدم تميزه والتأني في الأحكام المتوصل إليها في حل المشاكل، وهذا لسببين: حداثة المنظومة المصرفية الجزائرية والتنظيم العام المبني على فكر اقتصادي مهتلك قائم على تحقيق أهداف البرامج المخططة أكثر منها تجارية.
- أن البنوك في حاجة لتدعيم الاستثمار في رأس مالها البشري حيث أن هناك فجوة بين نمو العمل البنكي وتزايد الطلب عليه وبين توليد الموارد البشرية المؤهلة، لهذا فإن الموارد لا تتناسب نوعا ما مع متطلبات الصناعة البنكية.

- ✓ دراسة رايس عبد الحق، "**مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الإئتمان في الجزائر خلال تفعيل الخدمات المصرفية – دراسة لعينة من البنوك الأجنبية –**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013-2014.

قام الباحث بدراسة الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية: **هل ساهمت البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيلها للخدمات المصرفية؟**

بعد الدراسة توصل الباحث إلى نتائج أهمها:

- أن البنوك الأجنبية في الجزائر تتمتع بطرق تمويل حديثة وتقنيات بنكية متطورة وهذا راجع لكبر حجم هذه البنوك وإنتشارها الواسع في جميع دول العالم.
- البنوك الأجنبية العاملة بالجزائر بنوك ذات مستوى عالي التقنية، مصممة ومنظمة بطريقة عصرية وتمتلك تجهيزات ووسائل دفع ذات نوعية.
- تستخدم البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر تقنيات عالية الدقة والجودة في التعامل مع العملاء حفاظا على سرية معاملات العملاء وحماية مصالحهم.
- تمتلك البنوك الأجنبية موظفين يمكن من خلالهم استقطاب العميل نتيجة لروح العمل الممزوج بروح التعاطف والتعامل الشفاف مع الزبائن.

- ✓ دراسة Rashid Sbia & Helmi Hamdi، "**la concurrence dans le marché bancaire à l'ère de l'économie numérique: le cas français**" ، ورقة علمية منشورة على منصة researchgate.net، جانفي 2009.

قام الباحثان عن طريق هذه الدراسة بمعالجة الإشكالية التالية: **كيف تؤثر التطورات التكنولوجية والتحول إلى مفهوم البنك غير المرئي على وظائف وتنافسية النظام المصرفي؟ وهل ستؤدي هذه التغيرات إلى إعادة تعريف ورد البنوك التقليدية في السوق المالي؟**

بعد الدراسة توصل الباحثان إلى نتائج أهمها التالية:

- أدى ظهور وسائل الدفع الالكترونية والخدمات المصرفية غير التقليدية إلى تراجع دور البنوك التقليدية، الأمر الذي قلل من الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للمعلومات؛
- ظهور البنوك غير المرئية أو الالكترونية وانتشار مفهومها أصبحت تقدم خدمات مصرفية بأقل التكاليف، مما عزز من كفاءتها وخلق تحديات حقيقية للبنوك التقليدية؛
- الاعتماد على التكنولوجية ساعد على تخفيض تكاليف البحث عن المعلومات وتكاليف التنقل ما ينعكس إيجابا على كل من البنك والعملاء؛
- تداخل الخدمات ما بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والتقنية يعرض الوظائف التقليدية للبنوك إلى التهديد، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التفكير في المكونات الأساسية للسوق؛
- ظهور نماذج تمويل جديدة وخدمات بنكية رقمية تحمل إمكانات ربحية كبيرة، بالمقابل ترافقها مخاطر تنظيمية وتقنية.

✓ دراسة Eduardo Levy Yeyati & Alejandro Micco، " **BANKING COMPETITION IN LATIN AMERICA**" "**تنافسية القطاع المصرفي في أمريكا اللاتينية**"، مقال منشور في مجلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية، مارس 2003.

قام الباحثان عن طريق هذه الدراسة بمعالجة الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير عمليات الاندماج والتركيز في القطاع المصرفي في أمريكا اللاتينية على تعزيز الاستقرار المالي والتنافسية المصرفية؟**

في الأخير تم الوصول إلى نتائج أهمها ما يلي:

- أن الإندماج المصرفي أدى في العديد من الحالات إلى تعزيز المنافسة بالتخلص من إزدواجية الخدمات؛
- تراكم رؤوس الأموال من طرف البنوك الأجنبية الكبرى ساهم في تعزيز الاستقرار المالي على الرغم من احتمال زيادة مخاطر الاحتكار؛
- فيما يخص العلاقة بين التركيز والتنافس ووجود البنوك الأجنبية وجدوا أن هناك تفاوت بين دول المنطقة؛

- أهمية التنسيق بين الهيئات الرقابية فيما يخص الاحتكار والرقابة المصرفية لضمان بيئة مالية مستقرة وتنافسية.

4. إشكالية الدراسة:

على الرغم من مرور أكثر من عقدين على فتح المجال للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري أمام الخواص المحليين منهم والأجنبيين، إلا أن نجاعة هذه التجربة في تحقيق تحول نحو قطاع مصرفي تنافسي وفعال لاتزال محور نقاش في كل من الوسط المهني والأكاديمي، وعليه فإن الإشكالية الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها تتمثل في:

كيف يمكن الاستفادة في السوق المصرفي الجزائري من وجود البنوك الأجنبية في إطار تعزيز التنافسية مع البنوك المحلية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي العوامل التي تحدد التنافسية المصرفية؟
- ما هي المحددات والعوامل التي ساعدت على إقامة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري؟
- ما هو تأثير البنوك الأجنبية على البنوك المحلية في السوق المصرفي الجزائري من حيث جودة وتشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء؟
- هل يوجد أثر للبنوك الأجنبية وآليات الرقابة عليها على تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري؟

5. فرضيات الدراسة:

في إطار صياغة فرضيات للدراسة كإجابة أولية عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

H_0^1 : تلعب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، مثل حجم رأس المال، جودة الخدمات التكنولوجيا المستخدمة، الإطار التشريعي، دورا هاما في تجديد القدرة التنافسية للبنوك في السوق الجزائرية.

الفرضية الثانية:

H_0^2 : توثر مجموعة من العوامل المتداخلة، بما في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي، الإطار التشريعي المواقي، جودة البنية التحتية، العلاقات الدولية القوية، وسياسات الحوافز الحكومية، بشكل إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري، مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي وتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة، وتحفيز البنوك الأجنبية للدخول للسوق الجزائري؛

الفرضية الثالثة:

H_0^3 : تؤدي المنافسة الشديدة بين البنوك المحلية والأجنبية في السوق الجزائرية إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية وتنوع المنتجات المقدمة للعملاء؛

الفرضية الرابعة:

H_0^4 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للبنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها على تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري في عينة البنوك محل الدراسة؛

الفرضية الخامسة:

H_0^5 : لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات مفردات العينة نحو دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغيرات (المستوى التعليمي، نوع البنك، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)؛

وللإحاطة بكل جوانب هذه الفرضية سيتم تقسيمها إلى مجموعة من الافتراضات الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H_0^{5-1}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$في توجهات مفردات العينة نحو دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير (المستوى التعليمي)؛

الفرضية الفرعية الثانية H_0^{5-2}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات مفردات العينة نحو دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير (نوع البنك)؛

الفرضية الفرعية الثالثة H_0^{5-3}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات مفردات العينة نحو دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير (المسمى الوظيفي)؛

الفرضية الفرعية الرابعة H_0^{5-4}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في تو جهات مفردات العينة نحو دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير (الخبرة المهنية).

6. منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة استلزم الأمر الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا في الجانب النظري منها، والذي كان الهدف منه تحديد المفاهيم الأساسية لكل من التنافسية المصرفية، محدداتها والمؤشرات الخاصة بها، إضافة إلى المحددات التي ساهمت في دخول البنوك الأجنبية إلى الجزائر ووصف لها والمكونة للسوق المصرفي الجزائري.

تم الاعتماد إلى جانب المنهج الأول **المنهج التاريخي**، وذلك في تطور النظام المصرفي الجزائري ومراحل دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي، وأخيرا المنهج الإحصائي لتحليل

البيانات المتحصل عليها عن طريق استخدام كل من برنامج SPSS وبرنامج SMART-PLS وهذا فيما يتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة.

7. حدود الدراسة:

رغم سعي هذه الدراسة إلى الإحاطة الشاملة بالموضوع من مختلف أبعاده، إلا أن طبيعة البحث العلمي تفرض تحديدا دقيقا للحدود التي تنظم نطاقها من حيث المجال المكاني والزماني، وذلك على النحو الآتي:

- **المجال المكاني:** ينحصر المجال المكاني لهذه الدراسة في الجزائر بالتحديد السوق المصرفي الجزائري، بما يشمله من بنوك محلية، أجنبية ومختلطة مكونة له.
- **المجال الزماني:** يشمل المجال الزماني للدراسة من الجانب النظري والتطورات التي حصلت في القطاع المصرفي الجزائري من سنة 1990 إلى غاية 2025، بالنسبة للجزء التطبيقي أو الميداني فقد امتد المجال الزماني من سبتمبر 2023 إلى نوفمبر 2024.

8. هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة ارتأينا إلى تقسيمها إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول نظري يتناول الإطار المفاهيمي للتنافسية المصرفية ومحدداتها ومؤشرات قياسها، أما الفصل الثاني نظري أيضا يتناول المحددات التي ساعدت على إقامة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري وشروط تأسسيها أي الجانب القانوني والتشريعي، التطورات والإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال، البنوك المكونة للسوق المصرفي الجزئري وآليات الرقابة عليها.

وأخيرا الفصل الثالث الذي تناولنا فيه الجانب التطبيقي للدراسة، بحيث تم استخدام أداة الاستبانة لدراسة دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري.

الفصل الأول:

التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات

تمهيد

تشكل التنافسية المصرفية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها كفاءة الأسواق المالية واستقرارها، حيث تلعب البنوك دورا محوريا في توجيه الموارد المالية وتسهيل عمليات التمويل والاستثمار، في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أصبحت دراسة التنافسية المصرفية أمرا بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات السوق وتأثيرها على أداء البنوك وجودة الخدمات المقدمة للعملاء.

تتأثر التنافسية المصرفية بعدد من العوامل أو المحددات، وحجم الحواجز التي تعترض دخول بنوك جديدة إلى السوق، فضلا عن السياسات التنظيمية والرقابية التي تفرضها الجهات المعنية، بالإضافة إلى ذلك تلعب الابتكارات التكنولوجية وتطور الخدمات المصرفية الإلكترونية دورا متزايدا في تشكيل طبيعة المنافسة بين البنوك.

لقياس درجة التنافسية في الأسواق المصرفية، يعتمد الباحثون والمتخصصون على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد في تقييم مدى فعالية المنافسة ومدى استفادة العملاء منها، تشمل هذه المؤشرات الهيكلية وغير الهيكلية.

في هذا الفصل، سنتطرق لمفهوم التنافسية المصرفية، المحددات الرئيسية التي تؤثر فيها، وأبرز المؤشرات المستخدمة لقياسها، ولدراسة هذه النقاط سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التنافسية المصرفية ومحدداتها؛

المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية المصرفية.

المبحث الأول: ماهية التنافسية المصرفية ومحدداتها

تعتبر التنافسية المصرفية من المفاهيم الأساسية والمحورية في تحليل أداء البنك، والتي تعكس قدرة البنوك على تقديم خدمات مالية مبتكرة وفعّالة في ظل بيئة سوقية ديناميكية، وهناك عدة محددات لها تشمل جميع الجوانب المتعلقة بها، وسنستعرض في هذا المبحث تعريف التنافسية المصرفية، أنواعها، والمحددات التي تؤثر في مستواها، مما يسهم في فهم أعمق لديناميكيات القطاع المصرفي.

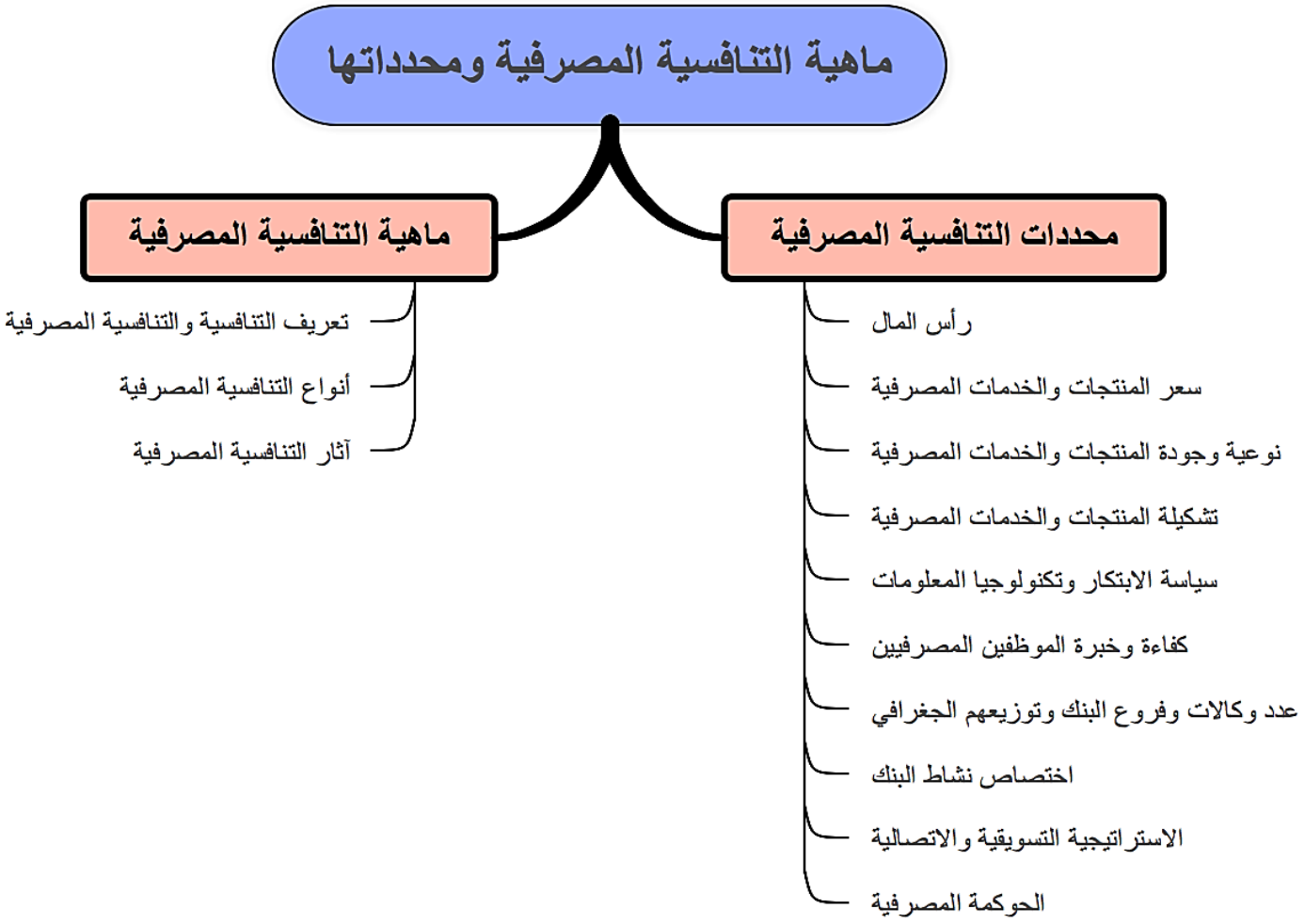

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الأول: ماهية التنافسية المصرفية

قبل التطرق إلى تعريف التنافسية المصرفية لابد من تعريف التنافسية بشكل عام، كما عرفتها المنظمات الدولية وكبار الباحثين في هذا المجال، حيث تعتبر التنافسية وسيلة هامة لتعزيز القدرة التنافسية في القطاع المصرفي.

أولا: تعريف التنافسية.

هناك عدة تعريفات للتنافسية سنتطرف فيما يلي إلى أهمها، بحيث عرفها:

المنتدى الاقتصادي العالمي WEF على أنها " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ".[1]

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنها " القدرة التي وفقها يمكن لبلد ما وفي شروط سوق حرة معادلة ينتج السلع والخدمات التي تلبي مقاييس السوق الدولية، في الوقت الذي تحافظ فيه على مستوى المداخيل الحقيقة للسكان وتزيده على المدى الطويل ".[2]

يعتبر اقتصاد دولة أنه ذو تنافسية إذا كان يملك القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى المتوسط والطويل حسب تعريف المنتدى العالمي الاقتصادي[3]، وتعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات في الأسواق العالمية ضمن شروط السوق الحرة وتساهم في زيادة الدخل الفردي على المدى الطويل ".[4]

---

[1] كمال رزيق وياسين قاسي، " تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز "، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 8-9 مارس 2005.

[2] PROKOPENKO J. MONDIALISATION, "compétitivité et stratégie de productivité", document de travail de la série développement et gestion des entreprises.

[3] مسعود طحطوح، " أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية) "، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص 2 تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 – 2009، ص 2.

[4] منجي محمد مسعد، " عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات) "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 135.

المعهد الدولي لتطوير الإدارة IMD على أنها " فرع من علم الاقتصاد يتناول بتحليل الأعمال والسياسات التي تكيف وتصنع قدرة البلدان لخلق والحفاظ على بيئة تدعم خلق قيمة مضافة أكبر لمؤسساتها ورفاهية أكثر لسكانها "[1].

أما آدم سميث عرفها على أنها [2] " عملية تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بشكل أمثل من خلال آلية الأسعار لتحقيق الأهداف المرغوبة ".[3]

كما تعرف أيضا أنها " القدرة على كسب مكانة بين الأقوياء في السوق من حيث الربحية، حصة السوق، الاستقرار والنمو، رقم الأعمال، وهذا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تتمثل أهميتها في التكلفة، الجودة الشاملة، الإبداع، البحث والتطوير، الابتكار والتجديد، تسيير الموارد البشرية وانتهاج الاستراتيجيات الهجومية ... الخ ".[4]

من خلال هذا التعريف اتضح أن التنافسية قدرة المؤسسة في كسب مكانة بين الأقوياء من حيث الربحية، حصة السوق، الاستقرار، تحقيق رقم أعمال، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحقق لها هذه المكانة، وبالتالي يعتبر هذا التعريف أدق وأشمل من سابقيه كونه أعطى أهم مؤشرات التنافسية.

---

[1] IMD's world competitiveness yearbook, 2003

[2] أحمد حسين بتال وفيصل غازي فيصل، " قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي "، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، عدد خاص الجزء 2، العراق، سبتمبر 2021، ص 36.

[3] Kv. Bhanu Murthy and Deb, Ashis Taru; "Theoretical Framework Of Competition As Applied To Banking Industry", Munich Personal Repec Archive MPRA; 2008; P7.

[4] نصيرة قوريش، " الإبداع ودوره في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التسويقية للمؤسسات الصناعية 2 خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 08 – 09 نوفمبر 2010، ص 10-11.

فهي تعني " قدرة منظمات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز تلك الدولة بهذه الصناعة ".[1]

ثانيا: تعريف التنافسية المصرفية.

التنافسية في القطاع المصرفي، هي قدرة هذا القطاع في المحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على زيادتها وزيادة حجم أرباحه من خلال التنويع في العمليات المصرفية المقدمة للعملاء وخدماته، وتطويرها بما يتلاءم وأذواق العملاء وتحقيق عائدات مرتفعة للمساهمين والمودعين، وتحسين دخول العاملين فيه، ولخلق وضعية تنافسية متفوقة للمؤسسة المصرفية مقارنة بمنافسيها لابد من اكتساب ميزة تنافسية تعبر عن مدى قدرة البنك على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثله ما يسمح له بالتميز والاختلاف.[2]

كما يقصد بها الكيفية التي يستطيع بها البنك أن يميز نفسه عن منافسيه في السوق المصرفي ويحقق لنفسه التفوق والتميز عليهم، وأن تحقيق القدرة التنافسية ما هو إلا محصلة لعوامل حقيقة عديدة تندمج في تخفيض التكلفة وتحسين الجودة، ومنه يترتب على البنوك أن تختار استراتيجية تستند على نقاط القوة والحد من نقاط الضعف وكذا التركيز على عوامل أخرى مثل طبيعة الزبون- جودة الخدمة....[3]

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، " تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 22 -23 أبريل 2003، ص5.

[2] بورقبة بختة وداني الكبير أمعاشو، " جودة الخدمات بين تحقيق تنافسية البنك ورضا المستهلك -دراسة عينة من عملاء وكالات البنوك التجارية لولاية سعيدة "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، ص 68.

[3] عامر بشير، " دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك -دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك-جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص 191 - 192.

يشير مفهوم التنافسية المصرفية إلى الكيفية التي يستطيع فيها البنك أو المؤسسة المالية أن يميز بها نفسه عن أقرانه ومنافسيه ويتفوق عليهم.

هناك من عرف أيضا التنافسية المصرفية على أنها " عبارة عن عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات بنكية أو منتجات بديلة لها، والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي، بحيث يسعى البنك لجلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية، وحسن معاملة الزبائن....." [1]

تزايد الاهتمام بدراسة التنافسية على المستوى العالمي، وهذا تحقيقا للأهداف المتمثلة في:

- دعم متخذي القرارات وصناع السياسات في صياغة سياسة اقتصادية سليمة.
- ضرورة إعداد الاستراتيجيات الملائمة لإدارة المؤسسات المصرفية الوطنية.

إن دعم وتعزيز القدرة التنافسية للجهاز المصرفي يوضح مدى قدرة القطاع المالي على التكيف مع التطورات المالية والنقدية الدولية، لذلك فرن تطوير وتحديث وتحرير الجهاز المصرفي يعتبر من العوامل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.[2]

ومما سبق يمكن أن نعرف التنافسية المصرفية على أنها قدرة البنوك في الحفاظ على مكانتها في السوق المصرفي، وتوسيع حصتها السوقية لتنويع مصادر أرباحها، من خلال مواكبة التغييرات المستجدة في العمل المصرفي وجعله أكثر مرونة وأمانا بطرح منتجات وخدمات ذات جودة عالية ومبتكرة بأسعار تنافسية لجذب أكبر عدد من العملاء.

[1] سهام بوخلالة، " المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014 "، أطروحة دكتوراه علوم تخصص دراسات اقتصادية، 2017، ص 14.

[2] علي بن ساحة وآخرون، " تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك –دراسة حالة البنوك المصرفية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، 2014، ص 125.

ثالثا: أنواع التنافسية المصرفية.

شهدت التنافسية المصرفية تحولا نوعيا منذ مطلع الثمانينات، مع تصاعد تعقيد الأسواق المالية وظهور الأدوات والمشتقات المالية الجديدة، إلى جانب دخول المؤسسات المالية في الساحة، ما أدى إلى تعدد أشكال التنافسية المصرفية وتطور طبيعتها، وتتمثل فيما يلي:[1]

الشكل رقم (01): أنواع التنافسية المصرفية

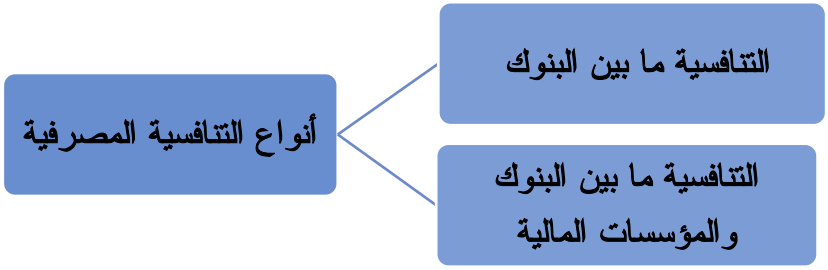

المصدر: من إعداد الباحثة

1. **التنافسية ما بين البنوك:**

تتميز التنافسية بين البنوك التجارية في الأسواق المحلية والعالمية بسعيها المستمر لتعزيز مركزها التنافسي من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة ومتنوعة تلبي احتياجات العملاء

[1] بالاعتماد على:

- حيرش عبد القادر، " دور التحرير المصرفي في تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2013، ص 37.
- قادة عبد القادر، " متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية "، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009، ص 47-48.
- بوعبدلي أحلام، " البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في البيئة المصرفية المعاصرة دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 08، 2008، ص 190.
- فيصل غازي صالح الدليمي، " أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للفترة 2005-2016 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأنبار، العراق، 2018، ص 16-18.
- دعاء فيصل عجيل النصاري، " دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق "، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق، 2024، ص24-25.

مع التركيز على ولائهم وزيادة الحصة السوقية، وتعتمد هذه التنافسية على استراتيجيات متعددة تشمل تحسين جودة المنتجات والخدمات والابتكار فيها، تخفيض التكاليف، زيادة العوائد على الودائع، واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الخدمات المصرفية الرقمية لرفع تجربة العملاء وجذبهم وهذا في ظل العولمة المالية وتحرير الأسواق.

ساهم التطور الاقتصادي والتشريعي في اتساع التنافسية ما بين البنوك والتي أصبحت تركز على المنتجات والخدمات الموجهة للعملاء من الأفراد، وتعتمد إلى جانب المنافسة السعرية بشكل كبير على المنافسة غير السعرية كتحسين جودة المنتجات والخدمات والابتكار المستمر فيها وتوظيف تكنولوجية الحديثة في ذلك، إذ تسعى إلى توفير منتجات وخدمات متطورة وذات جودة عالية بأسعار منخفضة، إلى جانب الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة المخاطر المالية والتي تؤدي إلى الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

في إطار اختصاص البنوك في نشاط معين (البنوك الصناعية، التجارية، الزراعية والعقارية) أصبحت تتسم بحدة التنافسية بينها وبين البنوك التقليدية في السوق المصرفي خاصة وأن البنوك المتخصصة أصبحت تقدم خدمات شاملة، بالنسبة للبنوك الإسلامية والبنوك الرقمية فهي غير متكافئة إلى حد كبير نظرا للتفوق التكنولوجي والإمكانات الكبيرة التي تمتلكها البنوك الرقمية تليها البنوك التقليدية، لذا أصبح من الضروري تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بشكل مستمر لمواجهة تحديات الأسواق والاستفادة من فرص النمو العالمية.

2. **التنافسية ما بين البنوك والمؤسسات المالية:**

أدت التطورات التنظيمية والتقنية إلى اتساع نطاق التنافسية في السوق المالي، حيث أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، وشركات التمويل، وشركات الأوراق المالية، وصناديق توفير البريد، ومؤسسات التأمين الاجتماعي منافسين أقوياء للبنوك التقليدية، تتمثل هذه التنافسية بشكل رئيسي في مجال جذب المدخرات وتقديم خدمات التمويل، إذ تقدم هذه المؤسسات المالية منتجات وخدمات تتشابه وأعمال البنوك مثل قبول الودائع وتوفير منتجات ادخارية واستثمارية متنوعة، مما أوجد تنافساً حاداً على استقطاب مدخرات الأفراد والشركات.

ونتيجة لذلك اضطرت البنوك إلى تطوير منتجات وخدمات مبتكرة مثل شهادات الادخار وبوالص التأمين البنكي، إلى جانب تبني سياسات تسويقية حديثة واستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة لتعزيز جاذبيتها أمام العملاء وتعزيز حصتها السوقية، كما تزداد درجة التهديد التنافسي من الداخلين الجدد في سوق الخدمات المالية، ما يسبب تحديات وصعوبات للبنوك، الذي يجبرها على تكييف أساليبها بطريقة أكثر تكاملاً في تسويق وبيع منتجاتها وخدماتها لمواجهة هذه المنافسة المتزايدة.

الجدول رقم (01): تصنيف التنافسية المصرفية

طبيعة التصنيف	أنواع التنافسية المصرفية
حسب نوع النشاط الاقتصادي	التنافسية داخل الصناعة، وتكون ما بين البنوك
داخل الصناعة؛ بين القطاعات حسب فئة المشاركين	التنافسية داخل القطاع، وتكون مابين البنوك والمؤسسات المالية
حسب كيانات السوق المشاركة في التنافسية المصرفية	التنافسية بين المودعين والعملاء (بائعي ومشتري الخدمة المصرفية)
حسب درجة تركيز جهات التنافسية المصرفية	التنافسية الفردية؛ التنافسية الجماعية
حسب جهات التنافسية في الأسواق الفيدرالية والإقليمية	البنوك الفيدرالية وفروعها؛ البنوك الإقليمية؛ البنوك الأجنبية
حسب أساليب التنافسية المصرفية المستخدمة	التسعير؛ غير السعري
حسب درجة احتكار السوق	المثالي؛ غير الكامل

المصدر:

GULMIRA Nasyrova and others, Banking operations development in the context of stable interbank competition, E3S Web of Conferences 208, 03002 (2020), P-2, sur le site: https://doi.org/10.1051/e3sconf/202020803002

رابعا: آثار التنافسية المصرفية.

تحدث التنافسية المصرفية تأثيرات متعددة على السوق المصرفي، ويمكن تصنيف هذه الآثار على النحو الآتي:[1]

1. الآثار الإيجابية:

تعمل التنافسية المصرفية على الرفع من جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء مع خفض أسعارها، كما تشجع على تنويع هذه المنتجات وتحديثها باستمرار لمواكبة متطلبات السوق والعملاء، هذا ما يؤدي إلى توفير تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تسمح للعملاء باختيار ما يناسب احتياجاتهم من جهة، ومن جهة أخرى يحفز البنوك على الابتكار والتطوير في المنتجات والخدمات المطروحة، بالإضافة إلى تحسين جودة المعاملات والاستجابة السريعة لمتطلبات العملاء.

كما أن التنافسية تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وترشيد التكاليف، مع زيادة الشفافية والحوكمة، مما يدعم استقرار النظام المصرفي ويعزز ثقة المتعاملين. ويعود ذلك بالنفع ليس فقط على القطاع البنكي بل أيضا على الاقتصاد ككل من خلال تحسين رضا العملاء وتوسيع الشمول المالي.

[1] بالاعتماد على:

- Sylive decoussergues, gestion de la banque, édition dunod, page 406, 2017, paris, sur le site : https://fr.slideshare.net/slideshow/gestion-de-la-banque-8e-d-coussergues-sylvie-de-bourdeaux-gautier-zliborgpdf/251752507#.
- سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- آسية محجوب، " البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة –حالة البنوك الجزائرية–"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2011، ص 81–82.
- صادق، عبد الرحيم، التنمية المصرفية وأثرها في الاقتصاد الوطني، دار صفاء، عمّان، 2018، ص121.
- دعاء فيصل عجيل النصاري، مرجع سبق ذكره، ص24.
- فيصل غازي صالح الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 14–15.

2. **الآثار السلبية:**

من جهة أخرى للتنافسية المصرفية آثار سلبية تتمثل في زيادة تكاليف البنوك، حيث يضطر البنك إلى رفع معدلات الفائدة على الودائع لجذب عدد أكبر من المودعين مما يرفع من المصاريف المالية، بالإضافة إلى تكاليف التسويق وأجور الموظفين وتكوينهم إلى جانب مصاريف اعتماد التكنولوجيا وابتكار المنتجات والخدمات المصرفية، في المقابل انخفاض الإيرادات نتيجة تخفيض معدلات الفائدة على القروض والعمولات على الخدمات.

كما أن شدة التنافسية قد تدفع بعض البنوك إلى اتخاذ قرارات مالية فيها مخاطرة مثل اللجوء إلى تمويل استثمارات فيها مخاطر كبيرة متأملة في تعويض المصاريف المالية، قد يضر أيضا بجودة المنتجات والخدمات وتتأثر هوامش أرباح البنوك الصغيرة، مما يعرضها لصعوبات في الاستمرار بالسوق، كذلك وفي حال ما كانت غير منظمة قد تزيد من المخاطر التشغيلية والائتمانية وتخلق حالة من عدم الاستقرار في القطاع المصرفي إذا لم تترافق مع أنظمة رقابية فعالة تضمن التوازن بين حماية العملاء واستدامة البنوك.

المطلب الثاني: محددات التنافسية المصرفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى محددات التنافسية المصرفية، الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): محددات التنافسية المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثة

أولا: رأس المال

يمثل رأس المال بالنسبة للبنك مؤشر لدى متانة المالية، وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميته في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته واستخداماته، كما يعد خط دفاع أول عن أموال المودعين، ونظرا لأهمية رأس المال نجد أن البنوك وخاصة الكبيرة منها تتنافس على زيادة رأس المال من أجل كسب ثقة العملاء، وهذا أخذا بعين الاعتبار الحد الأدنى الذي تحدده لجنة بازل لنسب رأس المال، والتي تفرض بنودها بأن تكون نسبة رأسمال البنك إلى مجموع أصوله الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية 8% كحد أدنى.[1]

[1] محسن زبيدة وبوخلالة سهام، " المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري "، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بشار 2006، ص 5.

يعتبر رأس مال البنك مؤشر لمدى المتانة المالية له، عامل واقي للمودعين من مخاطر سوء الإدارة والتوظيف، فكلما كان رأس مال البنك كبيرا كلما زادت ثقة العملاء والمودعين في هذا البنك وزيادة الإقبال عليه.[1]

ثانيا: سعر المنتجات والخدمات المصرفية

يعتبر سعر المنتجات والخدمات المصرفية من أهم محددات التنافسية بين البنوك، وهذا راجع لأن العملاء يختارون منها حسب السعر إضافة إلى النوعية والجودة، وتظهر التنافسية بين البنوك عن طريق السعر فيما يلي:[2]

- أسعار **الفائدة على الودائع**، بحيث تلجأ معظم البنوك إلى رفع هذه الأسعار للتمكن من جذب المدخرين لإيداع أموالهم لدى البنك الذي يقدم أعلى سعر؛
- أسعار **الفائدة على القروض**، في هذه الحالة تعمل البنوك باستراتيجية عكس الأولى، فهي في هذه الحالة تلجأ إلى تخفيض أسعار الفائدة كمحاولة لجذب العملاء من الأشخاص والمستثمرين للاستفادة من قروض لتمويل مشاريعهم؛
- **العمولات والرسوم على الخدمات الأخرى**، على غرار عمليات القروض والودائع تقدم البنوك عمليات أخرى وبطبيعة الحال ستكون بمقابل، ودور البنك هنا تخفيض العمولات كجذب العملاء الذين يفضلون البنوك التي تقدمها بأقل تكلفة.

تفرض السلطات النقدية في كل دولة قيود على حرية التنافسية السعرية للبنوك، مثل تحديد سقف لأسعار الفائدة لحماية المودعين وضمان استقرار القطاع المصرفي من التنافسية المفرطة وغير المتكافئة، والتي قد تلحق الضرر بالبنوك واستدامتها والسوق ككل هذا ما يعرف بتقييد حرية البنوك في التنافس بالأسعار، وعلى إثر هذا فتسعير المنتجات والخدمات في القطاع المصرفي يكون محدود ومدروس أكثر

[1] آسية محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] Zuhayr Mikdashi, les banques a l'ère de la mondialisation, paris : Economica 1998.

من أي قطاع آخر[1]، وتتخذ البنوك أحد أو كل الطرق في تسعير منتجاتها وخدماتها على أساس التكلفة، التنافسية أو على أساس الطلب.[2]

ثالثا: نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية

تشير نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية إلى قدرة البنك على توفير منتجات وخدمات تلقى رضا العملاء الحاليين وجذب آخرين جدد، كما أنها تعتبر عنصرا استراتيجيا في خطط البنك التسويقية حيث يمكن الوصول إلى أعلى رضا للزبائن من خلالها[3]، وهي ما يميز البنك عن غيره من البنوك في السوق المصرفي الذي ينتج عنه نمو وزيادة الحصة السوقية.[4]

نظرا لمحدودية السعر كمحدد للتنافسية بين البنوك في السوق المصرفي، فإن البنك مجبر على التميز على منافسيه بنوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية حتى يضمن لنفسه مكانة في السوق، وتكمن جودة المنتجات والخدمات البنكية في مدى سرعة أدائها والتسهيلات المقدمة للعملاء، والأهم من ذلك مدى تدخل التكنولوجيا في أداءها، وتعتبر مقياس لمستوى المنتجات والخدمات يعبر عن مدى توافق جودتها المقدمة للعملاء مع توقعاتهم، حيث يعني تقديم خدمة ذات جودة متميزة تحقيق تطابق أو تفوق في مستوى الجودة الفعلي مقارنة بما يتوقعه العملاء[5].

---

[1] آسية محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- https://southstatecorrespondent.com/banker-to-banker/here-are-6-bank-pricing-strategies/
- Javier Andrés & Oscar Arce ; " Banking Competition, Housing Prices and Macroeconomic Stability "; February 2009.

[2] عبد الفتاح عثمان العريبي وعصام عبد الحفيظ ميلاد، " محددات تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الليبية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد رقم 04، العدد رقم 03، 2020، ص 38.

[3] زكية ملحوس وآخرون، "مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك– وكالة الوادي"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامع الوادي، الجزائر، المجلد رقم 06 – العدد رقم 01، 2021، ص 117.

[4] رفاه لحلوح ورهام زين الدين، " أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء في البنوك التجارية في مدينة نابلس "، دراسة في قسم إدارة الأعمال، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 12.

[5] بورقبة بختة وداني الكبير أمعاشو، مرجع سبق ذكره، ص 63.

تتطلب جودة المنتجات والخدمات المصرفية استعمال عدة أساليب ومقومات للتمكن من التميز عن نظيرتها من البنوك المتواجدة في السوق المصرفي[1]، فهي تستعين في ذلك على احتياجات العملاء وفي هذه الحالة وعند تقديمها بجودة عالية سيتغاضى العملاء عن الأسعار مقارنة بالجودة.

رابعا: تشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية

تعتبر تشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية من المحددات المهمة في إطار التنافسية المصرفية، والتي تعبر على قدرة البنوك على الابتكار والتكيف مع متطلبات السوق، والتي تهدف دائما إلى تكثيف الجهود من أجل تقديم أحسن وأفضل المنتجات والخدمات المصرفية لزبائنهم، ويمكن تصنيفها إلى منتجات وخدمات تقليدية وأخرى الكترونية.[2]

إذ أنه وفي إطار التطورات والمستجدات التي تطرأ على العالم والتطور التكنولوجي أصبحت البنوك مجبرة على إضافة منتجات وخدمات الكترونية ورقمية إلى التشكيلة المتنوعة التي تطرحها في السوق المصرفي، وطرحها والخدمات عن طريق قنوات التوصيل الالكترونية والرقمي عبر الهاتف أو الحاسوب مواكبة لطلبات العملاء وتعزيز تجربتهم لتسهيل المعاملات دون عناء التنقل للبنك من جهة وخفض التكاليف من جهة أخرى.[3]

خامسا: سياسة الابتكار وتكنولوجيا المعلومات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات إحدى الوسائل المهمة التي تتنافس عليها البنوك والتي تساعد على توسيع حصة البنوك في السوق، فكلما نجح البنك في إدخال وسائل حديثة وذات تكنولوجيا عالية المستوى

[1] آسيا بن عمر وسكر فاطمة الزهراء، جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة الوادي لسنة 2019، مجلة المؤسسة، المجلد رقم 09، العدد 01، 2020، ص 232.

[2] محمودي عبد الحميد وآخرون، "استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية بالجزائر –بنك السلام نموذجا–"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر، المجلد 19– العدد 01، 2025، ص 692 – 693.

[3] بن موسى اعمر وعلماوي أحمد، " التكنولوجيا المالية لتطوير الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية– دراسة تجربة الإمارات المتحدة– "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد رقم 07، العدد رقم 02، ديسمبر 2020، ص 182.

كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء خاصة وأننا في عصر العولمة الذي يلزمها استعمال تكنولوجيا المعلومات في نظامها[1]، والسهولة في المعاملات وبالتالي جذب المزيد من العملاء كما أنها تمكن البنوك أيضا من تقديم وابتكار منتجات وخدمات بنكية تعتبر جديدة سواءا للبنك أو العملاء[2]، يمكن الابتكار في المجال المصرفي من تطوير منتجاتها وخدماتها[3] وهذا يعد عنصرا آخر تتنافس عليه البنوك.

وكذلك تتجسد في مهام مختلفة من جمع للمعطيات، تحليلها، حفظها، واستعادة المعلومات وذلك عبر التكامل بين الأجهزة الإلكترونية وأنظمة الاتصالات الحديثة[4]، تظهر أهمية التكنولوجيا في القطاع المصرفي في تحسين الكفاءة التشغيلية، تخفيض حجم اليد العاملة (الموظفين)، تحسين عمليات إتخاذ القرار، التنسيق بين مديريات وأقسام البنك، تحسين ظروف العمل إضافة إلى إدارة المخاطر بحيث يمكن تخفيضها أو تجنبها عن طريق البحث العلمي والتنظيم، وأخيرا الاستجابة والتكيف مع ظروف بيئة العمل المصرفي[5]، فالتحول الرقمي لم يعد خيارا بل ضرورة للبقاء والتنافسية في بيئة مصرفية سريعة التغيير[6].

---

[1] بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر، العدد 03، 2005، ص 263.

[2] Wang, Wen-Cheng, Type of Competitive Advantage and Analysis, International Journal of Business and Management, Vol.6, No. 5, 2011, P 101.

[3] سالم عبد اللطيف وراهم فريد، " التفوق التسويقي من خلال الابتكار في الخدمات المصرفية دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة "، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، 2022، ص 286.

[4] هديل صادق أحمد ووفاء أيوب كسارة، "تأثير تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الميزة التنافسية – دراسة استطلاعية في بعض المصارف الأهلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد رقم 49– العدد 143، جوان 2024، ص 101.

[5] بن قري سمير، " آثار تحرير تجارة الخدمات على تنافسية المصارف الجزائرية –دراسة حالة عينة من البنوك العمومية والخاصة العاملة بولاية سطيف "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، 2022، ص 133– 134.

[6] الكبيسي وسامي، الإدارة الحديثة في المؤسسات المالية، دار الإعصار، عمان، 2020، ص 142.

تجسدت التكنولوجيا المصرفية على شكل وسائل الدفع الإلكترونية والمتمثلة في البطاقات البنكية، النقود الرقمي والشيكات الالكترونية، وأيضا عن طريق قنوات وخدمات الصيرفة الالكترونية منها التحويل الالكتروني للأموال والعمليات المصرفية عن طريق الهاتف أو الحاسوب والأنترنت.[1]

سادسا: كفاءة وخبرة الموظفين المصرفيين

لموظفين المصرفيين أو الموارد البشرية هم الأفراد الذين يشكلون القوة في البنك، إذ أن هذا المحدد أو العنصر هو الأصعب في التقليد بين البنوك، تتميز البنوك الناجحة في اعتمادها على سياسة متكاملة في إدارة الموارد البشرية تشمل الترقية، التدريب والتطوير المستمر مواكبة للتطورات في القطاع المصرفي، ضمان الأمن الوظيفي[2]، تقييم الأداء ووضوح دور ووظيفة كل شخص في البنك إلى جانب تحفيزهم من خلال المكافآت والتشجيعات.[3]

أصبح العملاء سواءا كانوا مودعين أو مقترضين محل اهتمام متزايد من طرف البنوك، إذ أصبح الاحتفاظ بهذا الموقف التنافسي مرهون بتوفير الإحساس بالثقة والراحة والأمان لديهم، حيث تلعب الناحية النفسية (البسيكولوجية) دورا كبيرا في جذب العملاء للتعامل مع بنك معين، وهذا متوقف على قدرة العاملين في البنك على حسن معاملة العملاء وحسن استقبالهم والتشاور والتحاور معهم بالإصغاء إلى انشغالاتهم واستفساراتهم، لذلك تتنافس البنوك على توفير أحسن الوسائل المادية والبشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم في البنك وذلك من خلال[4]:

- تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة ومريحة؛
- حسن الاستقبال والبشاشة واحترام العملاء؛
- توطيد العلاقات الشخصية مع العملاء؛

---

[1] حمو محمد وزيدان محمد، " إدارة التكنولوجيا المصرفية من أجل تحسين تنافسية البنوك مع الإشارة إلى البنوك الجزائرية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد رقم 16، جوان 2016، ص 88.

[2] Wang, Wen-Cheng, Type of Competitive Advantage and Analysis, International Journal of Business and Management, Vol.6, No. 5, 2011, P 101-102.

[3] بن قري سمير، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[4] محسن زبيدة وبوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص 5

- مرافقة البنك لعملائه والوقوف معهم في الأوقات العصيبة؛
- تقديم مزايا للعملاء، بحيث تقدم لهم إغراءات كإعطائهم أولوية في الاقتراض، وكذا إقراضهم بمعدلات فائدة أقل من معدلات الفائدة السائدة في البنوك.

سابعا: عدد وكالات وفروع البنك وتوزيعهم الجغرافي

إن التوزيع الجغرافي للوكالات والفروع على التراب الوطني وعددهم لكل بنك يعتبر أحد المحددات والعوامل التي تؤثر بشكل كبير على التنافسية في السوق المصرفي، يسمح انتشارها الاستراتيجي والمدروس بالتقرب من العملاء لعرض منتجاتهم وخدماتهم المصرفية لجذب أكبر عدد ممكن منهم وكسب ثقتهم، والذي ينتج عنه بالمقابل زيادة الحصة السوقية للبنك بحيث كلما زاد عدد الوكالات والفروع كلما زاد عدد عملاء البنك ومنه زيادة الحصة السوقية.

يعتبر تركيز الوكالات والفروع في المدن والمناطق الكبرى التي تحتوي اقتصاد أكبر فرصة لجذب واستقطاب أكبر للعملاء من جميع القطاعات المتواجدة، أما الانتشار في المناطق الريفية يعتبر طريقة للشمول المالي وزيادة الحصة السوقية له خاصة وأن تلك المناطق يفضلون التواصل المباشر.[1]

رغم اتجاه البنوك إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تسهل على العملاء التنقل إلى مقر البنك للضرورة فقط، إلا أن الانتشار الجغرافي للفروع والوكالات والمرتبط بمراكز النشاط التجاري، الصناعي والاستثماري يعتبر عامل هام للتنافسية في السوق المصرفي[2]، والذي يعطي للبنك القدرة على تطوير الخدمات المقدمة للعملاء.[3]

[1] Frederic S. Mishkin & Stanley G. Eakins, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, Pearson, 2018.

[2] بوحلاسة وداد، " دور الحوكمة المصرفية في تطوير القدرات التنافسية للمصارف التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2011–2020 "، أطروحة دكتوراه علوم ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة الجزائر3، 2023، ص 131.

[3] حيرش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ثامنا: اختصاص نشاط البنك

يعتبر التخصص في النشاط المصرفي من الاستراتيجيات الناجحة في إطار التنافسية في السوق المصرفي، يمكن للبنوك أن تتميز عن غيرها من البنوك من خلال توجيه وابتكار وتطوير منتجات وخدمات مصرفية لفئة معينة من العملاء أو قطاع معين دون غيره، عن طريق دراسة احتياجات ومتطلبات هذه الفئة أو القطاع.[1]

هناك بنوك تبنت وفضلت التخصص في القطاع الصناعي، التجاري، الفلاحي والزراعي أو الاستثماري والخدماتي كالتمويل العقاري والتمويل الاستهلاكي، إضافة إلى هذا وفي إطار التطورات وتوجهات العملاء الحديثة انتشرت كثيرا البنوك الإسلامية التي تقدم جميع المنتجات والخدمات كمثيلتها من البنوك التقليدية بصيغة إسلامية، حتى أن البنوك التقليدية أدرجت ضمن خدماتها وكمواكبة لمتطلبات العملاء شبابيك الصيرفة الإسلامية.

وعليه يمكن القول أن هناك عوامل تساعد على نجاح استراتيجية التخصص في النشاط المصرفي من بينها الخبرات والكفاءات التي تشغلها البنوك لتطوير وابتكار المنتجات والخدمات المصرفية بما يتماشى والتخصص، ولهذا آثار إيجابية فهو يمكنها من تحقيق كفاءة تشغيلية أعلى بالتركيز على قطاع معين مقارنة بالبنوك التي تقدم منتجات وخدمات شاملة (موجهة لعملاء جميع القطاعات) وهذا ما يساهم في إنشاء سمعة جيدة للبنك في قطاع معين، بالمقابل تواجه تحديات وآثار سلبية في حال واجه القطاع أزمات أو تغيرات هيكلية في الأسواق المالية.

وأخيرا يمكن القول أن اختصاص نشاط البنك يعتبر عامل مهم متعدد الأبعاد فهو يعتمد ويجمع بين الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية، جودتها وقدرته على التكيف مع متطلبات العملاء والسوق في قطاع معين.

[1] عبد المنعم هبة وزايدي كريم، " المنافس المصرفية والشمول المالي في الدول العربية "، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 63، يونيو 2020، ص 13.

تاسعا: الاستراتيجية التسويقية والاتصالية

يعد تبني مفهوم التسويق البنكي الحديث أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية، حيث أصبح مؤشر آخر تتنافس عليه البنوك، إذ يساهم في زيادة موارد البنك ومن ثم تحقيق التوازن في هيكل موارده واستخداماته، بالإضافة إلى جذب العملاء وإثارة ميولاتهم ورغباتهم، فالقيمة التسويقية للبنك لا تقل أهمية عن القيمة المالية له فهي من تحدد موقعه في السوق المصرفي.

ويشمل التسويق البنكي الترويج للمنتجات والخدمات وتوزيعها أو تصريفها، فالترويج يكمن في التعريف بالمنتجات والخدمات المقدمة ومزاياها وقدرتها على إشباع وتلبية حاجات العملاء ورغباتهم، ويتم ذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان والإعلام (الملصقات الإشهارية والجرائد ومواقع التواصل الاجتماعي)، وفي هذا الإطار تتنافس البنوك على الميزانيات المخصصة للإعلان والترويج (التسويق)، حيث كلما ارتفعت هذه الميزانية كلما تمكن البنك من الترويج لمنتجاته بأحسن شكل ممكن وعلى نطاق أوسع، وباستعمال أحسن الوسائل وأنجعها[1].

أما فيما يخص توزيع المنتجات والخدمات البنكية فهو يعتمد على الانتشار الجغرافي لفروع البنك ومدى ملائمة مواقعه وقربها من العميل، حيث تعتمد إدارة البنك على الطرق والأساليب التي تحقق زيادة في حصته السوقية، وذلك عن طريق محاولة جذب عملاء البنوك المنافسة باستخدام أساليب جديدة، كدراسة السوق وتحديد خصائصه واحتياجاته ورغبات وقدرات عملائه، للتمكن من اختراق السوق بفعالية كبير لجذب عملاء جدد وكذا الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وتوسيع قاعدة نشاطهم وتعاملهم مع البنك[2].

[1] محسن زبيدة وبوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره.

[2] رحماني موسى وعاشور سهام، " استراتيجية تنمية الودائع في البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية "، ملتقى قالمة، 2004.

عاشرا: الحوكمة المصرفية

حظيت الحوكمة المصرفية بالاهتمام في السنوات الأخيرة بعد التطورات السريعة التي مست الأسواق المالية والتقدم التكنولوجي والتنافسية، حيث أصبحت تحتل المرتبة الأولى في جدول الأعمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية[1].

تعرف الحوكمة المصرفية على أنها الطرق والآليات والإجراءات المطبقة من طرف الإدارة العليا وإدارة لحماية أصحاب الأسهم والمودعين[2]، التي تعمل على تخفيض آثار تضارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خلال إحكام السيطرة على إدارة المصارف ومراقبة عملها وإدارة مخاطرها مما يؤدي إلى تطوير الأداء بما يتوافق مع القوانين التعليمات وأفضل الممارسات من مجال العمل المصرفي وتحقيق مستوى عال من الإفصاح والشفافية[3].

كما أنها تعرف أيضا على أنها الهيكل الذي يتم وفقه إدارة ومراقبة البنوك، والهدف منها هو تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المعنية المتمثلة في المساهمين والزبائن والموظفين والجهات التنظيمية، بحيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي أمر بالغ الأهمية لضمان سلامته وكفاءة أدائه[4]، إذ أنها تعتمد على مجموعة من الأسس والضوابط التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمسؤولية والعدالة وإدارة المخاطر بفعالية.

---

[1] عبادي أثير عباس، " الحوكمة المصرفية ودورها في الإصلاح المالي "، مجلة الدنانير، العدد 18، العراق، 2020، ص 153.

[2] إبراهيم محمود فائزة، وآخرون، 2011، الحوكمة المؤسسية المصرفية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الأزمات المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6-العدد 16، العراق، ص 14.

[3] الذبحاوي حسن كريم، جابر محمد علي نور، 2018، الحوكمة المصرفية وإنعكاسها على الأداء المصرفي -دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة لمدة 2005-2015 -، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15- العدد 2، العراق، ص 125.

[4] سهير محمود معتوق وآخرون، الحوكمة في الجهاز المصرفي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 1، مقال منشور على الرابط التالي:
https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_133898_c3990a04a49a7907758ea67861aa8a8c.pdf

تشمل هذه الأسس تحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من الامتثال للقوانين والتشريعات المحلية والدولية، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، لهذا تعد الحوكمة المصرفية عنصراً جوهرياً لتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، وتساهم أيضاً في تحقيق الاستقرار المالي للبنك والقطاع المصرفي ككل.

المبحث الثاني: مؤشرات التنافسية المصرفية

حاولت العديد من الدراسات استقصاء محددات وآثار التنافسية في الصناعة المصرفية ويمكن تقسيم الأدبيات المتعلقة بقياس التنافسية بين النهج الهيكلي وغير الهيكلي، بحيث يستنتج النهج الهيكلي درجة التنافسية من هيكل السوق، في حين أن النهج غير الهيكلي يقوم بتقييم درجة التنافسية مباشرة من خلال مراقبة سلوك البنوك في السوق.

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس التنافسية في الأسواق المصرفية، وتنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات هيكلية وغير هيكلية، وفي هذا المبحث سنتطرق إليها.

الشكل رقم (03): مؤشرات التنافسية المصرفية

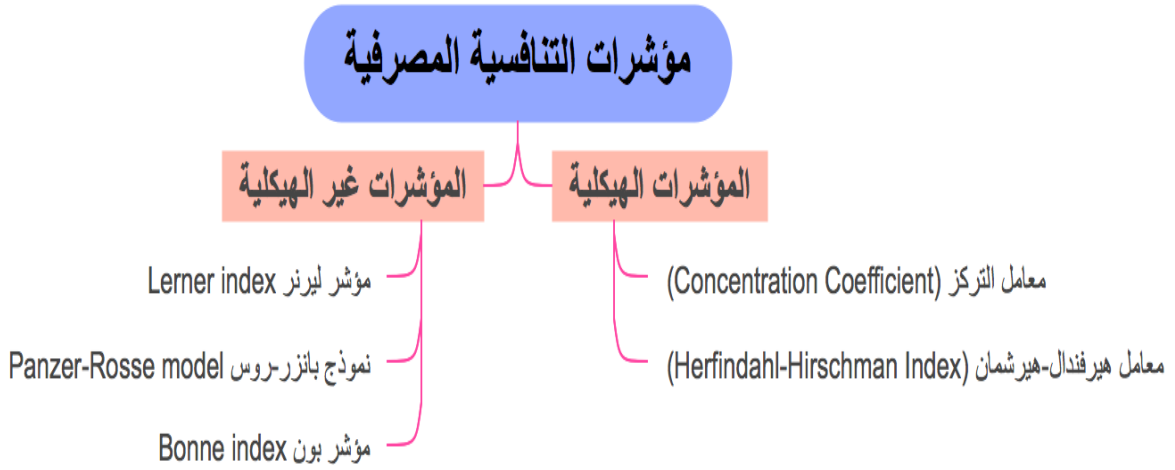

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الأول: المؤشرات الهيكلية

سنتطرق من خلال هذا المطلب لأهم المؤشرات والنماذج الهيكلية التي نقيس من خلالها التنافسية والتي قسمناها كما يلي:

أولا: معامل التركز (Concentration Coefficient):

يستند هذا المعامل على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها.[1] ومن أفضل مقاييس التركز وأبسطها نجد:

معامل جيني (Gini Coefficient)، هناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني (G) منها:[2]

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

بحيث:

X_k: التوزيع التراكمي للقطاعات.

Y_k: الحصة التراكمية للدخل.

N: عدد البنوك.

فاذا كان: G =**0** فهذا يعني المساواة التامة في توزيع الظاهرة.

G =**1** عدم المساواة التامة في توزيع الظاهرة.

G = **0,7** فان عدم المساواة تكون عالية جداً.

0,5 ≺ G ≺ **0,7** فان عدم المساواة تكون عالية.

[1] ممدوح عوض الخطيب، " أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي "، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد2، مايو 2011، ص211.

[2] غنام آسية، " مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030 – دراسة تحليلية استشرافية – "، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر 03، 2020، ص17.

0,35 $\prec G \prec$ 0,5 فان عدم المساواة تكون متوسطة.

G =0,35 فان عدم المساواة تكون ضعيفة.

ثانيا: مؤشر هيرفندال–هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index):

يعد هذا المؤشر الأكثر شيوعا لقياس التنويع. و لقد أستعمل هذا المؤشر سنة 1992 من طرف R.Nayyar لقياس مدى تركز العلاقات في نشاطات المؤسسة، كما تم استعماله من طرف Higgins وSchall سنة 1975 وكل من Galai و Masulis سنة 1976 بهدف قياس الفرص التي يمكن أن يسخرها التنويع.[1]

و يحسب هذا المعامل بالصيغة التالية:[2]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث:

N : يمثل عدد الخدمات.

x_i : قيمة المتغيرة في الخدمات (i).

X : القيمة الاجمالية للمتغيرة في جميع الخدمات.

قيمة معامل محصورة ضمن المجال $1 \geq H \geq 0$ فاذا كان:

H =1 فهذا يعني أن التنويع معدوم.

H =0 يعني أن التنويع كامل.

[1] Pierre-Charles Pupion, « indices de diversification »,In : Revue d'économie industrielle, vol 76, 2e trimestre 1996, document généré p115. Le 06/08 /2017 http://www.persee.fr/docAsPDF/rei_0154-3229_1996_num_76_1_1628.pdf

[2] ممدوح عوض الخطيب، " التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي "، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 16–17 فبراير2014، ص 09–10:
http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/ltnwy_wlnmw_fy_lqtsd_lswdy_lmwtmr_2014.pdf

حدود المؤشر: بيانات حصة السوق لكل البنوك التجارية في كثير من الأحيان غير متوفرة.

المطلب الثاني: المؤشرات غير الهيكلية

سنتطرق من خلال هذا المطلب لأهم المؤشرات والنماذج غير الهيكلية التي نقيس من خلالها التنافسية والتي قسمناها كما يلي:

أولا: مؤشر بانزر– روز (Panzer-Rosse Model):

هو أداة تحليلية تستخدم لقياس التنافسية المصرفية في الأسواق المالية، تم تطوير هذا النموذج في السبعينات ويعتبر من الأساليب الشائعة لتقييم مدى التنافس بين البنوك، حيث يعتمد على تحليل العلاقة بين الإيرادات وتكاليف البنوك.

ويستند النموذج إلى خصائص معادلة الأرباح ذات الشكل الأدنى على مستوى البنك، ويستخدم اختبار الإحصاء H، والذي يمكن أن يكون بمثابة مقياس للتنافسية بين البنوك في ظل افتراضات معينة، يُشتق الاختبار من نموذج السوق المصرفي العام ويحدد توازن الإنتاج وتوازن عدد البنوك من خلال تعظيم الأرباح على مستوى البنك، وهذا يعني أن البنك i يحقق أقصى الإيرادات، إذ تساوي التكلفة الحدية الإيرادات الحدية كما هو موضع في المعادلة التالية:[1]

$$R_i (x_i, n, z_i) - C_i (x_i, w_i, t_i) = 0$$

بحيث:

- R_i: ايرادات البنك i؛
- C_i: تكاليف البنك i؛
- x_i : النتاج من البنك i؛
- n: عدد من البنوك؛
- w_i: اسعار المدخلات من البنك i؛

[1] أحمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- z_i: المتغيرات الخارجية التي تحول وظيفة الإيرادات للبنك i؛
- t_i: المتغيرات الخارجية التي تحول وظيفة التكلفة للبنك i؛

وفي حالة التوازن على مستوى السوق، فان الربح مساوي للصفر.

ويكتب الشكل العام لنموذج بانزر وروس كما يلي:[1]

$$\text{Ln } TR_{i,t} = \beta_1 P1_{i,t} + \beta_2 P2_{i,t} + \beta_3 P3_{i,t} + \theta_1 \text{Ln LOAN} + \theta_2 \text{Ln } DEP_{i,t}$$

بحيث:

- TR : نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات للبنك i في السنة t؛
- P1: نسبة نفقات الفائدة إلى مجموع الودائع كمؤشر على تكلفة الأموال؛
- P2 : نسبة الرواتب والأجور إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة العمالة؛
- P3: نسبة نفقات الإندثار إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة رأس المال؛
- LOAN: نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات؛
- DEP: نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات؛
- ε : الخطأ العشوائي.

والإحصائية **H (H-statistic)** تمثل مقياس لمدى استجابة الإيرادات لتغيرات التكاليف والتي تحتسب من مجموع مرونة الإيرادات الاجمالية للبنك والمتعلقة بأسعار مدخلات المصرف، والتي تكتب من الشكل التالي:

$$H = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3$$

وتأخذ قيمة H الحالات التالية:

- H<0: تشير إلى الاحتكار؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 37.

- 0<H<1: تشير إلى المنافسة الاحتكارية؛
- H=0: تشير إلى المنافسة التامة.

نلاحظ أن نموذج **بانزر– روس** أداة هامة لفهم ديناميكيات السوق المصرفية وكيف تؤثر التنافسية على الأسعار والخدمات المقدمة للعملاء، كما يساعد هذا الفهم في تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين الأداء المالي وزيادة الاستقرار في النظام.

حدود النموذج: يعاني هذا النموذج من جملة من التحديات أهمها صعوبة توفر البيانات المالية الدقيقة وفي بعض الأحيان تكون غير متاحة، كما أن هذا النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات الهيكلية للبنوك والتي تختلف من بلد إلى آخر كما أن النتائج التي يقدمها النموذج قد تصبح غير صالحة بمرور الوقت لأن السوق البنكي يعرف تغيرات سريعة بسبب تأثره بعوامل مختلفة كالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: مؤشر ليرنر (Lerner Index):

تم تطوير هذا المؤشر من قبل ABBA lener سنة 1934، ويقيس المؤشر التنافسية المصرفية من خلال حساب وتحليل الفرق بين السعر والتكلفة الحدية مما يسمح للبنك بتحديد اسعار خدماته بما يعمل على رفع تنافسيته.

ويحسب المؤشر كما يلي[1]:

يقوم المؤشر على جملة من الفرضيات، بحيث:

$x_n)$ ،...، $x_{21}X=(x$

بحيث x يأخذ قيم موجبة وتمثل المدخلات و y يمثل مخرجات قياسية موجبة.

[1] M., Kolari, W. L, and Spierdijk, L. "Enjoying the quiet life under deregulation. Evidence from adjusted Lerner indices in the U.S. banks". The Review of Economics and Statistics, 94, 2012, PP: 462-480

ويرمز إلى دالة الإنتاج ب f (x) ودالة التكلفة ب:

$$c(y,w) = min_x\{wx|f(x) \geq y\}$$

بحيث:

- W ($w_1, w_2,...w_N$) : تمثل شعاع موجب للمدخلات N الممثلة للأسعار؛
- w_x : يمثل التكلفة الإجمالية؛

ومما سبق يكتب مؤشر ليرنر كما يلي:

$$L = \frac{P - MC}{P}$$

بحيث :

- **P**: يمثل مخرجات الاسعار؛
- **MC**: يمثل هامش التكلفة لدى البنوك.

نلاحظ أن هذا المؤشر يسمح بفهم كيفية تعامل البنوك مع التنافسية من خلال تحليلها لتسعير الخدمات المصرفية، يبقى هذا المؤشر أداة مفيدة في حدود الشروط التي يقوم عليها، فاستخدام هذا المؤشر يسمح بتحليل الأسعار مما يساهم في فهم قدرتها على تحديد الأسعار مقارنة بالتكاليف وبتقييم الأداء مما يسمح للمصارف بتحديد المجالات التي يجب تعزيزها من خلال وضع استراتيجيات جدية لتسعير خدماتها تسمح بتعزيز موقعها في السوق.

ومن عيوب المؤشر أنه يقوم على افتراضات ثابتة مما قد لا يعكس الواقع في السوق المصرفي، وبالرغم من سهولة حساب المؤشر إلا أن البيانات التي يبنى عليها تبقى صعبة التقدير، وفي أغلب الأحيان غير متاحة.

ثالثا: مؤشر بون (Boone Index):

مؤشر بون هو مقياس يستخدم لتقييم التنافسية في الأسواق، ويستند إلى فكرة أن الشركات الأكثر كفاءة تُكافأ بشكل أكبر في الأسواق الأكثر تنافسية.

تعريف مؤشر بون: يقيس هذا المؤشر العلاقة بين الكفاءة والأرباح، حيث يُفترض أنه في الأسواق الأكثر تنافسية، يتم معاقبة الشركات غير الكفؤة بشكل أكبر من حيث الأرباح.

كما عرف على أنه: "يقيس درجة المنافسة بالاعتماد على قياس مستويات كفاءة الربح في السوق المصرفي، يتم حسابه من احتساب مرونة الأرباح بالنسبة للتغيرات في التكاليف الحدية، تشير الزيادة في مؤشر بون إلى تدهور السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس".[1]

نلاحظ أن نموذج بون يستند على مفهومين:

أولاً: أن البنوك الأكثر كفاءة (أي البنوك ذات التكاليف الحدية المنخفضة) تكسب حصصاً أو أرباحاً أعلى في السوق؛

ثانياً: أن هذا التأثير يكون أقوى كلما كانت المنافسة في تلك السوق أشد، ومن أجل دعم هذه الخاصية السوقية البديهية تماماً يضع بون مجموعة واسعة من النماذج النظرية وتتمثل المعادة الرئيسية لهذا المؤشر فيما يلي:

يتم حساب مؤشر بون باستخدام المعادلة التالية[2]:

$$\ln(\pi i)=\alpha+\beta\ln(ci)+\epsilon i$$

[1] هبة عبد المنعم، كريم زايدي، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] Léon, F. (2014). *Etudes et Documents n° 12, CERDI.* Clermont Université, Université d'Auvergne, CNRS, UMR 6587. Retrieved from http://www.cerdi.org/ed ,P30.

حيث:

- **πi** تمثل الأرباح؛
- **ci** تمثل تكاليف الشركة (مؤشر الكفاءة)؛
- **β** هو معامل يظهر مرونة الأرباح (PE) ، أي النسبة المئوية لانخفاض الأرباح نتيجة زيادة النسبة المئوية.

وتستخدم لقياس تنافسية السوق من خلال تحليل العلاقة بين الكفاءة والأرباح، المعادلات المستخدمة في هذا السياق تشمل:

معادلة الأرباح $\pi i = \alpha + \beta . \text{Efficiencyi} + \gamma \text{Competition} + \epsilon i$

حيث:

- πi هي أرباح البنك i.
- α هو الثابت.
- β هو معامل الكفاءة، والذي يُتوقع أن يكون إيجابياً.
- Efficiencyi هي مقياس كفاءة البنك (مثل التكاليف المتوسطة i).
- γ هو معامل التنافسية.
- Competition هو مقياس التنافسية في السوق.
- ϵi هو الخطأ العشوائي.

كما يظهر هذا المؤشر كيف تؤثر الكفاءة على الأرباح في سياق تنافسي. يمكن أن يعبر عن ذلك بالصيغة التالية :

$$\frac{\partial \pi i}{\partial \text{Efficiencyi}} = \text{Boone Indicator}$$

حيث يظهر كيف تتغير الأرباح (πi) مع التغير في الكفاءة (Efficiencyi).

تقدير التنافسية :يمكن استخدام تقدير بسيط لتحديد مستوى التنافسية في السوق:

$$\text{Competition Level} = \frac{\textbf{Average Profit}}{\textbf{Average Cost}}$$

حيث يظهر هذا المقياس العلاقة بين الأرباح المتوسطة والتكاليف المتوسطة.

يمكن تطبيق مؤشر بون من خلال تحليل بيانات الأرباح والتكاليف المصارف في السوق. يتم استخدام بيانات panel data لتجنب بعض المشكلات المرتبطة بحجم المصارف، حيث يمكن تضمين التأثيرات الثابتة، ويتم تطبيق مؤشر بون على بيانات البنوك من خلال تحليل الأرباح والتكاليف على مدى فترة زمنية معينة، مما يسمح بتحديد مدى تأثير التنافسية على الأداء المالي للبنوك[1] .

حدود النموذج: مؤشر بون، على الرغم من فوائده، له بعض الحدود التي يجب أخذها بعين الاعتبار[2]:

1. **افتراض التجانس** :يفترض مؤشر بون أن الشركات تقدم سلعاً وخدمات متجانسة. في الواقع، قد تكون هناك اختلافات كبيرة في الجودة والتصميم والابتكار بين الشركات، مما قد يؤثر على العلاقة بين التكاليف والأرباح.
2. **تأثير حجم الشركة** :تحت فرضية النموذج، يجب أن تكون الشركة الأكثر كفاءة هي الأكبر من حيث حصة السوق والأرباح. ومع ذلك، في الواقع، قد لا تكون الشركات الكبيرة هي الأكثر كفاءة، مما قد يؤدي إلى وجود معامل β غير سالب.
3. **تغيرات استراتيجية** :في الأسواق التي تتنافس فيها الشركات على الجودة، قد تعكس التغيرات في التكاليف استراتيجيات مختلفة بدلاً من الكفاءة. على سبيل المثال، قد تستثمر البنوك في تطوير منتجات جديدة بدلاً من خفض الأسعار، مما قد يؤدي إلى علاقة إيجابية بين التكاليف والأرباح.
4. **تطبيقات سنوية** :قد تكون التقديرات التي تجرى سنويا لمؤشر بون أكثر عرضة للتشويش، مقارنة بالتقديرات التي تغطي فترة زمنية كاملة، مما قد يؤثر على دقة النتائج.

[1] نفس المرجع السابق، ص32-33.

[2] نفس المرجع السابق، ص32-33.

5. **تحديات في التعريف** :كلما كان بإمكاننا تحديد السوق بدقة أكبر، قل تأثير العوامل الأخرى أو الأسواق على النتائج، مما يجعل النتائج أكثر موثوقية.

نرى من خلال حدود المؤشر السابقة الذكر أن مؤشر بون، رغم كونه أداة مفيدة، يحتاج إلى استخدام حذر وفهم عميق للسياق الذي يتم تطبيقه فيه.

خلاصة الفصل

أصبحت التنافسية المصرفية ضرورة حتمية للحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفي، وتعتمد التنافسية على عنصر ومحددات متكاملة تشكل معا الأساس الذي تبنى عليه القدرة التنافسية للبنوك على التميز والتكيف في بيئة تتميز بالتغير والتطور بشكل مستمر، بحيث يعد توفر البنك على رأس مال كبير من العوامل الأساسية التي تساعده على التوسع وتقديم تشكيلة منتجات وخدمات مصرفية متطورة ومتنوعة وذات جودة وهذا مواكبة للتطورات التي تحصل في القطاع وجذب أكبر عدد من العملاء وتعزيز مكانتها في السوق المصرفي.

يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى جانب الابتكار في القطاع المصرفي من الركائز المهمة المستخدمة في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وتحسين تجربة العملاء، كما أن كفاءة وخبرة الموظفين في البنوك يساهمان بشكل كبير في رفع مستوى الأداء وتحقيق الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها، إضافة لهذه العوامل تتواجد الاستراتيجية التسويقية والاتصالية التي تدعم التواصل مع العملاء، أيضا يوجد عامل التوزيع الجغرافي والانتشار لوكالات وفروع البنوك لتمكين وتحسين العملاء من الوصول إليها وكسب رضاهم والمحافظة على ولاءهم.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره من عوامل ومحددات توجد الحوكمة المصرفية التي تضمن الشفافية، المسؤولية، العدالة وإدارة المخاطر بفعالية والتي تساهم في بناء الثقة مع العملاء، تجمع العوامل والمحددات كلها تشكل بنية قوية تمكن البنك من مواجهة التحديات والتطورات والتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي.

كما ذكرنا سابقا العوامل والمحددات هناك مؤشرات لقياس التنافسية المصرفية، تشمل هذه المؤشرات كل من المؤشرات الهيكلية التي تعكس هيكل السوق والمتمثلة في معامل التركز ومعامل هيرفندال–هيرشمان، وأيضا المؤشرات غير الهيكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي للبنوك والمتمثلة في مؤشر بانزر–روز، مؤشر ليرنر ومؤشر بون.

من خلال فهم البنوك لكل من العوامل والمؤشرات يمكنها وضع خطط تنموية لتعزيز مكانتها في السوق المصرفي ودعم استقرار القطاع المالي في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة.

الفصل الثاني:

البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها

تمهيد

يعتبر دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المالية للدول المضيفة أحد العوامل المهمة لتعزيز التنوع والتكامل الاقتصادي على الصعيد الوطني والدولي وهذا في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهناك عوامل ومحددات تشكل دورا محوريا في تسهيل دخولها تتمثل في العوامل السياسية، الاقتصادية والعوامل القانونية والتشريعية، وتدخل هذه البنوك الأجنبية في عدة أشكال حسب هدفها.

في السياق الجزائري تتشكل المنظومة المصرفية من مزيج بين البنوك المحلية والأجنبية والبنوك المختلطة، والتي تعمل ضمن إطار تنظيمي ورقابي يفرضه القانون النقدي والمصرفي الذي يهدف إلى ضمان سلامة القطاع المصرفي واستقراره، كما أن النظام الرقابي الذي يفرضه يخصص ضوابط وإجراءات دقيقة لمتابعة أداء هذه البنوك، والتأكد من التزامها بالقوانين والتشريعات المصرفية عن طريق هيئات ومراكز، كما تهدف آليات الرقابة إلى حماية حقوق المودعين والمساهمين وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المالي بالإضافة إلى حماية البنوك العاملة في السوق المصرفي، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية.

في هذا الفصل، سنتطرق للمحددات والعوامل التي تساعد وتساهم في دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري والتي تدخل ضمن إطار الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال دخولها، بالإضافة إلى البنوك العاملة في فيه وآليات الرقابة عليها، ولدراسة هذه النقاط سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: واقع البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري؛

المبحث الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها.

المبحث الأول: واقع البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري

سنتناول في هذا المبحث واقع البنوك الأجنبية في الجزائر، وهذا بداية بالعوامل التي تساعد على دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي الجزائري، أشكال دخول البنوك للأسواق الأجنبية، يليها شروط تأسيس وإنشاء البنوك الأجنبية في الجزائر.

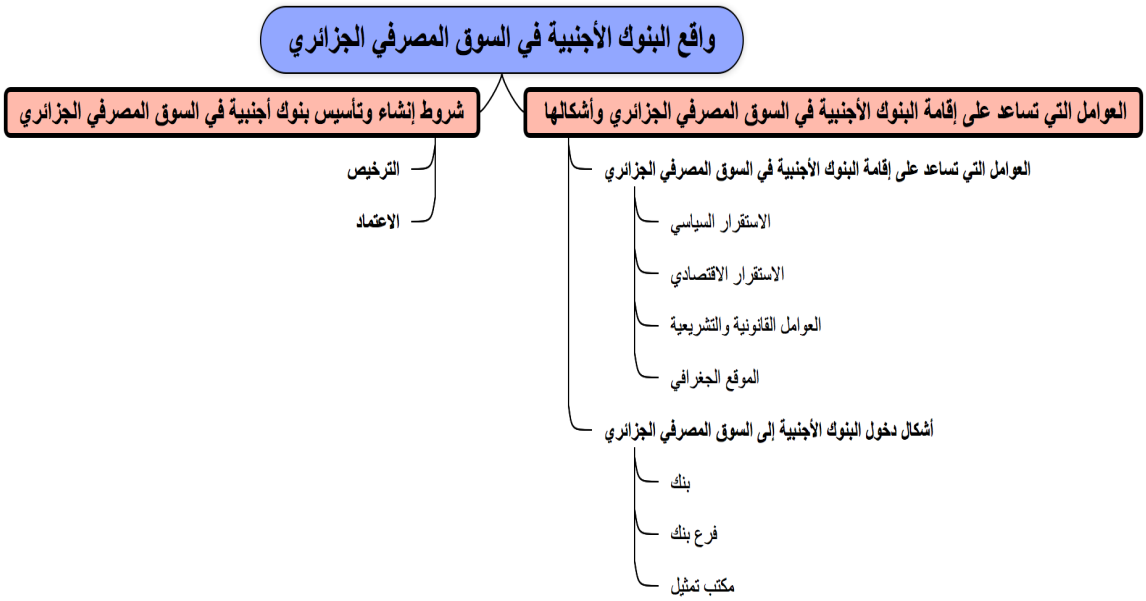

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الأول: العوامل التي تساعد على إقامة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري وأشكالها.

أولا: العوامل التي تساعد على إقامة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري.

تعتبر عوامل أو محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مهمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، وتمثل مدى استعداد البلد المضيف للترحيب بهذه الاستثمارات، وهي العوامل التي تؤثر بشكل واضح على قرار الاستثمار من عدمه، كما أنها العناصر التي تهيئ البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعمل أيضا على تشجيع وتحفيز تدفقات هذا النوع من الاستثمارات في مختلف القطاعات ومنها القطاع المصرفي، بالنسبة للجزائر بإصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي بالرغم من أنه خاص بالنظام المصرفي إلا أنه فتح المجال

لدخول الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، ويمكن تصنيف هذه العوامل كالآتي:

1. الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير ومباشر في قرار الاستثمار من عدمه في القطاع المصرفي بالأسواق الأجنبية عامة والسوق المصرفي الجزائري خاصة، فالاستقرار السياسي بتوفير بيئة سياسية آمنة ومستقرة يبث الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين الأجانب بضخ رؤوس أموالهم في السوق المصرفي الجزائري والتخطيط ووضع استراتيجية على المدى الطويل، وهذا ما حققته الحكومة بخطوات ملموسة للحفاظ على هذا الاستقرار والضروري لتعزيز وتوفير البيئة والمناخ المناسبين لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يعتبر هذا الاستقرار ذا أهمية جد كبيرة لعمل القطاع المصرفي الجزائري بكفاءة.[1]

كما أن الاستقرار السياسي يساعد على نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية في دول العالم عامة والجزائر خاصة، والمستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في الدول التي تتميز بالاستقرار في الحكومات ولا توجد اضطرابات داخلية تهدد استثماراتهم بحيث تكون محمية من المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية، وبما أن النظام السياسي المتبع في الجزائر نظام ديموقراطي فهذا ساعد على دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات عامة والقطاع المصرفي خاصة، ويدخل ضمن هذا العامل أيضا العلاقات السياسية القائمة بين الجزائر والتي تمثل الدولة المستقبلة والبلدان الأجنبية التي تمثل الدولة المصدرة للاستثمارات،

[1] بالاعتماد على:

1. قريد عمر، " تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 111؛
2. تومي مريم، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، ديسمبر 2021، ص 200-201؛
3. ذيب محمد وجيماوي نبيلة، " الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 "، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد رقم 07، العدد رقم 02، 2023، ص 273.

والمقصود بها هنا الدولة الأم للبنوك وفروع البنوك الأجنبية التي تمارس نشاطها في السوق المصرفي الجزائري.[1]

2. الاستقرار الاقتصادي:

بالنسبة للاستقرار الاقتصادي فهو ثاني عامل مهم بعد الاستقرار السياسي، وهو محفز للاستثمارات المحلية بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة، والذي يتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي واستقرار مؤشراته وتوفير الفرص الملائمة للاستثمار، فالأوضاع الاقتصادية وحجم السوق واحتمالات نموه التي تعتبر أكثر أهمية من حجم السوق بحد ذاته تؤثر على حجم التدفقات الخارجية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنسبة للجزائر فتعمل الحكومة على رفع جاذبية الاستثمار في القطاع المصرفي من خلال استراتيجيات تعزيز البنية التحتية المالية، وتطوير التشريعات بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتقديم تسهيلات متعددة للمستثمرين الأجانب، ما يعزز القدرة التنافسية للقطاع ويتيح الاستفادة من الخبرات والابتكارات المصرفية العالمية، بحكم أن الهدف الأساسي للاستثمارات الأجنبية هو الربح في كل القطاعات المستثمر فيها.[2]

لجذب وتوسيع وجود البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري لابد من توفير وخلق بيئة آمنة، ويكون ذلك بتحقيق نمو اقتصادي مستدام إضافة إلى ضبط معدلات التضخم وتعزيز السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى إتباع سياسات مالية ناجعة كاستراتيجية لضمان استقرار العملة الوطنية،

---

[1] بالاعتماد على:

1. مريم قشي، " تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري- دراسة حالة- "، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 45؛
2. لعلمي فاطمة وكرومي سعيد، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد "، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد رقم 2، العدد رقم 2، جويلية 2012، ص 87.

[2] بالاعتماد على:

1. مريم قشي، " تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 43؛
2. قريد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 126؛
3. محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص 20.

أنظمة الأجور، أسعار الصرف، معدلات الفائدة وتعزيز مناخ الأعمال ما يعمل على جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري، كما ساهمت الحوكمة الرشيدة وتعزيز دور مؤسسات وهيئات الرقابة في السوق المصرفي الجزائري والرقابة على السياسات النقدية أيضا في بناء بيئة استثمارية وكسب ثقة المستثمرين.[1]

3. الإطار القانوني والتشريعي:

يلعب العامل أو المحدد القانوني والتشريعي دورا مهما ومحوريا في جذب الاستثمارات الأجنبية فهو آلية تنظيمية تحكم كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار، كما أنه يؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب في الدخول إلى الأسواق البلدان المضيفة في جميع القطاعات عامة والقطاع المصرفي خاصة، وبهذا الصدد قامت العديد من الدول بجهود لتحرير الأنظمة التي تحكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل توفير المناخ المناسب لها وجذبها، والتي يجب أن تكون واضحة ومستقرة وشفافة تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية الخاصة بحماية المستثمرين، وتهدف إلى ضبط العلاقة أيضا بين البلد المضيف والبلد الأصلي للمستثمرين.

بالإضافة إلى الأنظمة هناك الضمانات التي تحمي المستثمرين الأجانب من خطر التأميم أو المصادرة وضمان حرية تحويل الأرباح إلى الخارج، والقطاع المصرفي كغيره من القطاعات له إطار قانوني وتشريعي يحكمه ويسيره ويضبط العمل فيه ويضبط العلاقة بين الدولة والبنوك من جهة

---

[1] بالاعتماد على:

1. مريم تومي، مرجع سبق ذكره، ص 198- 199؛
2. مدفوني هندة وآخرون، " استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد -الفرص والقيود "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد رقم 09، جوان 2018، ص 221- 222؛
3. كاكي عبد الكريم، " الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا – واقع وآفاق "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، العدد رقم 02/36، 2018، ص 152.

والبنوك والعملاء من جهة أخرى.[1]

الجزائر وفي إطار جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي قامت الحكومة وبعد الاستقلال بإصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي يعتبر أول قانون فتح المجال للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري للقطاع الخاص محليا كان أو أجنبي، كما أنه يعتبر نقطة تحول جذرية في الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي أين تمت إعادة هيكلة الجهاز المصرفي ومنح الاعتمادات لبنوك أجنبية لمزاولة عملها داخل السوق المصرفي الجزائري ، كان الهدف من هذه الإصلاحات تحسين وتطوير البيئة المالية والمصرفية وخلق جو من التنافس والفرص المتكافئة خاصة وأنه مبدأ العمل بالمثل في القانون ما بين البنوك المحلية والأجنبية، لتقوم الجهات المعنية في الحكومة بتعديل هذا القانون بإصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض معدل ومتمم للقانون 90-10 الذي ألغي بموجب هذا الأمر، وأخيرا صدور القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي وهو المعمول به حاليا، والذي كان الهدف منه تعزيز استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص.[2]

---

[1] بالاعتماد على:

1. برج راسوطة ريمة، مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر- رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر 03، 2022، ص 56؛
2. ديب حفصة، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد رقم 09، العدد رقم 01، 2025، ص 282- 283؛
3. كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 152-153؛
4. حساني بن عودة، " أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011، ص 62.

[2] بالاعتماد على:

1. قشي مريم، " واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري- دراسة حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر "، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد رقم 07، العدد رقم 14، ديسمبر 2018، ص 199- 200؛
2. بنك الجزائر، " التقرير السنوي لسنة 2024- التطور الاقتصادي والنقدي "، جوان 2025، الجزائر، ص 58.

4. الموقع الجغرافي:

إضافة إلى كل العوامل والمحددات التي تساعد على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري وفي إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجد أن الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر من ضمن العوامل التي ساعدت على جذب الأنظار للاستثمار فيها في مختلف القطاعات، فهي بموقعها تعتبر بوابة إفريقيا وبحكم أن مساحتها كبيرة ومنه الكثافة السكانية تعتبر من المميزات والعوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تختار الدول ذات الموقع الاستراتيجي.[1]

ثانيا: أشكال دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري.

صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض بعد الاستقلال أحدث تحولا جذريا في المنظومة المصرفية الجزائرية، بموجب هذا القانون أطلق على البنك المركزي اسم "بنك الجزائر"، وفتح المجال للاستثمار وتحرير القطاع المصرفي في وجه قطاع الخواص المحليين والأجنبيين بعد أن كان حكرا على القطاع العمومي (الدولة) فقط، ما ميز هذا القانون أنه اعتمد مبدأ التعامل بالمثل أي أن البنوك الأجنبية تعامل كما تعامل البنوك المحلية في إطار هذا القانون.

إلا أن هذا القانون (90-10) تم تعديله عدة مرات في إطار إصلاح المنظومة المصرفية، وآخر إصلاح كان القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي الذي ألغى كل القوانين السابقة وأصبح القانون المعمول به حاليا لتنظيم العمل في السوق المصرفي الجزائري، وتتمثل أشكال دخول البنوك إلى الأسواق المصرفية الأجنبية بما فيها السوق المصرفي الجزائري فيما يلي:[2]

---

[1] حاكمي بوحفص وبرادعي إبراهيم الخليل، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015 "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد رقم 04، العدد رقم 01، جوان 2017، ص 408.

[2] بالاعتماد على:

1. قتال عبد العزيز ودريد حنان، " دور أشكال دخول البنوك إلى الأسواق الأجنبية في تحديد المزيج الترويجي الدولي- دراسة حالة بعض البنوك الأجنبية في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد رقم 05، العدد رقم 01، 2018، ص 44- 45؛

1. البنوك:

تتواجد في الأسواق المصرفية للدول المضيفة تتمتع بالشخصية المعنوية وهي مستقلة قانونيا، وتخضع للقانون المعمول به في الدولة المضيفة وتقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك بصفة عادية، وقد جاء ضمن القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي ترخيص بفتح بنوك خاضعة للقانون الجزائري وقد نصت المادة 89 منه على " **يجب أن يرخص المجلس إنشاء بنك أو مؤسسة مالية أو وسيط مستقل أو مكتب صرف أو مزودي خدمات الدفع الخاضعين للقانون الجزائري، .....**".[1]

2. فروع البنوك:

تتواجد في الأسواق المصرفية وتمثل البنوك الأم في الدولة المضيفة، وهي تابعة له وتقوم بالوظائف المصرفية التقليدية فقط وفقا لرأس مال البنك الأم وهي تخضع للأنظمة الضريبية لهذه الأخيرة، كما أنها تتمتع بالشخصية المعنوية، ووفقا للقانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي جاءت المادة 93 منه في نصها على ترخيص بفتح فروع بنوك أجنبية، حيث نصت على " **يمكن أن يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل**".[2]

3. مكاتب تمثيل البنوك:

تتميز بأنها سهلة الإنشاء والتأسيس لا تتمتع بالشخصية القانونية، فهي تابعة للبنوك الأم ولا تقوم بالوظائف المصرفية التقليدية التي تقوم بها البنوك، دورها تمثيل البنوك الأم فقط في

---

2. مريم قشي، " واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري –دراسة حالة بنك سوسيتي جينرال الجزائر "، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد رقم 07، العدد رقم 14، 2018، ص 200-202؛
3. بالعبيدي عايدة عبير، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للاقتصاديات الانتقالية – دراسة حالة الجزائر 2004-2012، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2017، ص 193 – 197.

[1] أنظر المادة 89 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] أنظر المادة 93 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

الدولة المضيفة مهمتها جمع المعلومات وإقامة الاتصالات، ويمكن الدعاية والإشهار للبنك الأم قبل الإنشاء الفعلي له في الدولة المضيفة، وقد أجازت المادة 92 من القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي في نصها ترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية في الجزائر " **يجب أن يخضع فتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية في الجزائر إلى ترخيص من المجلس**".[1]

المطلب الثاني: شروط إنشاء وتأسيس بنوك أجنبية في السوق المصرفي الجزائري

يعتبر القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض نقطة تحول في النظام المصرفي الجزائري، فقد أعاد هيكلة الجهاز المصرفي كله مع فتح المجال لإنشاء بنوك ومؤسسات مالية جديدة تزاول نشاطها في السوق المصرفي الجزائري كما فتحت المجال للاستثمار في القطاع المصرفي من طرف البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

تم إلغاء القانون 90-10 بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض[2]، ليتم بعدها وفي سنة 2023 تحديث وتحيين القانون المصرفي وإلغاء أحكام الأمر 03-11 بمجرد صدور وتطبيق القانون 23-09 الصادر في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي المصرفي والمعمول بأحكامه حاليا إلى يومنا هذا[3].

في إطار إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تم تخصيص الفصل الرابع من الباب الخامس من القانون 23-09 النقدي والمصرفي والمتعلق بالترخيص والاعتماد، خاصة المواد من 89 إلى 105 والذي جاء فيه أهم النقاط في إطار هذه النقطة والتي سنتطرق إليها لاحقا.

[1] أنظر المادة 92 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] أنظر المادة 142 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

[3] أنظر المادة 166 من القانون 23-09 المؤرخ 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

بعد صدور القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، أصدر بعدها أنظمة وتعليمات لتوضيح كيفية منح الترخيص والاعتماد، نذكر التي تتعلق بموضوعنا والتي سيعتمد عليها في النقاط اللاحقة، وهي:

- النظام 24-01 المؤرخ في 06 فيفري 2024 يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها؛
- النظام 24-02 المؤرخ في 06 فيفري 2024 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر؛
- النظام 25-01 المؤرخ في 12 مارس 2025 يحدد شروط اعتماد مسيري المؤسسات الخاضعة؛
- التعليمة 01-25 المؤرخة في 02 مارس 2025 المتعلقة بشروط الترخيص بتأسيس واعتماد بنك ومؤسسة مالية؛
- التعليمة 04-25 المؤرخة في 29 جوان 2025 والمتعلقة بشروط اعتماد مسيري المؤسسات الخاضعة.

أولا: الترخيص

لإنشاء بنك، مؤسسة مالية وفرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية في الجزائر يجب تقديم طلب الترخيص لمحافظ المجلس النقدي والمصرفي كما نصت عليه المادة 64 من القانون 23-09 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يسمح فقط بتأسيسها كإجراء أول دون ممارسة النشاط المصرفي لأنه يحتاج إلى إجراء آخر يتمثل في الاعتماد سنتطرق إليه لاحقا.

قبل التفصيل في شروط الترخيص وكيفيته لابد من لفت النظر إلى أن هناك أنواع من التراخيص كما جاء في كل من القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي في نص مادته 92 بوجوب الخضوع لترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر من طرف المجلس النقدي والمصرفي، أما النوع الثاني فهو الترخيص بالإنشاء (التأسيس) والذي جاء في مضمون القانون 23-09 في مادتيه 89 و93 وجاءت طريقة وكيفية ذلك في النظام 24-01 الذي يحدد شروط الترخيص

بالإنشاء للبنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، إضافة إلى هذا يوجد الترخيص بالتعديلات والتي نصت عليه المادة 101 و103 من القانون 23-09.

قبل الحصول على الترخيص من طرف المجلس النقدي والمصرفي لابد من توفر شروط تتعلق بالبنك أو المؤسسة بحد ذاتها وأخرى تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال وأخيرا شروط تتعلق بالمساهمين أو المؤسسين إضافة إلى المسيرين، سنفصل فيها كالتالي:

1. شروط تتعلق بالبنك والمؤسسة المالية:

في هذا الإطار ألزم وقيد المشرع الجزائري من خلال القانون النقدي والمصرفي أن إنشاء وتأسيس البنوك والمؤسسات المالية في السوق المصرفي الجزائري تأخذ شكل شركة ذات أسهم **SPA**، كما يمكن أن تأخذ شكل تعاضدية وهذا بعد تقديرات المجلس النقدي والمصرفي[1]، أما فيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فهي تخضع لقانون البنك أو المؤسسة المالية الأم.[2]

بهذا يكون المشرع الجزائري قد قيد حرية المستثمرين في اختيار الشكل القانوني لاستثماراتهم في القطاع المصرفي الجزائري بما يتلاءم مع طموحاتهم، وفرض شكل قانوني واحد على جميع المستثمرين.[3]

2. شروط تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال:

حددت قيمة الحد الأدنى لرأس المال لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية وفروعهما الأجنبية والذي يعتبر ضمان للعملاء الذين يقومون بإيداع أموالهم فيها، من قبل المجلس النقدي والمصرفي في إطار صلاحياته المنصوص عليها في المادة 64 من القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي

[1] أنظر المادة 91 من القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] بريش مولاي لحسن ومرسلي عبد الحق، " فعالية الرقابة الإدارية القبلية على تأسيس البنوك والمؤسسات المصرفية المتضمنة آليتي الترخيص والاعتماد "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد رقم 14، العدد رقم 01، 2025، ص 262.

[3] عزيزي جلال، " مظاهر تقييد الاستثمار المصرفي في الجزائر "، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد رقم 09، ديسمبر 2019، ص 95.

والمصرفي، وهذا ما نصت عليه المادة 96 من القانون السابق والمادة 6 من النظام 24-01 المؤرخ في 6 فيفري 2024 والذي يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها، وأحكام النظام 24-02 المؤرخ في 06 فيفري 2024 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي نص في مواده على أن قيمة الحد الأدنى لرأس المال التي يجب أن توفيرها والتي يجب أن تحرر كليا بعد الحصول على الترخيص بالتأسيس أو الفتح وقبل تقديم طلب الاعتماد، هي:

الجدول رقم (02): الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية

	الحد الأدنى لرأس المال
بنك	(20.000.000.000 دج) عشرون مليار دينار جزائري
بنك أعمال	(20.000.000.000 دج) عشرون مليار دينار جزائري
بنك رقمي	(10.000.000.000 دج) عشرة ملايير دينار جزائري
مؤسسة مالية	(6.500.000.000 دج) ستة ملايير وخمسمائة مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النظام 24-02 المؤرخ في 06 فيفري 2024 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

وحسب المادتين المذكورتين أعلاه 6 و96، أقر أنه على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تخصيص على الأقل مبلغا مساويا لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية المذكورة في الجدول أعلاه.

3. شروط تتعلق بالمساهمين:

تم التطرق لهذه الشروط من خلال المادة 04 من النظام 24-01 بالتحديد فقرتيه الثانية والخامسة منها، وذلك بتقديم ضمن ملف مرفق بطلب الترخيص لرئيس المجلس النقدي والمصرفي مواصفات المساهمين ومكانتهم في بلدانهم الأصلية، القدرات المالية لهم، ويجب أن تكون لهم خبرة في المجال المالي والمصرفي وأن يكونوا حاملي لصفة النزاهة ، كما يجب أن يستوفوا أحكام المادة 87 من القانون

23-09 والتي تنص على الموانع التي لا يمكن في إحدى حالاتها أن يكون مساهما أو عضوا في مجلس إدارتها أو تسييرها أو تمثيلها سواءا مباشرة أو عن طريق شخص آخر، تمثلت هذه الموانع باختصار في الجناية واختلاس أو غدر أو سرقة.

4. شروط تتعلق بالمسيرين:

وضع المشرع الجزائري مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في مسيري البنوك والمؤسسات المالية وفروعهما الأجنبية عن طريق نص المادة 98 من القانون 23-09 والتي جاءت بشرط أن يقوم على الأقل شخصان بتحديد الوجهة الفعلية وتسييرها، وقد أصدر المشرع الجزائري النظام 25-01 المؤرخ في 12 مارس 2025 والتعليمة 04-25 المؤرخة في 29 جوان 2025 واللذان يحددان شروط اعتماد مسيري المؤسسات الخاضعة للتفصيل والتوضيح لما جاء في نص المادة 98 المذكورة سابقا، إضافة إلى الشروط هناك موانع نصت عليها المادة 87 من القانون 23-09 التي ذكرت أعلاه يجب الأخذ بها.

لابد من الحصول على اعتماد للأشخاص المعينين كمسيرين لمباشرة أعمالهم بصفة قانونية، والذي يجب على مسؤول البنك والمؤسسة المالية وفروعهما الأجنبية أن يقدم طلبا لمحافظ بنك الجزائر مرفقا بملف محدد من خلال التعليمة 04-25 والتي تفصل في الملف الواجب إدراجه مع الطلب بالإضافة إلى ملاحق موحدة حددت من طرف المشرع الجزائري[1] كما أنه يجب الالتزام بمبدأ الفصل في طلب الاعتماد بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، يتم منح الاعتماد في حالة استوفاء جميع الشروط والذي يبلغ بقرار من طرف الأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي.

تتمثل الشروط الواجب أن يستوفيها المسيرين في:

- استيفاء معايير النزاهة العالية، أي عدم وجود أدلة أو معلومات موثوقة تثبت أن الشخص المعني متابع قضائيا أو تعرض لعقوبات؛

[1] المادة 4 من النظام 25-01 المؤرخ في 12 مارس 2025 يحدد شروط اعتماد مسيري المؤسسات الخاضعة.

- أن تكون لديه الكفاءة اللازمة بالنظر إلى المعارف المكتسبة والمدعمة بشهادات والخبرة المكتسبة من خلال الوظائف السابقة الممارسة خاصة في القطاع المالي والمصرفي؛
- أن يكون متفرغ لتأدية المهام الموكلة إليه؛
- أن يقدم قيمة مضافة كعضو في كل من الهيئة المداولة والهيئة التنفيذية.

وأي تغيير يطرأ في الأعضاء يجب الحصول على المصادقة عليه من طرف محافظ البنك وإن كان البنك أو المؤسسة المالية قد حصلت على الاعتماد، ويتم نشر أسماء المسيرين الذين تم تعيينهم على الأقل اسمين مع مقرر الاعتماد.

تطرق القانون 23-09 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي والنظام 24-01 الذي يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها، إلى إجراءات طلب الترخيص بتأسيس بنك، مؤسسة مالية أو فروعهما الأجنبية.

يوجه طلب التأسيس إلى المجلس النقدي والمصرفي بصفته الجهة المختصة لمنح الترخيص بالتأسيس أو الرفض، يكون الطلب مرفقا بملف المشروع المخطط تجسيده والذي نصت عليه المادة 99 من القانون 23-09 وفصلت فيه التعليمة 01-25، في شكل نسختين واحدة رقمية والأخرى ورقية ويحتوي الملف على:

- عرض مختصر للمشروع برنامج النشاط على مدى الخمس سنوات القادمة والإمكانيات المالية والتقنية المقرر استعمالها؛
- دراسة تقنية واقتصادية تتعلق بالمشروع[1]، يتضمن تفاصيل كثيرة يمكن الرجوع للتعليمة 01-25 للمزيد من التفاصيل؛
- مشروع القانون الأساسي للمؤسسة المراد تأسيسها أو القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية الأم بالنسبة للفروع إلى جانب التشريع والقانون الداخلي المعمول به؛
- وصف موجز للأنظمة الخاصة حسب الأطر التنظيمية سارية المفعول، وهي: نظام المعلومات والإفصاح، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، النظام المحاسبي، النظام الاحترازي، نظام

[1] أنظر التعليمة 01-25 المؤرخة في 02 مارس 2025 المتعلقة بشروط الترخيص بتأسيس واعتماد بنك ومؤسسة مالية.

الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتهم، سياسة السرية وحماية البيانات والأموال والقيم؛

- صفة ونزاهة المؤسسين أو المساهمين مقدمي الأموال والمستفيدين الحقيقيين (كما هو محدد في الملاحق المرفقة بالتعليمة 01-25 والمكونة من 11 صفحة) ومكانتهم في بلدانهم الأصلية إذا تعلق الأمر بالفروع الأجنبية، بالإضافة إلى طبيعة المساهمات التي يقدمونها ومدى تناسقهم مع نموذج النشاط المقدم وقدراتهم المالية وخبرتهم ومدى معرفتهم بالمجال المالي والمصرفي؛
- تقديم قائمة المسيرين الرئيسيين بعد تقديمهم لملفاتهم وهذا حسب المادة 98 من القانون 23-09، على الأقل بوضعية مقيمين.

ثانيا: الاعتماد

بعد أن يمنح المجلس النقدي والمصرفي الترخيص للتأسيس أو الفتح يتم تقديم طلب الاعتماد حسب ما تنص عليه المادة 100 من القانون 23-09 والتعليمة 01-25 لمحافظ بنك الجزائر وهو نفسه رئيس المجلس النقدي والمصرفي، مرفقا بقرار الترخيص وملف مكون من عدة وثائق التي نصت عليها المادة 6 من التعليمة 01-25 وخلال مدة لا تتجاوز اثنا عشر (12) شهرا من تاريخ تبليغ الطالبين بقرار الترخيص[1]، يتكون الملف المرفق مع طلب الاعتماد من:

- النسخة الأصلية للقانون الأساسي أو نسخة طبق الأصل مصادقة من القانون الأساسي للشركة الأم عندما يتعلق الأمر بفتح فرع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية؛
- السجل التجاري؛
- شهادة التصريح بالوجود الجبائي؛
- شهادة التحرير الكلي لرأس المال أو مبلغ التحرير لفرع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية، وتكون محررة لدى الموثق ومرفقة بإثبات بنكي؛
- شهادة تحويل العملة الصعبة بالنسبة للمساهمين غير المقيمين؛
- نسخة أصلية من تقرير مندوبي الحصص في حال وجود حصص عينية؛

[1] المادة 7 من النظام 24-01 المؤرخ في 06 فيفري 2024 يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها؛ والمادة 5 من التعليمة 01-25 المؤرخة في 02 مارس 2025 المتعلقة بشروط الترخيص بتأسيس واعتماد بنك ومؤسسة مالية.

- محضر موثق لاجتماع الجمعية العامة التأسيسية يتضمن تعيين أعضاء الهيئة المداولة؛
- محضر موثق للهيئة المداولة للشركة الأم والمتضمن تعيين شخصين على الأقل مكلفين بتسيير نشاط الفرع الأجنبي؛
- سند الملكية أو عقد الإيجار الخاص بمقر البنك أو المؤسسة المالية أو فرع أجنبي مع ذكر جميع التفاصيل؛
- هوية محافظي الحسابات المعينين.

إلى جانب طلب الاعتماد والملف المذكور أعلاه، يرفق طلب اعتماد المسيرين المعينين بغرض التحديد الفعلي لتوجيه نشاط الكيان الفعلي لتوجيه النشاط.

بعد دراسة الملفات يمنح محافظ بنك الجزائر الاعتماد ليباشر البنك أو المؤسسة المالية أو فروعهما الأجنبية النشاط في السوق المصرفي الجزائري، وهذا بعد نشر القرار في الجريدة الرسمية.

المبحث الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها

تشكل الرقابة المصرفية أحد أبرز دعائم الحوكمة المالية، إذ تؤدي دورا أساسيا في ضمان سلامة النظام البنكي واستقراره، لا سيما في ظل الانفتاح المتزايد على الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي، وقد عرفت الجزائر منذ التسعينات وبالتحديد منذ صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض تحولات جوهرية في بنيتها المصرفية، مما استوجب إعادة النظر في آليات الرقابة والإشراف على مختلف الفاعلين البنكيين، بما فيهم البنوك الأجنبية.

وتكمن أهمية هذه الآليات في قدرتها على ضبط الأداء المصرفي، التقليل من المخاطر وكبح التجاوزات المالية، فضلا عن تعزيز ثقة المتعاملين في السوق المصرفي. وعليه، ومن هذا المنطلق في هذا المبحث سنسلط الضوء على النظام المصرفي الجزائري ومكوناته أو بالأصح البنوك المكونة للسوق المصرفي الجزائري بداية من بنك الجزائر.

المطلب الأول: البنوك المكونة للسوق المصرفي الجزائري

يتكون القطاع أو السوق المصرفي الجزائري من عدة بنوك ومؤسسات مالية، بالنظر إلى موضوعنا المتعلق بالبنوك سنعرض في هذا المطلب مكونات السوق المصرفي الجزائري من بنوك بأنواعها بداية ببنك الجزائر الذي يعتبر بنك البنوك أو البنك المركزي، وقبل كل هذا سنحاول إعطاء لمحة عن التطور والإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري.

الشكل رقم (04): البنوك المكونة للسوق المصرفي الجزائر

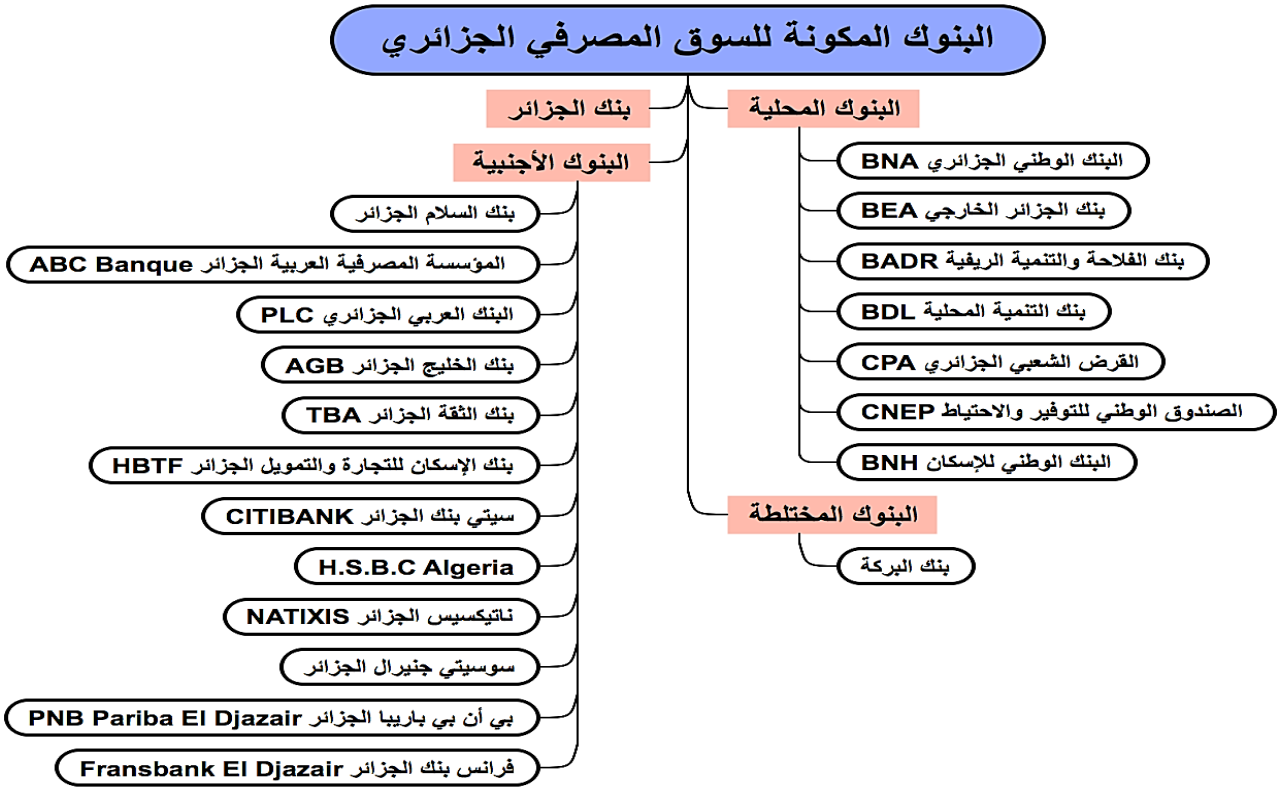

المصدر: من إعداد الباحثة

أولا: تطور النظام المصرفي الجزائري

تأسس النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال على أنقاض البنوك الفرنسية التي كانت تعمل في الجزائر والتي تم تأميمها بعد الاستقلال، شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات من بينها الإصلاح الذي وقع سنة 1971 والذي تزامن مع تبني سياسات جديدة تتماشى مع خطة التنمية الاقتصادية، كما أدت الصدمة البترولية إلى إحداث تعديلات أخرى على النظام سنة 1986، جميع هذه

الإصلاحات كانت تمهيدا لما عرفه النظام من تحول إصلاح مهم سنة 1988، التي تزامنت مع منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية[1].

قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يمثل نقطة تحول هامة وجذرية في المنظومة المصرفية الجزائرية في إطار الإصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر، حيث عزز استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية ركز هذا القانون على الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية والاقتصادية، جاء هذا الإصلاح بفصل واضح بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة مما ساعد على تعزيز فعالية إدارة السياسة النقدية.

ليصدر بعده الأمر 03-11 في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي ألغي بموجبه القانون 90-10، وكانت الأهداف الأساسية منه توسيع صلاحيات بنك الجزائر من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وتعزيز استقلالية اللجنة المصرفية، كما ساهم إصدار هذا الأمر في تعزيز التعاون بين البنك المركزي والحكومة وضمان حماية أفضل للمصارف ومدخرات العملاء، والذي جاء كرد فعل على أزمة إفلاس بنك الخليفة[2] والبنك الصناعي التجاري الجزائر (BCIA)، حيث تم سحب الاعتماد منهما نتيجة مخالفتهم للشروط التنظيمية ولمعالجة الثغرات في المنظومة المصرفية في ظل التحديات الاقتصادية الجديدة[3].

في ظل التطورات التي طرأت على العالم في السنوات الأخيرة والتطورات التكنولوجية، ومواكبة لها شهد القطاع المصرفي الجزائري مرحلة ثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية[4] عن طريق تطورات مهمة تميزت بإدخال تكنولوجيا البنوك الرقمية وتحسين الخدمات المصرفية عبر القنوات

[1] سليمان ناصر وآدم حديدي، " تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟ "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص 14.

[2] زواوي فضيلة وآخرون، " أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017 "، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد 01، 2021، ص77.

[3] طلحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد، " تقييم أداء القطاع البنكي في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية "، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2019، ص 81.

[4] رنان مختار، " الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة مضمون القانون 23-09 "، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد رقم 06، العدد رقم 01، 2023، ص 286.

الإلكترونية، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي وتطوير المناخ الاستثماري، لهذا قام المشرع الجزائري وفي سنة 2023 بإصدار القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي والذي يعتبر الجيل الثالث من الإصلاحات ، كان الهدف منه تعزيز استقرار النظام المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص[1]، وهذا من خلال توسيع دور البنك في مجال الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية بإنشاء لجان للقيام ومتابعة المهمة، كما عملت على تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال الرفع من معاييرها لمواجهة التحديات الجديدة ووضع نظام رقابي أكثر فعالية، إضفاء الطابع القانوني على عمليات الصيرفة الإسلامية، توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال عملة جديدة وهي الدينار الرقمي الجزائري[2].

ثانيا: بنك الجزائر BANK OF ALGERIA

قبل التطرق للبنوك المكونة للسوق المصرفي الجزائري لابد من التوقف عند بنك الجزائر BANK OF ALGERIE الذي يعتبر في قمة النظام المصرفي الجزائري باعتباره البنك المركزي وبنك البنوك، تأسس في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون 62-144، كأول خطوة للإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري لاستعادة صلاحياته في إطار تحديد وتطبيق السياسة النقدية، وكما أنه يعتبر المسؤول أيضا عن إصدار النقود وتدميرها.[3]

قام المشرع الجزائري بعدة تعديلات وإصلاحات أهمها إصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الذي حدد مهام وصلاحيات **"بنك الجزائر"** وأعطاه هذه التسمية، ليأتي بعدها الأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض ليلغي القانون 90-10 ليمنح استقلالية واسعة لبنك الجزائر، ليقوم المشرع الجزائري وفي إطار الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والمالية بإصدار القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي الذي ألغى الأمر 03-11[4]، الهدف منه تكييف

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2023 " التطور الاقتصادي والنقدي"، جوان 2024، الجزائر، ص 58.

[2] رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[3] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 331.

[4] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

القوانين والتشريعات بما يتوافق مع التطورات المستمرة التي تحصل على الساحة الدولية من تطورات تقنية وتكنولوجية، والذي وسع صلاحيات بنك الجزائر والتي تتمثل في[1]:

- الحرص على استقرار الأسعار الذي يعتبر هدف من أهداف السياسة النقدية، السهر على الاستقرار النقدي والمالي، وذلك عن طريق تنظيم الحركة النقدية؛
- يعمل مع الحكومة كاستشارات في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالمسائل المالية والنقدية، كما أنه يقترح تدابير لتحسين ميزان المدفوعات بشكل عام تنمية الاقتصاد؛
- فرض عقوبات مالية على المؤسسات الخاضعة المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري في حالة عدم احترام قواعد التصريح وقواعد إرسال التقارير التنظيمية؛
- يمكن لبنك الجزائر وعند الحاجة أن يمثل الحكومة لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمؤتمرات الدولية.

ثالثا: البنوك المحلية المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري

يتضمن السوق المصرفي الجزائري العديد من البنوك المحلية والتي كانت أغلبها نتيجة تأميم العديد من البنوك الأجنبية بعد الاستقلال على مدى الفترة (1964 – 1985)، وصدور القانون 90-10 كان أول خطوة نحو الإصلاحات المالية والمصرفية الذي رخص أيضا بإنشاء وتأسيس البنوك والمؤسسات المالية[2]، وبالنظر إلى أن القانون النقدي والمصرفي 23-09 والمعمول به حاليا منذ صدوره رخص أيضا بإنشاء وتأسيس بنوك ومؤسسات مالية[3].

وبالرجوع للملحق رقم (01) المقرر رقم 24-01 المؤرخ في 02 جانفي 2024 المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، نجد أن السوق المصرفي الجزائري يتضمن 07 بنوك محلية وهي:

[1] المواد من 35 إلى 39 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] المادة 129 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

[3] المادة 64 و89 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

1. **بنك الجزائر الخارجي BEA (Banque Extérieure d'Algérie):** أنشأ في 1 أكتوبر 1967، رأسماله يقدر بـــ 230 مليار دينار جزائري، ولديه 110 وكالات.[1]
2. **البنك الوطني الجزائري BNA (Banque Nationale d'Algérie):** أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر أول بنك تجاري جزائري مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية بالإضافة إلى تمويل القطاع الزراعي، لتتم إعادة هيكلته سنة 1982 ليتم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمته الأساسية التكفل بتمويل وتطوير قطاع الفلاحة، حاز على أول اعتماد بعد إعادة الهيكلة بتاريخ 05 سبتمبر 1995، رأسماله 300 مليار دينار جزائري ولديه 227 وكالة وتم إفتتاح سنة 2023 وكالة البنك الوطني السنغالي بدكار وبنك الإتحاد الجزائري بموريتانيا[2].
3. **القرض الشعبي الجزائري CPA (Crédit Populaire d'Algérie):** تم إنشاءه سنة 1966، يقدر رأسماله حاليا بـــ 200 مليار دينار جزائري، يضم 165 وكالة موزعة على التراب الوطني، كما أنه يعتبر إحدى البنوك الرئيسية في الجزائر[3].
4. **بنك التنمية المحلية BDL (Banque de Développement Local):** تم إنشأه في 30 أفريل 1985، رأسماله حاليا يقدر بـــ 73 مليار دينار جزائري ولديه أكثر من 170 وكالة موزعة على التراب الوطني.[4]
5. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (Banque de l'Agriculture et du Développement Rural):** أنشأ في 13 مارس 1982 وهو بنك شامل، كما أنه يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسينه، يهتم بترقية القطاع الفلاحي والتنمية الريفية وقطاع الأغذية الزراعية الصيد البحري وتربية المائيات، يتضمن 340 وكالة.[5]

[1] https://www.bea.dz/rapport
[2] https://www.bna.dz/
[3] https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/
[4] https://www.bdl.dz/ar#/
[5] https://badrbank.dz/ar/

6. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNAP (Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance- Banque):** تم تأسيسه في 10 أوت 1964 في شكل صندوق ليتم تغيير شكله القانوني من صندوق إلى بنك سنة 1997، ولديه 230 وكالة.[1]
7. **البنك الوطني للإسكان BNH (Banque Nationale de l'Habitat):** أنشأ في شكل صندوق "**الصندوق الوطني للسكن**" سنة 1991، ليتم تحويله لبنك سنة 2022 بموجب قرار بنك الجزائر رقم 22-03 المؤرخ في 29 ديسمبر 2022 والمتعلق بالموافقة على إنشاء بنك أو بالأصح تحويل الصندوق إلى "**البنك الوطني للإسكان**" برأس مال يقدر بـــ 80 مليار دينار جزائري محررة كليا، يقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتعلقة بقطاع السكن.[2]

رابعا: البنوك الأجنبية والمختلطة المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري

سمح القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، بإحداث تغيير في الهيكل البنكي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتح المجال للاستثمار فيه من طرف القطاع الخاص لتحقيق الانتعاش الاقتصادي[3]، وبالرجوع للملحق رقم (01) المقرر رقم 24-01 المؤرخ في 02 جانفي 2024 المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، نلاحظ أن السوق المصرفي الجزائري يتكون من 13 بنكا أجنبيا منهم بنك واحد ذو رأسمال مختلط، وقد دخلت على فترات مختلفة ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين (02) كالتالي:

المرحلة الأولية (1991-1999): عرفت هذه الفترة بقيام الحكومة بإصلاحات اقتصادية ومصرفية، ومنها صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وقد تم تسجيل دخول أربعة (04) بنوك أجنبية فقط تتمثل في:[4]

[1] https://www.cnepbanque.dz/web/ar

[2] https://bnh.dz/presentation

[3] قاسمي سعاد، مكانة البنوك الأجنبية في النظام البنكي الجزائري، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 07، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2019، ص 40.

[4] مريم قشي، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

1. **بنك البركة الجزائري (ALBARAKA BANK):** أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (جزائري – سعودي) أنشأ في 20 ماي 1991، أول بنك بعد فتح المجال للاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري، رأسماله حاليا 20 مليار دينار جزائري يمارس جميع العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية وفقا للشريعة الإسلامية، لديه 34 وكالة موزعة على التراب الوطني.[1]
2. **سيتي بنك – الجزائر (CITIBANK-ALGERIA):** فرع بنك أمريكي أنشأ مكتب تمثيلي سنة 1991، وسنة 1998 قام بفتح رسميا فرعا له، ولديه 04 وكالات.[2]
3. **المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر (ABC BANK- ALGERIA):** أنشأ مكتب تمثيلي سنة 1995، وافتتح فرع رسمي له في 24 سبتمبر 1998، رأسماله 20 مليار و10 آلاف دينار جزائري، وهو أول بنك خاص دولي بحريني يستقر في الجزائر، ولديه 24 وكالة.[3]
4. **نتيكسيس – الجزائر (NATIXIS -ALGERIE):** أنشأ سنة 1999 وهو بنك فرنسي، يقدم منتجاته وخدماته عن طريق 26 وكالة، وهو أول من أنشأ بنك متنقل في الجزائر.[4]

المرحلة النشطة (2000–2008): خلال هذه الفترة تم تسجيل دخول 9 بنوك أجنبية من مختلف الجنسيات، والتي اعتبرت الاستثمار في الجزائر فرصة جيدة للربح التي جاءت مع التعديلات والإصلاحات الجديدة لقانون النقد والقرض[5]، فقد تميزت هذه الفترة بإنعاش التنمية الاقتصادية حيث تم إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، ورافق هذا تحسن مؤشرات التوازن الكلي والاستقرار السياسي والأمني، فلقد كان متوسط معدل النمو للفترة (2000–2008) 3.39 %، أما البطالة فقد انخفضت خلال هذه الفترة من 29.80 % إلى 11.30 %، والتضخم بلغ متوسط معدله 2.65 % حيث تراوح المعدل خلال هذه الفترة ما بين (0.30 و4.90) %، فيما يخص وضعية الموازنة العامة حيث سجل رصيدها فائضا خلال الفترة

[1] https://www.albaraka-bank.dz/

[2] https://www.citigroup.com/global/about-us/global-presence/algeria

[3] https://www.bank-abc.com/ar/CountrySites/Algeria

[4] https://www.natixis.dz/nous-connaitre/

[5] مريم قشي، واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري –دراسة حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر–مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد07، العدد 14، ديسمبر 2018، ص 209–210.

(2000-2008)، حيث تراوح ما بين 52.542 و1186.911 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار البترول في تلك الفترة وبالتالي ارتفاع في الجباية البترولية مما يؤدي إلى زيادة في إجمالي الإيرادات العامة.[1]

ومنه نجد أنه وخلال هذه الفترة تم سجيل دخول البنوك الأجنبية التالية:

1. **سوسيتي جينيرال – الجزائر (SOCIETE GENERAL- ALGERIE):** أنشأ في مارس من سنة 2000 وهو بنك فرنسي، رأسماله قدر بـــ 20 مليار دينار جزائري ويعرض منتجاته وخدماته المصرفية عن طريق 104 وكالة موزعة على التراب الوطني.[2]
2. **البنك العربي – الجزائر (ARAB BANK-ALGERIA):** فرع بنك أنشأ سنة 2001 برأسمال أردني، ولديه 06 وكالات.[3]
3. **بي.أن.بي باريباس – الجزائر (BNP PARIPBAS EL DJAZAIR):** أنشأ سنة 2002 برأسمال فرنسي وهو تابع للشركة الأوروبية الرائدة في مجال الخدمات المصرفية، وله 47 وكالة موزعة على التراب الوطني.[4]
4. **ترست بنك ــ الجزائر TBA (TRUST BANK-ALGERIA):** أنشأ في 14 أفريل 2002 وهو عضو في مجموعة نست للاستثمارات القابضة المحدودة GROUPE NEST INVESTMENTS HOLDING, LTD، يقدر رأسماله حاليا 20 مليار دينار جزائري ولديه 40 وكالة موزعة على التراب الوطني.[5]
5. **بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر (THE HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE ALGERIA):** أنشأ في أكتوبر 2003 برأسمال أردني، ولديه 10 وكالات.[6]

[1] بالاعتماد على الإحصائيات المنشورة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) https://www.ons.dz/

[2] https://societegenerale.dz/fileadmin/user_upload/Algerie/landing/Rapport_d_activite_2023

[3] https://www.arabbank.dz/ar/mainmenu/

[4] https://www.bnpparibas.dz/

[5] https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation

[6] https://www.housingbankdz.com/

6. **بنك الخليج – الجزائر (GULF BANQUE ALGERIE) AGB:** تأسس وبدأ نشاطه في الجزائر في مارس 2004 تابع لمجموعة بنك البرقان، يقدر رأسماله بـــ 20 مليار دينار جزائري ولديه 63 وكالة.[1]
7. **فرنسا بنك – الجزائر (fransabank el djazair):** بدأ نشاطه في الجزائر في 01 أكتوبر 2006، وهو فرنسي لبناني برأسمال يقدر بـــ 20 مليار دينار جزائري، يوزعه منتجاته وخدماته المصرفية عن طريق 24 وكالة.[2]
8. **إتش. إس. بي. سي – الجزائر (H.S.B.C Algeria):** تم تأسيسه في أوت 2008 وهو فرع لبنك بريطاني، ولديه فرع واحد في الجزائر.[3]
9. **مصرف السلام (ALSALAM BANK):** أنشأ في سبتمبر 2008 وهو فرع لبنك إماراتي، دخل بعد بنك البركة كبنك يقدم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية، ولديه 09 وكالات.[4]

مرحلة الركود (2009 – أوت 2025): تميزت هذه المرحلة بالركود وعدم دخول أي بنك أجنبي أو فرع له، وفي جانفي من سنة 2025 تم منح الاعتماد لفرع بنك تركي لممارسة نشاطه في السوق المصرفي الجزائري، وهذا عن طريق المقرر رقم 25-02 المؤرخ في 16 جانفي 2025 والمتضمن اعتماد فرع بنك يتعلق الأمر بفرع بنك تركي "**زراعات بنكسي**".[5]

المطلب الثاني: آليات الرقابة على البنوك في السوق المصرفي الجزائري

منذ الإصلاحات التي توالت على النظام المصرفي الجزائري بداية من القانون 90-10 المؤرخ في 16 أفريل 1990 المتضمن قانون النقد والقرض، تضمن هيئات وآليات الإشراف والرقابة، وبصدور الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتضمن قانون النقد والقرض ألغيت أحكام القانون 90-10 وهذا إلى غاية صدور القانون الأخير القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن

[1] https://www.agb.dz/organisation/presentation.html
[2] https://www.fransabank.dz/ar/
[3] https://www.about.algeria.hsbc.com/fr-fr
[4] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html
[5] المقرر رقم 25-02 المؤرخ في 16 جانفي 2025 والمتعلق باعتماد فرع بنك، والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 07 المنشورة بتاريخ 05 فيفري 2025.

القانون النقدي والمصرفي الذي ألغي بموجبه أحكام الأمر 03-11، وعلى إثر هذا سنعمل وسنأخذ بعين الاعتبار آخر القانون 23-09 للتفصيل في آليات وهيئات الإشراف والرقابة في النظام المصرفي الجزائري، قبل التطرق لهذه الآليات لابد لنا أن ننهي الانتباه إلى أن البنوك والمؤسسات الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل أي يتطبق عليها نفس القوانين والتشريعات مثلها مثل البنوك المحلية في السوق المصرفي الجزائري.

الشكل رقم (05): آليات الرقابة على البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري

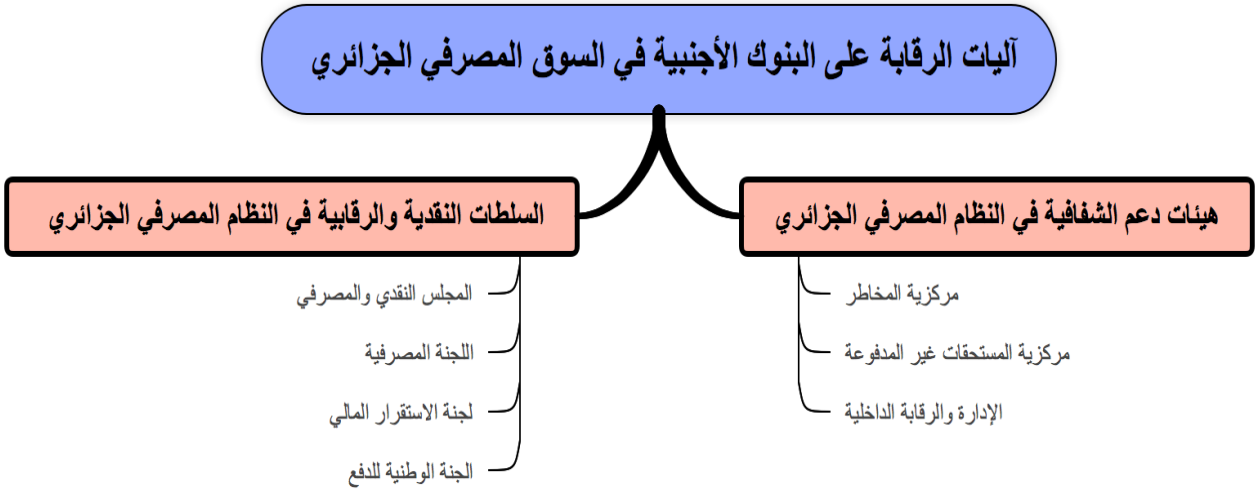

المصدر: من إعداد الباحثة

أولا: السلطات النقدية والرقابية في النظام المصرفي الجزائري

1. **المجلس النقدي والمصرفي:**

عند إنشاءه لأول مرة بموجب القانون 90-10 كان تحت مسمى "**مجلس النقد والقرض**"[1]، وبصدور القانون رقم 23-09 تغير الاسم ليصبح "**المجلس النقدي والمصرفي**"، يعتبر سلطة نقدية فيما يأتي:[2]

- إصدار النقد؛

[1] أنظر القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتضمن قانون النقد والقرض.

[2] أنظر المادة 64 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

- معايير وشروط عمليات بنك الجزائر، خاصة الخصم والسندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات؛

- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد الأهداف النقدية وأدوات السياسة النقدية ونشر معلومات لتفادي مخاطر الاختلال؛

- منتجات التوفير والقرض الجديدة، إضافة إلى الخدمات المصرفية؛

- إعداد المعايير ونظم الدفع وسلامتها؛

- شروط اعتماد وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وتحديد الحد الأدنى لرأس المال، ومكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية؛

- المعايير الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والمعايير والقواعد المطبقة على البنوك الرقمية ومزودي الخدمات[1]؛

- حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية، خاصة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية؛

- المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وطريقة وآجال تبليغها، مع مراعاة التطورات التي تطرأ على الصعيد الدولي؛

- الشروط التقنية لمزاولة النشاط المصرفي والاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي؛

- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف، التنظيم القانوني للصرف وكيفية ضبطه، بالإضافة إلى تسيير احتياطاته؛

- قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالي، الوسطاء المستقلين، مكاتب الصرف بالإضافة إلى مزودي خدمات الدفع؛

- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين، مكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع خاصة تحديد الحد الأدنى من رأس المال والمعايير والقواعد المحاسبية المطبقة عليهم.

[1] يقصد بمزودي الخدمات الكيانات التي يسمح لها بتقديم خدمات مصرفية متنوعة تحت إشراف بنك الجزائر، لتعزيز كفاءة ومرونة النظام المصرفي الجزائري وهذا في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.

بالإضافة إلى الصلاحيات الممنوحة للمجلس النقدي والمصرفي هناك بعض القرارات التي يتخذها بصفة فردية، تتمثل هذه القرارات في:[1]

- منح الترخيص بفتح كل من البنوك، المؤسسات المالية، مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية، مزودي خدمات الدفع، الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف، وسحب الاعتماد منهم في حالة الضرورة؛
- تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصرف؛
- القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس النقدي والمصرفي.

2. اللجنة المصرفية:

تمثل اللجنة المصرفية أحد أهم السلطات ضمن آليات الرقابة في السوق المصرفي الجزائري وتعمل تحت إشراف بنك الجزائر، وهي هيئة رقابية وسلطة إشراف مستقلة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية بما فيها الأجنبية وبمعاقبة المخالفات المثبتة، أنشئت بموجب قانون النقد والقرض رقم 90-10، حيث أبقى عليها الأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض الذي ألغى أحكام القانون 90-10 ليأتي القانون 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي ليبقي عليها أيضا بحكم أهميتها في الرقابة.

جاءت أحكام المواد 116 – 132 من القانون النقدي والمصرفي لتوضح تنظيم ومهام هذه اللجنة والتي تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة، فقد كلفت اللجنة المصرفية بالمهام التالية:

- رقابة البنوك، المؤسسات المالية، الوسطاء المستقلين، مكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع ومدى احترامهم للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم؛
- فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية والسهر على نوعية وضعياتها المالية؛
- فرض عقوبات على الإخلالات التي تتم معاينتها.

ضمن التحريات التي تقوم بها اللجنة المصرفية يمكن أن توسع إطارها إلى المساهمات والعلاقات المالية مع الخاضعين للرقابة، أو الفروع التابعة لها وفي بعض الحالات تتوسع إلى فروع الشركات

[1] أنظر المادة 64 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

الجزائرية المقيمة في الخارج في إطار الاتفاقيات الدولية، وفي حالة إخلال أي طرف خاضع للرقابة من طرف اللجنة المصرفية بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطها في السوق المصرفي الجزائري، اللجنة هي الوحيدة المخول لها إصدار تحذير وفرض عقوبات عليها.

3. لجنة الاستقرار المالي:

أنشأت بموجب القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، تعتبر سلطة إدارية مستقلة جزئيا مكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وبتسيير الأزمات هدفها معالجة نقاط الضعف في النظام المالي التي يمكن أن تهدده من خلال تعزيز صلابته في مواجهة الأزمات للرفع من قدرته على الصمود، ومن أجل ذلك تعد كل الدراسات المتعلقة بمهامها وأهدافها كما أنها تحدد وتقيم الأدوات الاحترازية الكلية، لتعد تقريرا سنويا يرفع إلى رئيس الجمهورية.[1]

تتمثل مهام لجنة الاستقرار المالي المتعلقة بالمراقبة الاحترازية الكلية فيما يلي:[2]

- تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تزعزع استقرار النظام المالي؛
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات ولإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي؛
- إصدار كل القرارات والتعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية؛
- السهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها؛
- وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها وضمان تناسقها ومتابعتها.

هذا فيما يخص مهام اللجنة للاحتراز من الأزمات المالية، أما في حالة حدوث الأزمة فتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:

- تقييم لتأثير الأزمة على النظام المالي وعلى مختلف القطاعات افي الاقتصاد؛

[1] أنظر المواد 155-157 و162 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] أنظر المادة 161 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

- وضع استراتيجية وخطة لإدارتها للخروج من الأزمة للخروج بأقل الأضرار والتخفيف من تأثيرها؛
- وأخيرا تنسيق الإجراءات والتدابير لاستعادة الاستقرار المالي.

4. اللجنة الوطنية للدفع:

تعتبر اللجنة الوطنية للدفع لجنة تابعة لبنك الجزائر يترأسها محافظ بنك الجزائر، تهدف لتعزيز المعاملات المصرفية وتعزيز الشمول المالي، أنشأت بموجب القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، مكلفة بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، تتمثل مهامها فيما يلي:[1]

- متابعة تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين؛
- مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية، بالإضافة إلى مراقبة وسائل الدفع الدولية في الجزائر واستخداماتها؛
- متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية؛
- إعداد مشروع تحيين الاستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الالكترونية.

ثانيا: هيئات دعم الشفافية في عمل النظام المصرفي الجزائري

تضمنت هيئات دعم الشفافية في النظام المصرفي الجزائري وحسب آخر قانون صدر والمعمول به القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، هيئتين تتمثلان في مركزية المخاطر مركزية المستحقات غير المدفوعة (حماية المودعين) إلى جانب الإدارة والرقابة الداخلية والمقصود بها الحوكمة المصرفية[2].

[1] أنظر المواد 163-165 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] أنظر المواد 106-110 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

1. مركزية المخاطر:

أو كما جاء في القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي مركزية مخاطر المؤسسات والأسر، وهذا ضمن نص المادة 110 التي يسيرها نظام يضعه المجلس النقدي والمصرفي في إطار مهامه، وقد وضحت دورها بأنها مكلفة بجمع البيانات والمعلومات حول هوية المستفيدين من القروض وبيانات القروض نفسها لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية، خاصة طبيعة القروض الممنوحة للعملاء لاسيما المصغرة منها وكل ما يتعلق بها من حيث قيمتها، المبالغ المسحوبة، قيمة القروض غير المسددة والضمانات الممنوحة لكل قرض.[1]

كل البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر وتزويدها بالمعلومات المالية اللازمة لتسيير المخاطر المتعلقة بعملائها، ولا تستعمل هذه المعلومات إلا في إطار منح القروض أو تسييرها.

2. مركزية المستحقات غير المدفوعة:

أنشأت بموجب المادة 110 من القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي للوقاية ومحاربة إصدار شيكات بدون رصيد يسيرها نظام يضعه المجلس النقدي والمصرفي، وهي مكلفة بجمع ومركزة المعلومات والبيانات حول حوادث الدفع بالشيك سواءا كان لعدم كفاية أو إنعدام الرصيد المصرح به من طرف البنوك والخزينة العمومية إضافة إلى مصالح بريد الجزائر.

3. الإدارة والرقابة الداخلية:

جاء القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي في نص المواد 106 - 109 بإلزام جميع البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية عن طريق وضع قواعد حوكمة داخلية تحدد سلطات ومسؤوليات الهيئة المداولة والهيئة التنفيذية.[2]

[1] أنظر المادة 110 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

[2] أنظر المواد 106-109 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

وفقا للمادة 108 من نفس القانون فإن جهاز الرقابة الداخلية يجب أن يحتوي على الإجراءات والتنظيم الداخلي الكفيلة بضمان المطابقة مع القوانين والأنظمة المعمول بها، وتمنح ضمانات فيما يخص:

- السير الحسن والتحقيق الأمثل للعمليات؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- أمن الأصول.

وتبعا لحجم البنك وطبيعة نشاطه لابد من تكييفها القواعد، وهذا للسماح بالتعرف على المخاطر التي تتعرض لها وقياسها ومحاولة تجنبها أو التخفيف منها، وأي مخالفة لأحكام هذه المواد يعرض البنك لعقوبات ينصها نفس القانون السابق في نص المادة 126.

إضافة إلى اللجان والهيئات المكلفة بالرقابة والشفافية في النظام المصرفي الجزائري، وجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أو فرع لبنك أجنبي أو فرع لمؤسسة مالية أجنبية والخاضعة للنظام المصرفي الجزائري، تعيين محافظين (02) حساباتيين مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بعد رأي اللجنة المصرفية وبعد ملائمة المقاييس التي تحددها هذه الأخيرة، وإضافة إلى التزاماتهم القانونية هم ملزمون بإعلام محافظ بنك الجزائر بكل مخالفة ترتكبها البنوك أو المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتهم وتقديم نسخة من التقرير الموجه للجمعية العامة للبنوك والمؤسسات الخاضعة لرقابتهم حول التسهيلات الممنوحة لأحد الزبائن، تقديم التقرير لرئيس اللجنة المصرفية تقريرا يشمل عملية المراقبة وأن يزودوا اللجنة بكل الوثائق والمعلومات التي تراها مفيدة.[1]

[1] أنظر المواد 111-113 من القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.

خلاصة الفصل

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي والمصرفي الجزائري تطورا واضحا بعد الاستقلال، فقد ساعدت محدداته في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر والمتمثلة في العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية والتشريعية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للجزائر والتي تعتبر بوابة أفريقيا.

للاستثمار في القطاع المصرفي عدة أشكال بنك، فرع لبنك أو مكتب تمثيلي، يتخذ أحد الأشكال بما يلائم المستثمر الأجنبي، فمجرد إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض فتحت الجزائر المجال للاستثمار في القطاع المصرفي للخواص المحليين والأجانب، وهذا في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، وقد مر هذا القانون بعدة تعديلات آخرها القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي والساري العمل به حاليا.

بالقرار السابق بفتح الاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري أصبح يضم حاليا (2025) سبعة بنوك محلية و13 بنكا أجنبيا منها بنك واحد مختلط وهو أول بنك أجنبي تأسس في الجزائر وهو بنك البركة يترأسهم بنك الجزائر، يتطلب هذا فرض آليات لمتابعة السوق المصرفي ومراقبته وحماية عملاء البنوك والبنوك بحد ذاتها، لهذا تم إنشاء هيئات ومراكز تتمثل في السلطات النقدية والرقابية وهيئات دعم الشفافية، كما أنها دعمت الحوكمة المصرفية في إطار الإدارة والرقابة الداخلية.

الفصل الثالث:

البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري

تمهيد

يخصص الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة لتطبيق الإطار النظري الذي تم بناؤه في الفصلين السابقين، ويشمل ذلك تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية التي تهدف إلى اختبار الفرضيات المطروحة، تتميز هذه الدراسة الميدانية بطابعها الاستكشافي، حيث تسعى إلى فهم علاقة متشابكة بين ظاهرة حديثة (مساهمة البنوك الأجنبية) وسياقها الواقعي (السوق المصرفي الجزائري). وبالتالي تتطلب الدراسة استخدام منهجية بحثية متعددة الأساليب لجمع وتحليل البيانات.

نظرا لاتساع نطاق الدراسة الذي يشمل مجموعة متنوعة من البنوك الأجنبية العاملة في السوق المصرفي الجزائري، فقد تطلب الأمر تنويع الأدوات والمنهجيات البحثية المستخدمة، وهذا التنوع كان ضرورياً لضمان شمولية التحليل وتغطية كافة جوانب الظاهرة المدروسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الذي تحدثه البنوك الأجنبية على تعزيز التنافسية في السوق المصرفي الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة من الإداريين والكوادر العليا في المؤسسات المستهدفة المتمثلة في البنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري وذلك لإجراء مسح ميداني باستخدام استبانة إلكترونية، وسيتم في هذا الفصل عرض الإطار المنهجي للدراسة، بما في ذلك تحديد المتغيرات، وآليات قياسها، وطريقة جمع البيانات، وذلك تمهيداً لعرض النتائج ومناقشتها، وعلى هذا سيتم تقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: منهجية وأداة الدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة؛

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشة فرضياتها.

المبحث الأول: منهجية وأداة الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تقديم وصف تفصيلي للمنهجية التي تم اتباعها في إعداد الدراسة الميدانية، وسيتم في هذا الإطار عرض الجانب النظري للدراسة، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، واختيار الأدوات المناسبة لجمع البيانات، ووصف الإجراءات الإحصائية المتبعة لتحليلها، كما سيتم تناول جوانب أخرى ذات صلة مثل صياغة الاستبانة وقياس صدقها وثباتها.

المطلب الأول: نموذج الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول تحديد العلاقة السببية بين دخول البنوك الأجنبية والسوق المصرفي الجزائري، مع التركيز على تأثيرها على مستوى التنافسية، قبل اختيار سلم القياس المناسب، يجب تحديد طبيعة المتغيرات المراد قياسها، وتتطلب المتغيرات المجردة عملية ترجمة إلى مؤشرات قابلة للقياس، وهي عملية تعرف بـــ "الأوضاع الإجرائية". ووفقا لـــ Uma Sekaran، يمكن تصنيف المتغيرات إلى نوعين رئيسيين:[1]

المتغير المستقل: هو المتغير الذي له تأثير إيجابي أو سلبي على المتغير التابع، أي أن التغيير في المتغير التابع يفسر بالتغيير في المتغير المستقل **والمتمثل في البنوك الأجنبية وآليات الرقابة عليها.**

المتغير التابع: هو المتغير الذي يحظى باهتمام كبير، والهدف من ذلك هو شرح التغيير الذي يحدث في المتغيرات التابعة أو التنبؤ به، من خلال التأثر بمتغيرات أخرى **والمتمثل في البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري.**

أولا: نموذج الدراسة

للإحاطة بكل جوانب الاشكالية وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، والمتمثلة أساسا في تحديد **مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري**، قمنا بتطوير وتصميم

[1] عياط سعاد، أثر الإدارة الاستراتيجية في بناء منظمة ذكية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكتروني ENIE، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد رقم 01، العدد رقم 17، 2018، ص 135.

نموذج خاص بهذه الدراسة اعتمادا على الأدبيات التطبيقية والنظرية التي تناولت موضوع البحث بشكل كلي أو جزئي، ويمكن عرض الشكل الفرضي لنموذج الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (06): النموذج الفرضي للدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: منهج الدراسة

تتضمن عملية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية عدة مراحل تبدأ من صياغة المشكلة والإنتهاء بتحليل النتائج، ولكل مرحلة من هذه المراحل أهمية خاصة، حيث يتطلب الإنتقال من مرحلة إلى أخرى إتخاذ قرارات منهجية دقيقة، فيعتبر إختيار المنهجية المناسبة، تحديد العينة، جمع البيانات وتحليلها كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على جودة البحث.

وهنا تم إختيار المنهج الوصفي التحليلي كأداة أساسية في هذه الدراسة نظرا لقدرته على وصف الظاهرة بدقة سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وقد تم اختيار هذا المنهج لكونه يتيح تحليل العلاقة بين المتغيرات، وإختبار الفرضيات المطروحة، مما يجعله مناسبا لدراسة الظواهر الاجتماعية المعقدة، ويتضمن هذا المنهج عدة مراحل أساسية تبدأ بوصف الظاهرة وصفا دقيقا، ثم الإنتقال إلى تحليل الأسباب المؤدية إليها، وصولا إلى إقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بها.

- أسلوب المسح (مسح شامل ومسح بالعينة)؛
- أسلوب دراسة الحالة؛
- أسلوب المقارنة.[1]

[1] قدي عبد المجيد، "أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية-الرسائل والأطروحات"، دار الأبحاث، الجزائر، 2009، ص 53.

وبالتالي تعد هذه الدراسة "دراسة وصفية" حيث يرسم هذا النوع من الدراسات صورة حول الواقع، وغالبية الأبحاث والدراسات في مجال العلوم الاقتصادية عموما تستخدم الدراسات الوصفية التي تستفيد من الملاحظة والاستقصاء كطرق رئيسية، كما أنها تحدد التكرارات التي تحدث أو العلاقة بين متغيرين، وتكون الدراسات الوصفية أكثر تنظيما مع أسئلة بحث وفرضيات واضحة وهي تخدم عادة أهداف الدراسة[1]، بما فيها دراستنا التي تهتم بقياس مساهمة البنوك الأجنبية العاملة بالجزائر على تنافسية القطاع المصرفي الجزائري.

في إطار المسار البحثي تحددت الدراسة التطبيقية داخل إطار مجموعة من الحدود تتمحور حول ثلاثة مجالات وهي:

1. **المجال البشري:** يقصد بالمجال البشري تحديد مجتمع الدراسة وقد يتكون هذا المجتمع من مجموعة أفراد أو عدة جماعات، وقد اقتصر المجال البشري في هذه الدراسة على موظفي وإطارات البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة بالسوق المصرفي الجزائري.
2. **المجال المكاني (طريقة توزيع وجمع البيانات):**

نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة، وإنتشاره الديموغرافي الواسع المتمثل في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة بالسوق المصرفي الجزائري، ومحدودية إمكانيات الباحثة، ناهيك عن بعض العراقيل البيروقراطية التي تصعب عمل الباحثة، إخترنا إجراءات الدراسة الميدانية على عينة عشوائية تنتمي إلى مجموعة من البنوك المحلية والأجنبية العاملة داخل القطر الجغرافي الجزائري، وبالضبط من ولايات الجزائر العاصمة، البويرة، بومرداس، سطيف، تلمسان، قسنطينة وبشار ويتعلق الأمر بالبنوك التالية:

[1] Shukla Paurav, "Essential of Marketing Research", paurav Shukla and ventus Publishing Aps, 2008, p29.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الولايات

الولاية	عدد البنوك المحلية والأجنبية (حسب الولاية)	عدد الاستمارات الموزعة والمرسلة الكترونيا	عدد الاستمارات المسترجعة
الجزائر العاصمة	23	40	35
بومرداس	08	17	09
قسنطينة	07	12	10
سطيف	16	22	18
تلمســـان	11	15	15
بشـــار	05	14	14
المجموع	**70**	**120**	**101**

المصدر: من إعداد الباحثة

3. **المجال الزمني:** يقصد بالمجال الزمني تحديد الوقت الذي تم جمع البيانات فيه، وقد استغرقت هذه الدراسة الفترة بين نوفمبر 2023 وديسمبر 2024.

ثالثا: مصادر جمع البيانات.

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مصدرين رئيسين للحصول على البيانات والمعلومات التي تتعلق بتحقيق أهداف هذه الدراسة، وهما:

1. **المصادر الثانوية:** استندت الدراسة الحالية إلى قاعدة واسعة من المصادر الثانوية لتوفير الإطار النظري اللازم، وشملت هذه المصادر الكتب الدراسية والمقالات العلمية المنشورة في دوريات علمية محكمة، والتي قدمت تحليلات معمقة للموضوع، كما تم الاستعانة بأطروحات الدكتوراه وأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى المصادر الإلكترونية الموثوقة، وقد ساهمت هذه المصادر في تحديد المفاهيم الأساسية، بناء الفرضيات وتصميم منهجية البحث.
2. **المصادر الأولية:** وتتعلق هذه المصادر بالجانب الميداني من الدراسة باعتبارها معلومات غير جاهزة بعد، بل يجب التنقيب عنها وتحليلها وتبويبها واستخلاص النتائج منها تعتبر المساهمة الحقيقية للباحث.

ولتصبح بذلك معلومات ثانوية تساعد الباحثين الآخرين في الدراسات المستقبلية في هذا المجال[1]، ولهذا الغرض قد تم تصميم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات التي تخدم أهداف الدراسة وذلك من خلال محاولة تصميم استبانة تعكس الإشكالية الرئيسية للموضوع، ليتم بعد ذلك تحليل هذه البيانات المجمعة حسب غرض الدراسة وتقديم النتائج التي توصلنا إليها.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

تمثل عملية تحديد مجتمع وعينة الدراسة إحدى المراحل الأساسية في أي بحث علمي، يعرف مجتمع الدراسة بأنه الكل الذي نرغب في تعميم نتائج البحث عليه، بينما العينة هي جزء مختار من هذا المجتمع يتم دراسته بشكل مباشر في سياق هذه الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

بناءا على أهداف البحث تم تحديد مجتمع الدراسة بأنه يشمل جميع الإداريين والكوادر في البنوك المحلية والأجنبية العاملة في السوق المصرفي الجزائري، هذا الاختيار يضمن أن النتائج التي ستتمخض عنها الدراسة يمكن تعميمها على جميع أفراد هذا المجتمع[2]، وتتمثل هذه البنوك في ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

1 عبد الرحمن الواصل، "البحث العلمي خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته"، مطبوعة علمية، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، 2009، ص49.

2 عياط سعاد، " الإدارة الاستراتيجية ودورها في بناء منظمة ذكية دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية الجزائرية Starlight، Condor،Enie "، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة بشار، الجزائر، 2019، ص 156.

الجدول رقم (04): مجتمع الدراسة

البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	البنوك المختلطة
-البنك الوطني الجزائري؛ -بنك الجزائر الخارجي؛ -بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ -بنك التنمية المحلية؛ -القرض الشعبي الجزائري؛ -الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛ -البنك الوطني للإسكان.	-المؤسسة المصرفية العربية الجزائر ABC Banque؛ -البنك العربي الجزائري PLC؛ -بنك الخليج الجزائر AGB؛ -بنك الثقة الجزائر TBA؛ -بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر؛ -بنك السلام الجزائر؛ -سيتي بنك الجزائر؛ -H.S.B.C Algeria؛ -ناتيكسيس الجزائر NATIXIS؛ -سوسيتي جنيرال الجزائر؛ -بي أن بي باريبا الجزائر PNB Pariba El Djazair؛ -فرانس بنك الجزائر Fransbank El Djazair.	-بنك البركة الجزائري.

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: عينة الدراسة

ترتكز أغلب الاختبارات المعتمدة في الجانب التطبيقي على فرضية عشوائية المعاينة، كما أن استخدام الطريقة العشوائية في المعاينة يضمن المحافظة على خصائص مجتمع الدراسة، وقد تم الاعتماد على طريقة المعاينة العشوائية البسيطة، ونظرا لمحدودية المجتمع ونطاقه الجغرافي الكبير تم توزيع الاستمارات الالكترونية (نماذج GOOGLE) بطريقة عشوائية، وعند بلوغ إجمالي الردود 120 ردا تم إيقاف عملية جمع البيانات المستقات بطريقة عشوائية ودون أي تحيز، وبعد المعالجة الإحصائية للردود تم حذف 19 استمارة لعدم جدية المبحوثين في الإجابة عن الأسئلة، وبالتالي كان حجم العينة النهائي 101 مفردة، وهي جد كافية لأغراض الدراسة خاصة فيما يتعلق بجانب التحليل الهيكلي بالمعادلات البنائية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية تحديد حجم العينة تتوقف على مجموعة من العوامل نذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

- التكلفة المخصصة للدراسة وتتضمن التكلفة المادية والوقت المحدد لإنجاز الدراسة؛
- نوع وحجم البيانات المطلوب توافرها في الدراسة، فاختيار عينة لدراسة موضوع متخصص جدا يختلف عن اختيار عينة لموضوع يهتم بآراء المستهلكين بشكل عام؛
- طبيعة الأسئلة ودرجة الدقة المطلوبة في الإجابة عنها؛
- وجود أو غياب إطار للمعاينة.[1]

المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية

تستند كل الدراسات سواء الكمية أو النوعية، إلى معلومات أولية تعدها الباحثة وأخرى ثانوية يستقيها من التقارير والوثائق التي يعدها غيره، كما يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة التي تمكن الباحثة من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع أو ميدان الدراسة، وتفرض طبيعة الموضوع الخاضع للدراسة وخصوصيته إنتقاء مجموعة من الأدوات المساعدة على جمع البيانات، لذا اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة.

أولا: الاستبيان

يعتبر الاستبيان أداة أساسية في البحث العلمي، وخاصة في الدراسات الاجتماعية، حيث يسمح بجمع كمية كبيرة من البيانات من عينة واسعة من الأفراد، تم تصميم الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة بعناية لقياس المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالإشكالية البحثية، وقد تم صياغة أسئلة الاستبيان بوضوح ودقة لضمان الحصول على إجابات دقيقة تعكس آراء المبحوثين بشكل صحيح.[2]

[1] حسان محمد الحسين، "موسوعة علم الاجتماع"، الطبعة51، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص 331.

[2] عياط سعاد، " الإدارة الاستراتيجية ودورها في بناء منظمة ذكية دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية الجزائرية Starlight، Condor،Enie "، مرجع سبق ذكره، ص163.

لذلك تم تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة التي أعدت خصيصا من أجل الوصول إلى نتائج علمية حول الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث، ولقد تم تصميمها وفقا لفرضيات الدراسة بما يمكن من معالجة الإشكالية، وإمكانية قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والوسيطية ومعرفة طبيعة العلاقة بينها، بحيث تحتوي فقراتها على مجموعة من الأسئلة التي وبمجرد إجابة مفردات العينة عليها نكون قد تحصلنا على المعلومات الأولية والبيانات اللازمة لمتطلبات الدراسة، فهي عبارة عن صياغة لمجموعة من الأسئلة ليقوم المبحوث باختيار إجابة واحدة من بين البدائل المتاحة، ويعتبر وسيلة فعالة لجمع البيانات، وفيما يأتي استعراض لأهم مبادئ صياغة الألفاظ وتشمل:

1. **تحقيق أعلى مستوى من الموثوقية في نتائج الاستبيان**، يجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية في صياغة الأسئلة، أولا: يجب أن تكون لغة الاستبيان ملائمة لمستوى فهم المبحوثين، مع استخدام مصطلحات مألوفة وثقافية، ثانيا: ينبغي تنويع صياغة الأسئلة لتشمل أسئلة إيجابية وسلبية، وذلك لتجنب التحيزات الإيجابية وتشجيع المبحوثين على التفكير بعمق في إجاباتهم، ثالثا: يجب أن تكون الأسئلة واضحة ومباشرة، وتجنب الأسئلة المركبة أو الغامضة التي قد تؤدي إلى سوء الفهم، رابعا: ينبغي تجنب الأسئلة التي تعتمد على الذاكرة البعيدة، والأسئلة المفتوحة التي قد تؤدي إلى إجابات مطولة وغير قابلة للقياس، وأخيرا: يجب ترتيب الأسئلة بشكل منطقي، بحيث تنتقل من الأسئلة العامة إلى الأسئلة التفصيلية، ومن الأسئلة السهلة إلى الأسئلة الصعبة، وذلك لتسهيل عملية الإجابة وتقليل شعور المبحوثين بالإرهاق.
2. **طريقة الإخراج**، كانت طريقة توزيع الاستبيان النهائي بشكل إلكتروني لما له من إيجابيات كثيرة على الباحثة نذكر منها:

- ✓ **تقليص التكاليف المرتبطة بالاستبانة** (تكاليف التحضير والإدارة وتكاليف الفرز والتحليل)، فالاستبانة الالكترونية لا تحتاج إلى مساعدين يقومون بعملية الاستجواب عن طريق المقابلة في الميدان أو عن طريق الهاتف، ولا يتطلب أيضا مساعدين للفرز وإدخال المعلومات، فهو يعتمد فقط على الويب ومواقع التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني في النشر والاسترجاع والتفريغ؛

- ✓ **تقليص مدة توزيع الاستبانة،** أي الحصول على الإجابات في وقت قصير ومن أماكن بعيدة حيث تعتبر الأنترنت مختزلة للمسافات ومخترقة للحدود الجغرافية؛
- ✓ **الحصول على إجابات كاملة،** حيث تتيح خدمة Google Drive خاصية عدم تمكن المبحوث من إرسال إجابته دون أن يجيب على جميع الأسئلة؛
- ✓ **الرفع من معدل الإجابات،** وهذا نظرا لسهولة إنتشار الاستبانة وسهولة ملئها من طرف العينة.

وفي هذه الدراسة تعمدت الباحثة الإستعانة بالأسئلة المغلقة، وهي الأسئلة التي تتطلب من المبحوث إختيار إجابة واحدة أو عدة إجابات من تلك المقترحة، والأسئلة المغلقة لها عدة أنواع منها:

- ✓ **أسئلة مغلقة ذات إجابتين،** وهي أسئلة محددة بإجابة واحدة فقط ويمنح للمبحوث خيارين فقط، كالسؤال المتعلق بجنس المبحوث.
- ✓ **أسئلة مغلقة متعددة الخيارات،** وتنقسم بدورها إلى:

أ. أسئلة مغلقة باختيار واحد: وهي أسئلة متعددة الخيارات ولا يمكن للمبحوث أن يجيب إلا بإجابة واحدة؛

ب. أسئلة مغلقة باختيارات متعددة: وهي أسئلة متعددة الخيارات ويمكن للمبحوث أن يجيب بأكثر من إجابة واحدة؛

ج. الأسئلة السلمية (أو ذات المقاييس): وفيها يطلب من المبحوث أن يختار مكان تموقعه على سلم معين، وهي عدة أنواع منها:

- **الأسئلة الترتيبية:** يطلب من المبحوث في هذه الحالة ترتيب الإجابات ترتيبا تصاعديا أو تنازليا حسب طبيعة السؤال ووفقا لمعيار معين؛
- **الأسئلة حسب سلم "Likert"**: ويستخدم في قياس الإتجاهات حيث في ظله يقوم المبحوث بتحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة على مجموعة من العبارات، والتي تتعلق بالشيء موضوع السؤال ويتكون سلم ليكرت **"Likert"** من خمس درجات ويتطلب من الفرد التعبير عن درجة موافقته أو عدم موافقته.

ثانيا: محتوى الاستبيان

بناءا على الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المشرف والمحكمين، كانت هيكلة الاستبانة في شكلها النهائي مكونة جزئين مقسمين إلى أربعة محاور، الجزء الأول مكون من المحور الأول فقط خاص بالبيانات الديموغرافية لعينة البحث، الجزء الثاني مقسم الى ثلاثة محاور (من المحور الثاني حتى المحور الرابع) في 40 فقرة، بعد الديباجة التي يذكر فيها مؤسسة إنتماء الباحثة وعنوان الأطروحة والتشكرات وطريقة الإجابة واسم الباحثة والمشرف (**أنظر الملحق 01**):

- **الجزء الأول: المحور الأول**، يتضمن معلومات حول المتغيرات الديمغرافية والتعريفية الجنس، العمر، المستوى التعليمي، نوع البنك الذي تعمل به، طبيعة نشاط البنك، الموقع المهني، وسنوات الخبرة المهنية،
- **الجزء الثاني:** ويشمل ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الثاني: يتمثل في التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات يحتوي على 14 فقرة؛

المحور الثالث: يحتوي على 15 فقرة، تعبر عن المتغير المستقل البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها؛

المحور الرابع: يحتوي على 11 فقرة، تعبر عن المتغير التابع البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري.

والجدول الموالي يلخص محاور وأبعاد الاستبيان:

الجدول رقم (05): أبعاد ومحاور الاستبانة

المحاور	العبارات
التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات	1-14
البنوك الاجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها	15-29
البنوك الأجنبية ودرها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري	30-40

المصدر: من إعداد الباحثة

ثالثا: المقياس المستعمل في معالجة الاستبانة

في هذه الدراسة تم استخدام مقياس ليكرت لقياس آراء المبحوثين حول موضوع الدراسة، يعتبر مقياس ليكرت من أكثر المقاييس شيوعا في البحوث الاجتماعية، حيث يتيح للمبحوثين التعبير عن درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم على مجموعة من العبارات المرتبطة بموضوع البحث[1]، يتكون مقياس ليكرت عادة من خمسة خيارات تتراوح بين "موافق بشدة" و"غير موافق بشدة"، مع وجود خيار محايد في الوسط.

وقد تم اختيار هذا المقياس نظرا لسهولة فهمه وتطبيقه، بالإضافة إلى قدرته على قياس مجموعة واسعة من المتغيرات، كما أن العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال قد اعتمدت مقياس ليكرت لتحليل البيانات، والجدول التالي يوضح كيفية ترميز الخيارات المختلفة في مقياس ليكرت[2] المستخدم في هذه الدراسة:

- غير موافق بشدة تعطى لها درجة واحدة؛
- غير موافق تعطى لها درجتان؛

[1] Baker Michael, 1991, "Research for marketing", Macmillan Education LTD, p147.

[2] مقياس ليكرت: وهو مقياس يعبر عن ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض في أراء أفراد عينة الدراسة حول كل الفقرات التي تناولها الاستبيان.

يتم الحصول على المستويات في الجدول رقم 04 من خلال حساب طول الفترة وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث تمثل 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة، من 2 إلى 3 مسافة، من 3 إلى 4 مسافة، من 4 إلى 5 مسافة)، و5 تمثل عدد الاختبارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0,8.

- محايد تعطى لها ثلاث درجات؛
- موافق تعطى لها أربع درجات؛
- موافق بشدة تعطى لها خمس درجات.

بالنسبة لمقياس " **ليكرت الخماسي**" يكون مجال المتوسط المرجح كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (06): قيم المتوسط المرجح والمستوى المرفق له

المتوسط المرجح		المستوى
غير موافق بشدة	من 1.00 إلى 1.7	**منخفض جدا**
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59	**منخفض**
محايد	من 2.60 إلى 3.39	**متوسط**
موافق	من 3.40 إلى 4.19	**مرتفع**
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5	**مرتفع جدا**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل خصائص العينة التي اعتمد عليها في الدراسة والمتمثلة في الخصائص الديمغرافية لها، إلى جانب قياس صدق وثبات أداة الدراسة وأخيرا تحليل إجابات أفراد العينة كل محور على حدى.

المطلب الأول: توزيع أفراد عينة الدراسة

بهدف إعطاء صورة واضحة لعينة المبحوثين المستهدفة من الدراسة تم ترتيب البيانات وتبويبها في هذا المطلب بناء على مجموعة من المتغيرات النوعية، وهي كالتالي:

أولا: الجنس

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكر	57	% 56.40
أنثى	44	% 43.60
المجموع	101	% 100

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

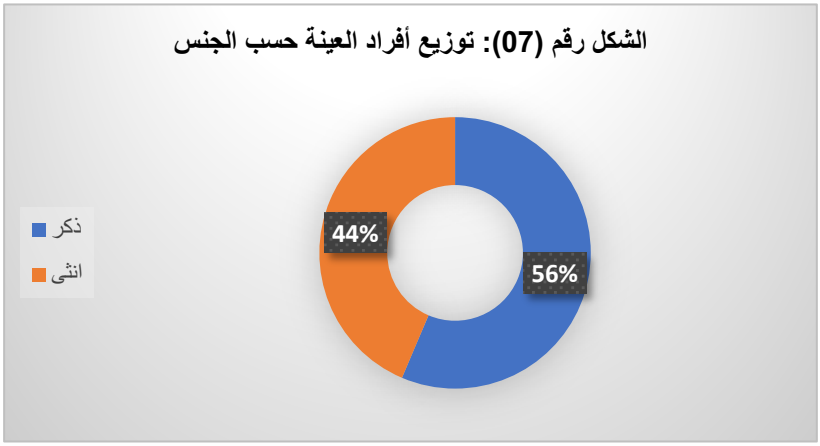

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (07) يظهر أن غالبية المبحوثين ذكور بنسبة **%56.40** والباقي إناث بنسبة **%43.60**، ومن الملاحظ من خلال النسب يمكن أن نستنتج وجود تقارب بين الجنسين في عينة الدراسة.

ثانيا: العمر

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	%
18-30 سنة	18	% 17.80
30-45 سنة	45	% 44.60
45-60 سنة	38	% 37.60
المجموع	101	% 100

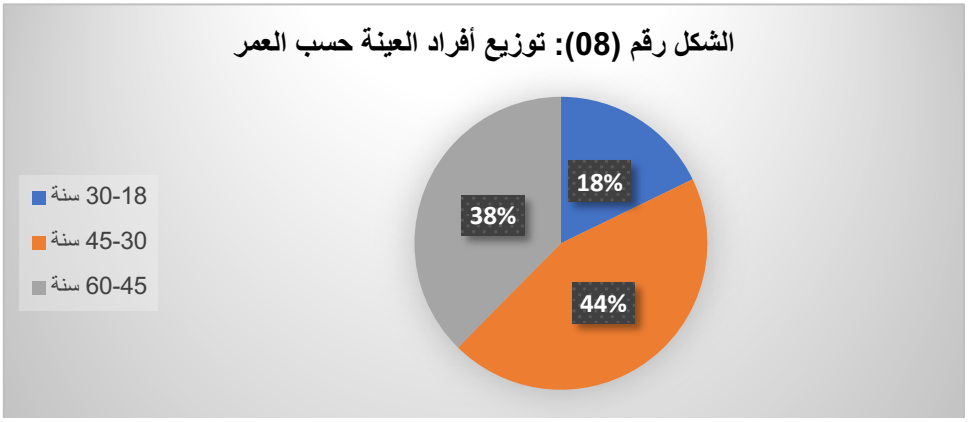

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (08)، يظهر أن غالبية المبحوثين ذي أعمار (30-45 سنة) بنسبة **44.60%**، يليها فئة (45-60 سنة) بنسبة **37.60%**، في حين أن الفئة العمرية الأقل تمثيلا لعينة الدراسة هي: (18-30 سنة) بنسبة قدرت بـــ: **17.80%**.

ثالثا: المؤهل العلمي

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
ثانوي	03	% 2.97
جامعي	59	% 58.42
دراسات عليا	39	% 38.61
المجموع	101	% 100

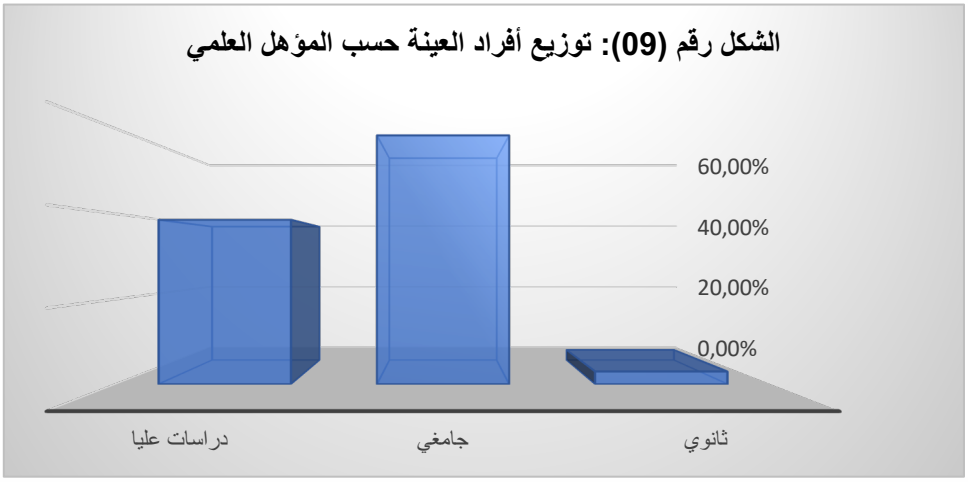

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (09)، يظهر أن غالبية المبحوثين ذوي مستوى (جامعي) بنسبة **58.42%**، يليها فئة الحاصلين على دراسات عليا بنسبة **38.61%**، وأخيرا أفراد العينة الحاصلين على مستوى التعليم الثانوي بنسبة جد منخفضة قدرت بـــ: **2.97%**.

رابعا: نوع البنك

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب نوع البنك

نوع البنك	العدد	%
محلي	57	% 56.44
أجنبي	36	% 35.64
مختلط	08	% 7.92
المجموع	101	% 100

الشكل رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب نوع البنك

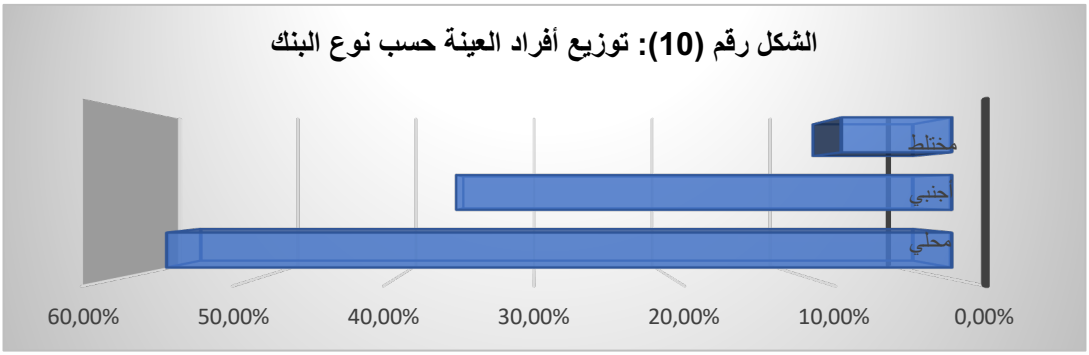

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (10)، يظهر أن غالبية المبحوثين يعملون في بنوك محلية بنسبة **56.44%**، يليها فئة العاملين في بنوك أجنبية بنسبة **35.64%**، وأخيرا أفراد العينة العاملين في البنوك المختلطة بنسبة منخفضة قدرت بـــ: **7.92%**.

خامسا: طبيعة نشاط البنك

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط البنك

نوع نشاط	العدد	%
تقليدي	63	% 62.38
إسلامي	16	% 15.84
شبابيك إسلامية	22	% 21.78
المجموع	101	% 100

الشكل رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب نوع نشاط البنك

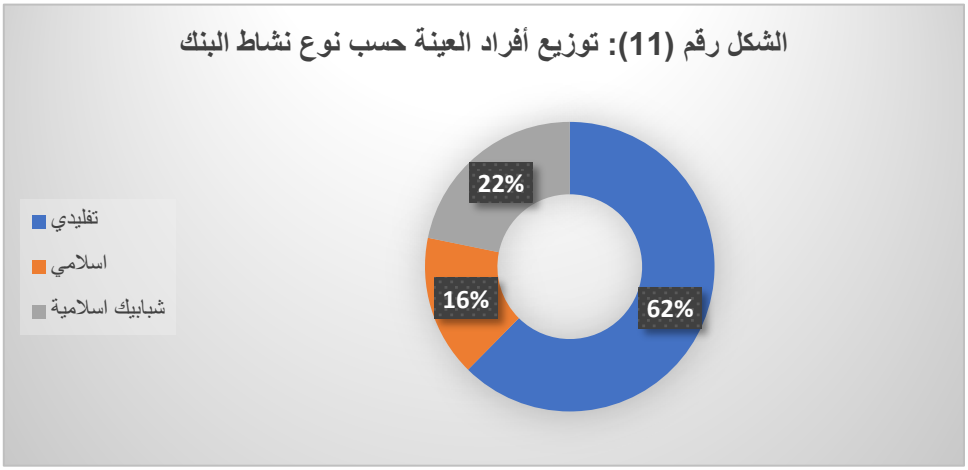

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (11)، يظهر أن غالبية المبحوثين يعملون في بنوك مجال نشاطها تقليدية بنسبة **62.38%**، يليها البنوك التي تحتوي على شبابيك إسلامية بنسبة **21.78%** وأخيرا البنوك التي تمارس نشاط التمويل الإسلامي بنسبة **15.84%**.

سادسا: الموقع المهني

الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب متغير الموقع المهني

الموقع المهني	العدد	%
عون تنفيذ	21	% 20.80
إطار	33	% 32.67
إطار سامي	29	% 28.71
إطار مسير	18	% 17.82
المجموع	**101**	**% 100**

الشكل رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الموقع المهني

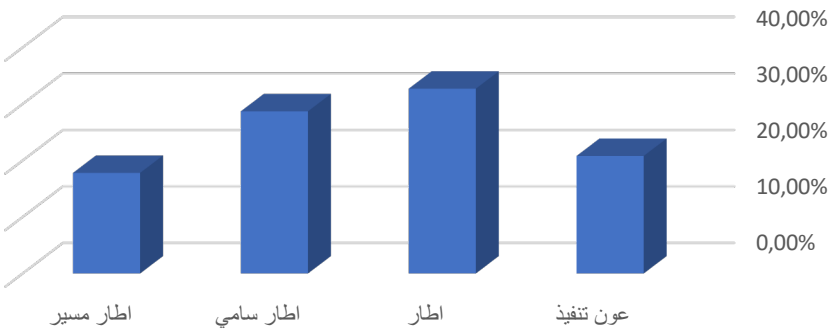

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (12)، يظهر أن غالبية المبحوثين من الإطارات بنسبة **32.67%**، تليها فئة الإطارات السامية وأعوان التنفيذ بنسبة **28.71%** و**20.80%** على التوالي، وأخيرا جاءت فئة الإطارات المسيرة وذلك بنسبة قدرت بـــ: **17.82%**.

سابعا: سنوات الخبرة المهنية

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	العدد	%
أقل من 5 سنوات	51	50.50%
أكثر من 5 سنوات	50	49.50%
المجموع	**101**	**%100**

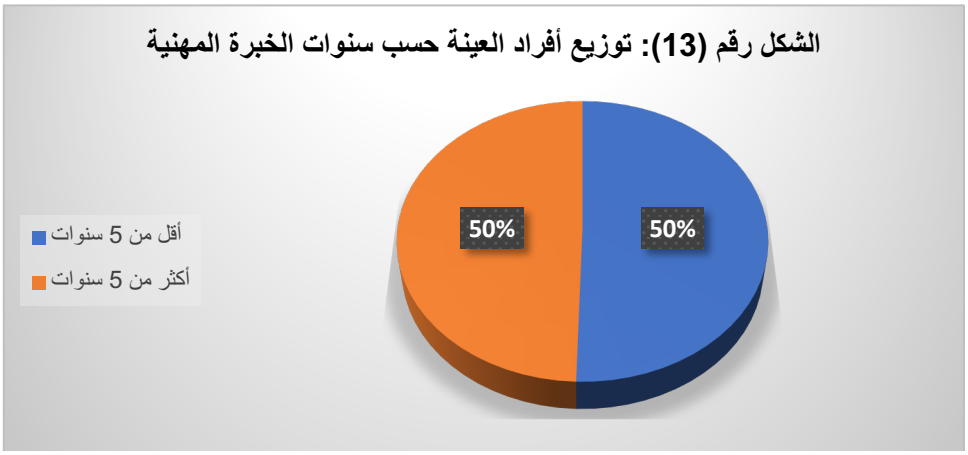

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (13)، يظهر أن غالبية المبحوثين ذوي خبرة أقل من خمس سنوات بنسبة تقدر بـــ **50.50%**، ثم فئة أفراد العينة الذين تتجاوز خبرتهم الخمس سنوات بنسبة مقاربة للفئة الأولى والتي بلغت **49.50%**، الأمر الذي يعكس توجهات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في المزج بين عنصر الخبرة والشباب بشكل متكافئ في مؤسساتهم بما يضمن الكفاءة العالية في الأداء بهذه الأخيرة.

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد القيام بجمع البيانات من الاستبانات الموزعة، قمنا بإجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات بالاستعانة ببرنامج Excel الخاص بتطبيقات جداول البيانات، وببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 26) لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائج تعبر عن الظاهرة التي نحن بصدد قياسها، وشملت عملية التحليل والمعالجة للبيانات استخدام العديد من الأساليب والاختبارات والمقاييس حسب متغيرات الدراسة، وبالتالي تحقيق التكامل في معالجة جميع البيانات، وسنلخص هذه الأساليب كالآتي:

1. **التكرارات والنسب المئوية:** استخدمت للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة، وتحديد نسبة إستجابتهم لمحاور الدراسة التي تضمنتها الاستبانة؛

2. **المتوسط الحسابي المرجح:** يعكس متوسط إتجاه آراء أفراد عينة الدراسة حول عبارات الاستبانة، كما يساعد على معرفة الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة؛
3. **الإنحراف المعياري "Standard Déviation":** يستخدم لقياس درجة التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي؛
4. **إختبار الإتساق الداخلي:** ويحدد إرتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه تلك الفقرة، وهذا النوع من التحليل يمكن القيام به فور إجراء الصورة الأولية من الإختبار على مجموعة تجريبية.

ثانيا: تقنية تحليل المعادلات البنائية

يعتبر تحليل المسار أسلوب إحصائي إرتباطي يعتمد على تحليل الإنحدار والإرتباط المتعدد ويستخدم لوضع إحتمال العلاقة بين المتغيرات الكثيرة وفحصها في منظومة معادلات خطية، ويمكن القول أن أسلوب تحليل المسار إمتداد لتحليل الإنحدار المتعدد، وعادة ما يستخدم في دراسة النماذج على أساس أن تضع الباحثة تصور لنمط العلاقات بين المتغيرات ذات الصلة بدراستها.[1]

هو نموذج ينطوي على شبكة من العلاقات الخطية، يهدف إلى دراسة التأثيرات السببية بين المتغيرات المقاسة (متغيرات مشاهدة مستقلة مفردة أو متعددة ومتغيرات مشاهدة تابعة مفردة أو متعددة، متغير وسيط أو مجموعة من المتغيرات الوسيطية)، والفرق الأساسي بين نموذج الإنحدار ونموذج تحليل المعادلات يكمن في أن تحليل المعادلات الهيكلية تمكن مع التعامل مع علاقات التأثير والتأثر والإرتباطات الجزئية بين العبارات التي نقوم ببحثها بغض النظر عن كون المتغيرات مستقلة، تابعة أو وسيطية.[2]

[1] إبراهيم سالم أبو عمرة، " استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2014، ص 45.

[2] عبد الناصر السيد عامر، " نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية الأسس والتطبيقات والقضايا "، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2018، ص28.

ثالثا: الصدق الظاهري لأداة الدراسة

تعد أداة الدراسة (الاستبانة) العنصر الرئيسي والجوهري في الدراسات التطبيقية الإستقصائية، فجودة الدراسة ككل تعتمد على مدى الصدق الظاهري في وبين فقرات الاستبيان، فكلما كانت الاستبانة

مستوفية كل العناصر فيما يخص تركيب الأسئلة وبساطة الطرح وشموليته للأدبيات النظرية التي تتناول موضوع البحث اتسمت النتائج التي تم اتوصل إليها بدرجة عالية من الثقة.

بهدف ضمان صدق أهداف الدراسة تم التأكد في البداية من صدقها الظاهري، حيث قامت الباحثة بعرضها في مرحلة أولى على الدكتور المشرف وبعد موافقته عليها تم عرضها في المرحلة الثانية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الاقتصاد البنكي، تسيير واقتصاد المؤسسات، منهجية البحث العلمي وتحليل المعطيات.

وبعد إطلاع كل المحكمين على الاستبانة وتمحيصها لفترة زمنية معتبرة طلبنا منهم إخطارنا بكل الملاحظات والإقتراحات لما يرونه ضروريا من تعديل لصياغة العبارات أو حذف أو إضافة عبارات أخرى، وعلى ضوء آراء المحكمين تم إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها النهائية. وبالتالي مر إعداد الاستبانة على مجموعة من المراحل أهمها:

- إعداد مسودة أولية بالإعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث؛
- عرض الاستبانة على المشرف لإبداء آرائه وملاحظاته حول مدى ملائمة الاستبانة في جمع البيانات؛
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب توجيهات المشرف؛
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين والإلتزام بتوجيهاتهم التي مكنت من تنقيح الاستبيان والوصول إلى أفضل نسخة يمكن اعتمادها في الدراسة؛
- توزيع الاستبيان على عينة صغيرة أولية للتأكد من الصدق والثبات لهذا الاستبانة قبل توزيعها على كل أفراد العينة.

وفيما يلي قائمة المحكمين:

الجدول رقم (14): قائمة محكمي الاستبيان

الرقم	المحكم	الجامعة والرتبة
01	أقاسم قادة	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03
02	قدي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03
03	بوشدوب طلال	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03

بالنسبة لكل من الثبات والإتساق الداخلي للاستبيان فقد تم تأخيره للجانب الخاص بالنمذجة البنائية ليتم التفصيل في هذه النقطة بصورة دقيقة.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة إجابات المبحوثين إتجاه فقرات الاستبيان

تم اعتماد مجموعة من الإحصاءات الوصفية والتحليلية لتحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيان، شمل التحليل الوصفي على حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

وقد تم استخدام هذه الإحصائيات لتحديد النزعة المركزية لتوزيع الإجابات وتقييم مدى تشتتها، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء إختبار **(t)** لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لكل فقرة يختلف بشكل معنوي عن متوسط فرضي محدد (3.2)، أما التحليل الاستنتاجي فقد تمثل في مقارنة المتوسطات الحسابية للفقرات المختلفة لتحديد أوجه الاختلاف بينها، وقد تم تنظيم النتائج في جداول توضيحية لتسهيل فهمها وتفسيرها.

تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة نقاط بهدف تحليل إجابات المبحوثين الخاصة بكل محور بشكل منفصل، وهذا من خلال ترتيب إجابات المبحوثين في جداول خاصة لتسهيل عملية التحليل، أين تم تحليل إجابات المبحوثين تجاه كل محور في نقطة منفصلة عن بقية المحاور، بالإضافة إلى تحديد توجهات ودلالة موافقة مفردات العينة لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

أولا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين إتجاه المحور الثاني

لمعرفة إتجاه علاقة أفراد العينة نحو المحور الثاني (التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات)، سيتم فيما يلي ترتيب وتنسيق إجابات أفراد العينة وذلك بهدف التحليل الدقيق لإجابات المبحوثين إتجاه هذا المحور.

الجدول رقم (15): الإحصاءات الوصفية لمحور التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات

المحور الثاني: التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات													
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	الترتيب	t	SIG	الاتجاه العام
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار							
		%	%	%	%	%							
1	تتميز السوق المصرفية الجزائرية بالتنافسية ما بين البنوك المحلية والأجنبية	69	28	2	1	1	0.678	4.61	92.20	4	20.964	0	مرتفع جدا
		0.683	0.277	0.02	0.01	0.01							
2	يؤثر رأسمال البنك على تنافسيته في السوق المصرفية الجزائرية	68	26	6	1	0	0.651	4.59	91.80	6	21.527	0	مرتفع جدا
		0.673	0.257	0.059	0.01	0							
3	يؤثر سعر المنتجات والخدمات المصرفية على توجه العملاء حيث يفضلون أحسن الخدمات بأقل تكلفة	81	14	3	2	1	0.715	4.7	94.00	1	21.132	0	مرتفع جدا
		0.802	0.139	0.03	0.02	0.01							
4	تؤثر نوعية وجودة الخدمات والمنتجات المصرفية على توجه العملاء واختيارهم للبنك	68	27	5	1	0	0.634	4.6	92.00	5	22.265	0	مرتفع جدا
		0.673	0.267	0.05	0.01	0							
5	تؤثر تشكيلة الخدمات والمنتجات المصرفية على توجه العملاء واختيارهم للبنك	70	27	4	0	0	0.556	4.65	93.00	2	26.29	0	مرتفع جدا

							0	0	0.04	0.267	0.693	
6	استعمال البنك لسياسة الابتكار يعمل على جذب واستقطاب العملاء ومنه زيادة تنافسية البنك في السوق المصرفية الجزائرية	67	32	2	0	0	0.521	4.64	92.80	3	27.833	0	مرتفع جدا
		0.663	0.317	0.02	0	0							
7	استعمال البنك لتكنولوجيا المعلومات يعمل على جذب واستقطاب العملاء ومنه زيادة تنافسية البنك في السوق المصرفية الجزائرية	33	31	21	13	3	1.13	3.77	75.40	14	5.088	0	مرتفع
		0.327	0.307	0.208	0.129	0.03							
8	تؤثر كفاءة موظفي البنك على جودة خدمة الزبائن التي ينتج عنها استقطاب عملاء جدد	52	42	5	2	0	0.683	4.43	88.60	8	18.027	0	مرتفع جدا
		0.515	0.416	0.05	0.02	0							
9	تؤثر خبرة موظفي البنك على جودة خدمة الزبائن التي ينتج عنها استقطاب عملاء جدد	52	42	5	2	0	0.864	4.43	88.60	9	14.253	0	مرتفع جدا
		0.515	0.416	0.05	0.02	0							
10	يؤثر عدد وكالات وفروع البنك وتوزيعهم الجغرافي على تنافسيته في السوق المصرفية الجزائرية	65	30	4	1	1	0.714	4.55	91.00	7	19.07	0	مرتفع جدا
		0.644	0.297	0.04	0.01	0.01							
11	يؤثر اختصاص نشاط البنك على توجه العملاء للاستفادة من خدماته ومنتجات	34	50	16	1	0	0.717	4.16	83.20	13	13.426	0	مرتفع
		0.337	0.495	0.158	0.01	0							
12	تؤثر سمعة البنك في السوق المصرفية الجزائرية على توجه العملاء	50	39	3	2	7	1.092	4.22	84.40	12	9.369	0	مرتفع جدا

		0.495	0.386	0.03	0.02	0.069						
13	يستعمل البنك استراتيجية تسويقية واتصالية ساعدته في توصيل خدماته ومنتجاته المصرفية للعملاء	51	43	4	2	1	0.749	4.4	88.00	11	16.04	0	مرتفع جدا
		0.505	0.426	0.04	0.02	0.01						
14	تساهم الحوكمة المصرفية وآلياتها في تعزيز التنافسية ما بين البنوك في السوق المصرفية الجزائرية	58	29	9	2	3	0.944	4.36	87.20	10	12.308	0	مرتفع جدا
		0.574	0.287	0.089	0.02	0.03						
المتوسط المرجح							0.76	4.44	88.73		17.69	0.00	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

بناء على إجابات المبحوثين حول فقرات المحور الثاني، والتي تم ترتيبها وتنسيقها من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل النتائج التالية:

إحتلت الفقرة رقم (03) المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة عينة الدراسة والتي تنص على: **"يؤثر سعر المنتجات والخدمات المصرفية على توجه العملاء حيث يفضلون أحسن الخدمات بأقل تكلفة"**، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.70) بدرجة مرتفعة جدا، وقيمة إنحراف معياري منخفضة (0.71) وهو أقل من الواحد، الأمر الذي يدل على عدم وجود أي تشتت في إيجابات المبحوثين اتجاه هذه الفقرة وتمركز إجابات المبحوثين بشكل كامل تقريبا حول المتوسط الحسابي أعلاه، كما أن الوزن النسبي لهذه الفقرة بلغ (94%) وهي نسبة عالية تؤكد الموافقة شبه المطلقة لمفردات العينة حول هذه الفقرة، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالفقرة بلغت $t_{stat} = 21.13$ و وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على إعتبار أن القيمة الحرجة المرتبطة بها (Sig=0.00) أقل تمام من القيمة الحرجة (0.05)، **وهذا دلالة على أن تنافسية أسعار الخدمات والمنتجات المصرفية تشكل فارق استراتيجي في إستقطاب العملاء، وهو ما يركز عليه البنك ضمن أولوياته بتوفير أحسن المنتجات والخدمات بأقل الأسعار.**

وفيما يلي ترتيب فقرات المحور الثاني ترتيبا تنازليا حسب درجة الموافقة لكل فقرة:

الفقرة رقم (05) "**تؤثر تشكيلة الخدمات والمنتجات المصرفية على توجه العملاء وإختيارهم للبنك**"، بلغ وسطها الحسابي (4.65) بدرجة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.55) وبالتالي عدم وجود التشتت في إجابات المبحوثين اتجاه هذه الفقرة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة (93%)، وهي نسبة مرتفعة أيضا تؤكد إجماع المبحوثين في الإجابة عن الموافقة على هذه الفقرة أيضا، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالفقرة بلغت $t_{stat} = 26.29$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على إعتبار أن القيمة الحرجة المرتبطة بها (Sig=0.00) أقل تمام من القيمة الحرجة (0.05)، **وعليه يتفق المبحوثين على أن تنوع المنتجات والخدمات المصرفية هو الآخر يعمل على جذب العملاء، حيث يفضلون البنوك التي تقدم منتجات وخدمات مصرفية متنوعة.**

الفقرة رقم (06) "**استعمال البنك لسياسة الابتكار يعمل على جذب واستقطاب العملاء ومنه زيادة تنافسية البنك في السوق المصرفية الجزائرية**"، بلغ وسطها الحسابي (4.64) بدرجة موافقة جد مرتفعة، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.52) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (92.8%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 27.83$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **من خلال ما سبق يتضح لنا أن سياسة الابتكار التي تتبعها البنوك هي الأخرى تعمل على استقطاب العملاء من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا في السوق المصرفية الجزائرية لتطوير منتجات وخدمات مصرفية جديدة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل.**

الفقرة رقم (01) "**تتميز السوق المصرفية الجزائرية بالتنافسية ما بين البنوك المحلية والأجنبية**"، بلغ وسطها الحسابي (4.61) بدرجة موافقة جد مرتفعة، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.67) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (92.2%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية بلغت $t_{stat} = 20.964$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الفقرة المذكورة تعبر على أن تعزيز التنافسية ما بين البنوك يساهم في زيادة فعالية القطاع المصرفي والذي يؤدي بدوره إلى تحسين وتنويع مستوى المنتجات والخدمات المصرفية القدمة من طرف البنوك.**

الفقرة رقم (04) "**تؤثر نوعية وجودة الخدمات والمنتجات المصرفية على توجه العملاء واختيارهم للبنك**"، بلغ وسطها الحسابي (4.60) بدرجة موافقة مرتفعة، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.63) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (92%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 22.26$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **حيث تعكس درجة الموافقة على هذه الفقرة أن نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية**

تؤثر في قرار توجه العملاء نحو البنوك، فالعميل يختار البنك الذي يقدم منتجات وخدمات ذات جودة عالية لما يخدم مصالحهم.

الفقرة رقم (2) "**يؤثر رأسمال البنك على تنافسيته في السوق المصرفية الجزائرية**"، بلغ وسطها الحسابي (4.59) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.65) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (91.8%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 21.52$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون على أن رأسمال البنك يؤثر على مكانة البنك في السوق، ومنه تنافسيته في السوق المصرفي الجزائري، كلما كان رأسمال البنك كبير كلما جذب عملاء أكثر.**

الفقرة رقم (10) "**يؤثر عدد وكالات وفروع البنك وتوزيعهم الجغرافي على تنافسيته في السوق المصرفية الجزائرية**"، بلغ وسطها الحسابي (4.55) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.71) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (91%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 19.07$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون على أنه كلما كان للبنك وكالات وفروع أكثر كلما زاد من فرصة جذب عملاء أكثر، وذلك بالتقرب منهم دون أن يضطروا للتنقل لمسافات طويلة.**

الفقرة رقم (08) "**تؤثر كفاءة موظفي البنك على جودة خدمة الزبائن التي ينتج عنها استقطاب عملاء جدد**"، بلغ وسطها الحسابي (4.43) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.68) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (88.6%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 18.02$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة

الحرجة (0.05)، **تعكس هذه الفقرة موافقة أفراد العينة على أن كفاءة موظفي البنك يؤثر على جودة خدمة العملاء التي ينتج عنها استقطاب عملاء جدد.**

الفقرة رقم (09) "**تؤثر خبرة موظفي البنك على جودة خدمة الزبائن التي ينتج عنها استقطاب عملاء جدد**"، بلغ وسطها الحسابي (4.43) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.86) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (88.6%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 14.25$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تعكس هذه النتيجة أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن خبرة موظفي البنك تؤثر على جودة خدمة العملاء التي ينتج عنها لاحقا جذب واستقطاب عملاء جدد.**

الفقرة رقم (14) "**تساهم الحوكمة المصرفية وآلياتها في تعزيز التنافسية ما بين البنوك في السوق المصرفية الجزائرية**"، بلغ وسطها الحسابي (4.36) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري أقل من الواحد بلغ (0.94) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (87.20%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 12.30$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الأمر الذي يؤكد وحسب آراء أفراد العينة أن الحوكمة المصرفية وآلياتها تساهم في تعزيز تنافسية البنوك في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (13) "**يستعمل البنك استراتيجية تسويقية واتصالية ساعدته في توصيل خدماته ومنتجاته المصرفية للعملاء**"، بلغ وسطها الحسابي (4.40) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري أصغر من الواحد بلغ (0.74) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (88%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 16.04$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما

من القيمة الحرجة (0.05)، **تعكس هذه النتيجة أن أفراد العينة يوافقون على أن استعمال البنك استراتيجية تسويقية واتصالية ساعدته على توصيل وتقريب منتجاته وخدماته المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من العملاء.**

الفقرة رقم (12) "**تؤثر سمعة البنك في السوق المصرفية الجزائرية على توجه العملاء**"، بلغ وسطها الحسابي (4.22) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (1.09) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (84.40%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 9.36$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تعكس هذه النتيجة موافقة أفراد العينة على أن سمعة البنك في السوق المصرفي يؤثر على توجه العملاء، فالعملاء يفضلون البنك الذي يتميز بسمعة جيدة في السوق.**

الفقرة رقم (11) "**يؤثر اختصاص نشاط البنك على توجه العملاء للاستفادة من خدماته ومنتجاته**"، بلغ وسطها الحسابي (4.16) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.71) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة أيضا، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (83.20%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 13.42$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تعكس هذه النتيجة موافقة المبحوثين على أن إختصاص نشاط البنك يؤثر على توجه العملاء للاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تخدم نشاطهم.**

احتلت الفقرة رقم (07) المرتبة الأخيرة من بين كل فقرات هذا المحور "**استعمال البنك لتكنولوجيا المعلومات يعمل على جذب واستقطاب العملاء ومنه زيادة تنافسية البنك في السوق المصرفية الجزائرية**"، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.77) بدرجة موافقة مرتفعة وإنحراف معياري أكبر من الواحد (1,13) وبالتالي يوجد تشتت في إجابات المبحوثين تجاه هذه الفقرة، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة (75.40%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة، كما أن النتيجة المتوصل

إليها أيضا دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الإحتمالية لإحصائية ستودنت أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **هذا ما يدل على موافقة أفراد العينة على أن استعمال البنك لتكنولوجيا المعلومات يعمل على جذب واستقطاب العملاء التي تؤدي بدورها إلى زيادة التنافسية في السوق المصرفي الجزائري.**

ثانيا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين إتجاه المحور الثالث

لمعرفة اتجاه علاقة أفراد العينة نحو المحور الثالث **(البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها)**، سيتم فيما يلي ترتيب وتنسيق إجابات أفراد العينة وذلك بهدف التحليل الدقيق لإجابات المبحوثين تجاه هذا المحور.

الجدول رقم (16): الإحصاءات الوصفية لفقرات محور البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها

المحور الثالث: البنوك الجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها													
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	الترتيب	t	SIG	الاتجاه العام
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار							
		%	%	%	%	%							
15	ساعدت محددات وقوانين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية الجزائرية	52	33	12	4	0	0.836	4.32	86.40	4	13.429	0	مرتفع جدا
		51.50	32.70	11.90	4.00	0.00							
16	يساعد الاستقرار السياسي على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية	63	35	2	1	0	0.588	4.58	91.60	1	23.671	0	مرتفع جدا
		62.40	34.70	2.00	1.00	0.00							
17	يساعد الاستقرار الاقتصادي على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية	62	33	5	1	0	0.641	4.54	90.80	2	21.09	0	مرتفع جدا
		61.40	32.70	5.00	1.00	0.00							
18	يساعد الاستقرار المالي على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية	47	49	3	2	0	0.649	4.4	88.00	3	18.512	0	مرتفع جدا
		46.50	48.50	3.00	2.00	0.00							
19		37	53	5	3	3	0.884	4.17	83.40	10	11.009	0	مرتفع

	العلاقة الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والبلد الأصلي للبنك الأجنبي ساعدت على إقامته في السوق المصرفية الجزائرية	36.60	52.50	5.00	3.00	3.00					
20	يؤثر الشكل القانوني (بنك، فرع، مكتب تمثيلي) من حيث إجراءات التأسيس على سرعة دخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية	37	53	6	5	0	0.766	4.21	84.20	9	13.229	0	مرتفع جدا
		36.60	52.50	5.90	5.00	0.00							
21	يؤثر الشكل القانوني (بنك، فرع، مكتب تمثيلي) على مكانة وحصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية	42	48	6	5	0	0.783	4.26	85.20	6	13.572	0	مرتفع جدا
		41.60	47.50	5.90	5.00	0.00							
22	شروط وإجراءات إنشاء وتأسيس بنك في الجزائر سهلت من عملية دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفية الجزائرية	34	43	11	8	5	1.102	3.92	78.40	12	6.575	0	مرتفع
		33.70	42.60	10.90	7.90	5.00							
23	ساهم القانون النقدي والمصرفي الجزائري في تعزيز ثقة البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية	42	48	7	2	2	0.83	4.25	85.00	8	12.691	0	مرتفع جدا
		41.60	47.50	6.90	2.00	2.00							
24	ساعد نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر على دخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية	45	35	16	3	2	0.939	4.17	83.40	11	10.366	0	مرتفع
		44.60	34.70	15.80	3.00	2.00							
25	ساعد نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر على استمرارية الاستغلال للبنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية	47	36	16	0	2	0.865	4.25	85.00	7	12.171	0	مرتفع جدا
		46.50	35.60	15.80	0.00	2.00							
26		51	32	14	4	0	0.852	4.29	85.80	5	12.816	0	مرتفع جدا

	تسهر آليات الرقابة المصرفية على تطبيق القوانين والتشريعات التي تضمن مساواة الفرص بين البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية	50.50	31.70	13.90	4.00	0.00						
27	تؤثر الرقابة وآلياتها واجراءاتها المطبقة من طرف بنك الجزائر على البنوك في توحيد وتنميط وترسيم بيئة العمل المصرفي بين البنوك الأجنبية والمحلية	38	33	19	7	4	1.098	3.93	78.60	13	6.689	0	مرتفع
		37.60	32.70	18.80	6.90	4.00						
28	يعمل بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته على حماية مصالح البنوك في السوق المصرفية الجزائرية	16	49	14	14	8	1.154	3.5	70.00	15	2.655	0	مرتفع
		15.80	48.50	13.90	13.90	7.90						
29	يعمل بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته على حماية مصالح العملاء في السوق المصرفية الجزائرية	18	49	13	13	8	1.162	3.55	71.00	14	3.066	0	متوسط
		17.80	48.50	12.90	12.90	7.90						
المتوسط المرجح							**0.88**	**4.16**	**83.12**		**12.10**	**0.00**	**مرتفع جدا**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V28

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

احتلت الفقرة رقم (16) المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة عينة الدراسة والتي تنص على: "**يساعد الاستقرار السياسي على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية**"، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.58) بدرجة مرتفعة جدا، وقيمة إنحراف معياري بلغ (0.58) وهو أقل من الواحد الأمر الذي يدل على عدم وجود أي تشتت في إيجابيات المبحوثين تجاه هذه الفقرة، كما أن الوزن النسبي لهذه الفقرة بلغ (91.6%) وهي نسبة عالية تؤكد الموافقة شبه المطلقة لمفردات العينة حول هذه الفقرة، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالفقرة بلغت $t_{stat} = 23.67$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار أن القيمة الحرجة المرتبطة بها (Sig=0.00) أقل تمام من القيمة الحرجة (0.05)، **يمكن تفسير هذه النتيجة على أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن الاستقرار السياسي يعمل على جذب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري.**

وفيما يلي ترتيب فقرات المحور الثالث ترتيبا تنازليا حسب درجة الموافقة لكل فقرة:

الفقرة رقم (17) "**يساعد الاستقرار الاقتصادي على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.54) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.64) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (90.80%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالفقرة بلغت $t_{stat} = 21.09$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وبالتالي يمكن الجزم باتجاه الموافقة حول هذه الفقرة أيضا على أن الاستقرار الاقتصادي يساعد على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (18) "**يساعد الاستقرار المالي على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.4) بدرجة موافقة مرتفعة جدا،

وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.64) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (88%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 18.51$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وبالتالي يمكن الجزم باتجاه الموافقة حول هذه الفقرة أيضا أن الاستقرار المالي يساهم أيضا في جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (15) "**ساعدت محددات وقوانين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية الجزائرية**"، قد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.32) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.83) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (86.4%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 13.42$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وبالتالي يمكن الجزم باتجاه الموافقة حول هذه الفقرة فأفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن محددات وقوانين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي يساعد على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (26) "**تسهر آليات الرقابة المصرفية على تطبيق القوانين والتشريعات التي تضمن مساواة الفرص بين البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية**"، قد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.29) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.85) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (85.8%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 12.81$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **أي أن أفراد العينة يوافقون على أن آليات الرقابة المصرفية تسهر على تطبيق القوانين والتشريعات التي تضمن المساراة في الفرص ما بين البنوك المحلية والأجنبية العاملة في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (21) "**يؤثر الشكل القانوني (بنك، فرع، مكتب تمثيلي) على مكانة وحصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية**"، بلغ وسطها الحسابي (4.26) بدرجة موافقة جد مرتفعة، مع إنحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.78) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على العبارة أعلاه (85.2%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 13.57$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **فحسب أفراد العينة فإن الشكل القانوني يؤثر على مكانة وحصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (25) "**ساعد نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر على استمرارية الاستغلال للبنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.25) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.86) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (85%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 12.17$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الأمر الذي يعكس موافقة أفراد العينة على أن نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر ساعد على استمرارية عمل البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (23) "**ساهم القانون النقدي والمصرفي الجزائري في تعزيز ثقة البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية**"، لقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.25) بدرجة موافقة مرتفعة جدا، وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.83) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (85%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية

$t_{stat} = 12.69$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الأمر الذي يعكس تعزيز**

ثقة البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري عن طريق القانون النقدي والمصرفي 23-09 الذي أصدر في 21 جوان 2023.

الفقرة رقم (20) "**يؤثر الشكل القانوني (بنك، فرع، مكتب تمثيلي) من حيث إجراءات التأسيس على سرعة دخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.21) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.76) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (84.20%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 13.22$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الأمر الذي يُظهر أن الشكل القانوني من حيث إجراءات التأسيس يؤثر على سرعة دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (19) "**العلاقة الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والبلد الأصلي للبنك الأجنبي ساعدت على إقامته في السوق المصرفية الجزائرية**"، قد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.17) بدرجة موافقة مرتفعة وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.88) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (83.4%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 11.00$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وبالتالي فإن أفراد العينة مدركون وموافقون على أن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والبلد الأصلي للبنك الأجنبي ساعدت على إقامته في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (24) "**ساعد نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر على دخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.17) بدرجة موافقة مرتفعة وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.93) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (83.40%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد

من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 10.36$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الأمر الذي يشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على أن نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر ساعد على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (22) "**شروط وإجراءات إنشاء وتأسيس بنك في الجزائر سهلت من عملية دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.92) بدرجة موافقة مرتفعة وإنحراف معياري أكبر من الواحد (1.10) وبالتالي يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (78.40%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 6.57$ وهي أكبر من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تشير إلى موافقة غير عالية لأفراد العينة على أن شروط وإجراءات إنشاء وتأسيس بنك في الجزائر سهلت من عملية دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (27) "**تؤثر الرقابة وآلياتها وإجراءاتها المطبقة من طرف بنك الجزائر على البنوك في توحيد وتنميط وترسيم بيئة العمل المصرفي بين البنوك الأجنبية والمحلية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.93) بدرجة موافقة مرتفعة وإنحراف معياري أكبر من الواحد (1.09) وبالتالي يوجد تشتت في إجابات المبحوثين تجاه هذه الفقرة أيضا، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (78.60%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 6.68$ وهي أكبر من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الأمر الذي يؤكد أن الآليات والإجراءات التي يعتمدها بنك الجزائر في إطار الرقابة تؤثر على توحيد وتنميط وترسيم بيئة العمل المصرفي بين البنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (29) "**يعمل بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته على حماية مصالح العملاء في السوق المصرفية الجزائرية**"، قد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.55) بدرجة موافقة مرتفعة، وإنحراف

معياري أكبر من الواحد (1.16) وبالتالي يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (71%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 3.06$ وهي أصغر بكثير من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **مما يؤكد على موافقة أفراد العينة على أن بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته يعملون على حماية العملاء في السوق المصرفي الجزائري.**

احتلت الفقرة رقم (28) المرتبة الأخيرة من بين كل فقرات هذا المحور "**يعمل بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته على حماية مصالح البنوك في السوق المصرفية الجزائرية**"، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.50) بدرجة موافقة متوسطة، وإنحراف معياري أكبر من الواحد (1.15) وبالتالي يوجد تشتت كبير في إجابات المبحوثين، وقد بلغ الوزن النسبي لهذه العبارة (70%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 2.65$ وهي أصغر بكثير من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **مما يشير إلى وجود نوع من التردد عند بعض أفراد العينة في أن بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته يعملون على حماية مصالح البنوك في السوق المصرفي الجزائري.**

ثالثا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين اتجاه المحور الرابع

لمعرفة إتجاه علاقة أفراد العينة نحو المحور الرابع (**البنوك الأجنبية ودرها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري**)، سيتم فيما يلي ترتيب وتنسيق إجابات أفراد العينة وذلك بهدف التحليل الدقيق لإجابات المبحوثين إتجاه هذا المحور.

الجدول رقم (17): الإحصاءات الوصفية لمحور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري

البنوك الأجنبية ودرها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري													
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	الترتيب	t	SIG	الاتجاه العام
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار							
		%	%	%	%	%							
30	دخول البنوك الأجنبية للجزائر أثر إيجابا على البنوك المحلية من حيث التنافسية	52	33	12	4	0	1.25	3.76	75.20	11	4.521	0	مرتفع
		51.50	32.70	11.90	4.00	0.00							
31	استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة من طرف البنوك الأجنبية له أثر إيجابي على تطوير البنوك المحلية وتحسين تنافسيتها	63	35	2	1	0	0.672	4.47	89.40	7	18.93	0	مرتفع جدا
		62.40	34.70	2.00	1.00	0.00							
32	ساهم دخول البنوك الأجنبية في جلب التقنيات والابتكارات الجديدة في السوق المصرفية الجزائرية	62	33	5	1	0	0.642	4.5	90.00	5	20.265	0	مرتفع جدا
		61.40	32.70	5.00	1.00	0.00							
33	ساهم دخول البنوك الأجنبية في تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية وتوسيع تشكيلتها في السوق المصرفية الجزائرية	47	49	3	2	0	0.593	4.52	90.40	4	22.444	0	مرتفع جدا
		46.50	48.50	3.00	2.00	0.00							
34	الدورات التدريبية للتقنيات المصرفية الحديثة التي تقوم بها البنوك الأجنبية ساهمت في تعزيز كفاءة مواردها البشرية مما أثر إيجابا في تعزيز المنافسة بينها وبين البنوك المحلية من خلال تدريب موظفيها أيضا	37	53	5	3	3	0.713	4.44	88.80	10	17.418	0	مرتفع جدا
		36.60	52.50	5.00	3.00	3.00							

35	يؤثر الاستقرار المالي للبنك على قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية	37	53	6	5	0	0.598	4.62	92.40	2	23.947	0	مرتفع جدا
		36.60	52.50	5.90	5.00	0.00							
36	تؤثر بشكل فعال قدرة البنك في إدارة المخاطر وتجنبها على مدى قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية	42	48	6	5	0	0.54	4.48	89.60	8	23.722	0	مرتفع جدا
		41.60	47.50	5.90	5.00	0.00							
37	يؤثر حجم البنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية	34	43	11	8	5	0.616	4.61	92.20	3	23.068	0	مرتفع جدا
		33.70	42.60	10.90	7.90	5.00							
38	تؤثر تشكيلة الودائع والقروض للبنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية	42	48	7	2	2	0.795	4.47	89.40	9	16.005	0	مرتفع جدا
		41.60	47.50	6.90	2.00	2.00							
39	ساهم تطبيق الحوكمة المصرفية وآلياتها على مستوى البنوك الأجنبية والمحلية في توفير بيئة تنافسية في السوق المصرفية الجزائرية	45	35	16	3	2	0.757	4.5	90.00	6	17.333	0	مرتفع جدا
		44.60	34.70	15.80	3.00	2.00							
40	تؤدي توجهات الخطة الاستراتيجية للبنك دورا مهما وفعالا في تعزيز التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية	47	36	16	0	2	0.535	4.71	94.20	1	28.394	0	مرتفع جدا
		46.50	35.60	15.80	0.00	2.00							
المتوسط المرجح							**0.70**	**4.46**	**89.24**		**19.64**	**0.00**	**مرتفع جدا**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V2

بناء على إجابات المبحوثين حول فقرات المحور الرابع، والتي تم ترتيبها وتنسيقها من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل النتائج التالية:

احتلت الفقرة رقم (40) المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة عينة الدراسة والتي تنص على: "**تؤدي توجهات الخطة الاستراتيجية للبنك دورا مهما وفعالا في تعزيز التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية**"، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.71) بدرجة مرتفعة جدا وقيمة إنحراف معياري منخفضة (0.53) وهو أقل من الواحد الأمر الذي يدل على عدم وجود أي تشتت في إجابات المبحوثين، وتمركز إجابات المبحوثين بشكل كامل تقريبا حول المتوسط الحسابي أعلاه، كما أن الوزن النسبي لهذه الفقرة بلغ (94.20%) وهي نسبة عالية تؤكد الموافقة شبه المطلقة لمفردات العينة حول هذه الفقرة، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالفقرة بلغت $t_{stat} = 28.39$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار أن القيمة الحرجة المرتبطة بها (Sig=0.00) أقل تمام من القيمة الحرجة (0.05)، **هذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن توجهات الخطة الاستراتيجية للبنك تؤدي دورا مهما وفعالا في تعزيز تنافسية البنك في السوق المصرفي الجزائري.**

وفيما يلي ترتيب فقرات المحور الرابع ترتيبا تنازليا حسب درجة الموافقة لكل فقرة:

الفقرة رقم (35) "**يؤثر الاستقرار المالي للبنك على قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.62) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.59) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي بلغ (92.4%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 23.94$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **الأمر الذي يؤكد موافقة أفراد العينة على أن الاستقرار المالي للبنك يؤثر على قدرته التنافسية في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (37) "**يؤثر حجم البنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (4.61) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.61) وبالتالي لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي بلغ (92.2%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 23.06$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تُشير هذه الفقرة إلى وجود موافقة عالية من طرف أفراد العينة على أن حجم البنك يؤثر على توجه العملاء ومنه يؤثر على القدرة التنافسية للبنك في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (33) "**ساهم دخول البنوك الأجنبية في تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية وتوسيع تشكيلتها في السوق المصرفية الجزائرية**"، لقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.52) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.59) وبالتالي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي بلغ (90.40%) وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 22.44$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تعبر هذه الفقرة عن اتفاق أفراد العينة على أن دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري كان له دور وساهم في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وتوسيع تشكيلتها.**

الفقرة رقم (32) "**ساهم دخول البنوك الأجنبية في جلب التقنيات والابتكارات الجديدة في السوق المصرفية الجزائرية**"، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.50) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.64) وبالتالي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي لهذه العبارة بلغ (90%) وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 20.26$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تظهر هذه الفقرة موافقة المبحوثين على أن دخول البنوك**

الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري ساهم في جلب وإدخال التقنيات والابتكارات الجديدة في إطار المنتجات والخدمات المصرفية.

الفقرة رقم (39) "**ساهم تطبيق الحوكمة المصرفية وآلياتها على مستوى البنوك الأجنبية والمحلية في توفير بيئة تنافسية في السوق المصرفية الجزائرية**"، لقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.50) بدرجة موافقة مرتفعة جدا وإنحراف معياري أقل من الواحد (0.75) وبالتالي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي بلغ (90%) وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 17.33$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تعبر هذه الفقرة عن موافقة أفراد العينة على أن تطبيق الحوكمة المصرفية وآلياتها على مستوى البنوك المحلية والأجنبية العاملة في السوق المصرفي الجزائري ساهم في توفير بيئة تنافسية.**

الفقرة رقم (36) "**تؤثر بشكل فعال قدرة البنك في إدارة المخاطر وتجنبها على مدى قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية**"، لقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.48) بدرجة موافقة مرتفعة وإنحراف معياري أصغر من الواحد (0.54) وبالتالي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، في حين أن الوزن النسبي بلغ (89.6%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة المبحوثين، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 23.72$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وبالتالي يمكن الجزم باتجاه الموافقة حول هذه الفقرة بأن قدرة البنك على إدارة المخاطر وتجنبها يؤثر وبشكل فعال على مدى قدرته التنافسية في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (31) "**استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة من طرف البنوك الأجنبية له أثر إيجابي على تطوير البنوك المحلية وتحسين تنافسيتها**"، فقد بلغ وسطها الحسابي (4.47) بدرجة مرتفعة جدا مع إنحراف معياري أقل من الواحد بلغ (0.67) أي عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، كما بلغت نسبة موافقة المبحوثين على الفقرة أعلاه (89.4%) وهي نسبة مرتفعة، ويمكن التأكد من دلالة هذه النتيجة من الناحية الإحصائية بناء على قيمة إحصائية $t_{stat} = 18.93$ وهي أكبر تماما من القيمة

الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **تعبر هذه الفقرة على موافقة أفراد العينة على أن استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة منطرف البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري أثر إيجابا على تطوير البنوك المحلية ومنه تحسين تنافسيتها، خاصة وأن آخر الإصلاحات في النظام المصرفي عن طريق إصدار القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 سمح بإنشاء البنوك الرقمية لتعزيز الشمول المالي.**

الفقرة رقم (38) "**تؤثر تشكيلة الودائع والقروض للبنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية**"، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.47) بدرجة مرتفعة جدا وقيمة إنحراف معياري منخفضة (0.79) وهو أقل من الواحد الأمر الذي يدل على عدم وجود أي تشتت في إجابات المبحوثين، كما أن الوزن النسبي لهذه الفقرة بلغ (89.4%) وهي نسبة عالية تؤكد موافقة عالية من طرف المبحوثين، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالفقرة بلغت $t_{stat} = 16.00$ وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار أن القيمة الحرجة المرتبطة بها أقل تمام من القيمة الحرجة (0.05)، **هذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن التشكيلة الخاصة بالودائع والقروض لدى البنك يؤثر على توجه العملاء ومنه يؤثر على قدرته التنافسية في السوق المصرفي الجزائري.**

الفقرة رقم (34) والتي تنص على "**الدورات التدريبية للتقنيات المصرفية الحديثة التي تقوم بها البنوك الأجنبية ساهمت في تعزيز كفاءة مواردها البشرية مما أثر إيجابا في تعزيز التنافسية بينها وبين البنوك المحلية من خلال تدريب موظفيها أيضا**"، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.44) بدرجة مرتفعة جدا وقيمة إنحراف معياري منخفضة (0.71) وهو أقل من الواحد الأمر الذي يدل على عدم وجود أي تشتت في إجابات المبحوثين، كما أن الوزن النسبي بلغ (88.80%) وهي نسبة عالية تؤكد موافقة أفراد العينة حول هذه الفقرة، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالفقرة بلغت $t_{stat} = 17.41$ أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار أن القيمة الحرجة المرتبطة بها (Sig=0.00) أقل تمام من القيمة الحرجة (0.05)، **تعبر هذه الفقرة على أن أفراد العينة يوافقون على أن البنوك الأجنبية عززت كفاءتها في الموارد البشرية من خلال الدورات**

التدريبية للتقنيات المصرفية التي تقوم بها لموظفيها، الشيء الذي أثر إيجابا وجعل البنوك المحلية تقوم أيضا بدورات تدريبية لموظفيها مما عزز التنافسية بينها في السوق المصرفي الجزائري.

إحتلت الفقرة رقم (30) المرتبة الأخيرة من بين كل فقرات هذا المحور والتي نصت على "**دخول البنوك الأجنبية للجزائر أثر إيجابا على البنوك المحلية من حيث التنافسية**"، أين بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.76) بدرجة موافقة مرتفعة وإنحراف معياري أكبر من الواحد (1.25) وبالتالي يوجد تشتت في إجابات المبحوثين، وقد بلغ الوزن النسبي (75.2%) وهي نسبة مرتفعة تؤكد موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة، كما أن النتيجة المتوصل إليها أيضا دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الإحتمالية لإحصائية ستودنت أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وعليه تظهر هذه الفقرة أن المبحوثين يوافقون الرأي على أن دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري ساهم وأثر إيجابا على البنوك المحلية من حيث التنافسية.**

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشة فرضياتها

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على عرض نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول محاور الاستبيان ومناقشة الفرضيات المتعلقة بكل محور، بالإضافة إلى القيام بعملية النمذجة الهيكلية بقياس تأثير البنوك الأجنبية على تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري، ليتم في مرحلة أخيرة إجراء اختبارات مقارنة المتوسطات لدراسة الإختلافات أو الفروقات في توجهات أفراد العينة نحو المحور الأخير من الاستبيان.

المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لمحاور الدراسة ومناقشة الفرضيات الأولى، الثانية والثالثة

بعد القيام بكل متطلبات التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان واستخراج مختلف الخصائص الإحصائية للبيانات المجمعة من خلالها، بالإضافة إلى إجراء مختلف الاختبارات الإحصائية الخاصة بمقارنة المتوسطات تبعا للمتغيرات الكيفية المعتمدة في المحور الثاني من هذه الدراسة، ونمذجة وتقدير العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة والتي يشملها المحورين الثالث والرابع من الاستبانة، سيتم في

هذه المرحلة محاولة مناقشة الفرضيات التي تم اقتراحها في البداية من خلال المقدمة وذلك بشكل مفصل، ومنفصل لكل فرضية على حدة من خلال هذا المطلب.

أولا: مناقشة الفرضية الأولى

تنص الفرضية الرئيسية الأولى مقترحة من خلال هذه الدراسة التي تتعلق بالمحور الثاني الذي هدفت من خلاله الباحثة إلى التأكد من مدى إدراك أفراد العينة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتنافسية في القطاع المصرفي على ما يلي:

H_0^1: تلعب مجموعة من العوامل مثل حجم رأس مال، سعر وتشكيلة وجودة المنتجات والخدمات المصرفية، الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، الحوكمة المصرفية دورا هاما في تحديد القدرة التنافسية للبنوك في السوق المصرفي الجزائري؛

بناء على نتائج تحليل إجابات المبحوثين وتوجهاتهم نحو المحور الثاني والموضح من خلال الجدول رقم (15) فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثاني والذي يقيس توجهات أفراد العينة التي تشملهم الدراسة حول التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات قيمة (4.44) وهو يشير إلى درجة الموافقة المرتفعة جدا لأفراد عينة الدراسة حول الفقرات التي يشملها هذا المحور، كما بلغ الإنحراف المعياري المرجح لفقرات المحور الثاني (0.76) وهي قيمة منخفضة نسبيا على اعتبار أنها تقل عن القيمة 1، وبعبارة أخرى فإن أفراد العينة إجاباتهم كانت متمركزة حول المتوسط الحسابي السابق، بالنسبة للوزن النسبي الذي يعبر عن النسبة المئوية بموافقة أفراد العينة على فقرات المحور الثاني بشكل مرجح فقد بلغت (88.73%) وهي نسبة مرتفعة أيضا تؤكد الموافقة الشبه مطلقة أفراد العينة على فقرات المحور الثاني والخاص بالتنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات، كما أن النتيجة المتوصل إليها بالنسبة لموافقة المبحوثين حول فقرات هذا المحور تدل من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت بلغت (17.69) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بالإحصائية السابقة أقل تماما من القيمة الإحتمالية المرجعية (0.05)، وعليه فإن المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المبحوثين حول فقرات المحور الثاني أكبر تماما من المتوسط الفرضي المقترح من خلال هذه الدراسة بشكل دال إحصائيا،

وعليه يمكن قبول الفرضية الأولى على أن هناك مجموعة من العوامل والمحددات التي تلعب دورا مهما في تحديد القدرة التنافسية للبنوك في السوق المصرفي الجزائري، تتمثل في محددات التنافسية المصرفية وهي: رأس المال، سعر وتشكيلة وجودة المنتجات والخدمات المصرفية، الابتكار واستعمال التكنولوجية الحديثة، سياسات تسويقية واتصالية، الحوكمة المصرفية، تخصص نشاط البنك، سمعته وانتشاره الجغرافي عن طريق الوكالات وخبرة وكفاءة الموظفين في البنك.

ثانيا: مناقشة الفرضية الثانية

تنص الفرضية الرئيسية الثانية من هذه الدراسة والخاصة بالمحور الثالث البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها على ما يلي:

H_0^2: تؤثر مجموعة من العوامل المتداخلة، بما في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي، الإطار القانوني والتشريعي، جودة البنية التحتية، العلاقات الدولية القوية والموقع الجغرافي بشكل إيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المصرفي الجزائري، مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية المقدمة، وتحفيز البنوك الأجنبية الدخول للسوق المصرفي الجزائري؛

وبعد تحليل توجهات أفراد العينة من الإطارات العاملين في البنوك التجارية العاملة في الإطار الجغرافي الجزائري والموضحة من خلال الجدول رقم (16)، تم التوصل إلى أن المتوسط الحسابي المرجح الخاص بالمحور الثالث (البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها) قيمة (4.16) هو متوسط يدخل ضمن مجال درجة الموافقة المرتفعة على فقرات المحور سالف الذكر، كما بلغت قيمة الإنحراف المعياري المرجح لفقرات المحور الثالث من هذه الدراسة (0.88) وهي قيمة منخفضة نسبيا تعكس غياب التشتت في إجابات و توجهات أفراد العينة نحو محور البنوك الأجنبية في الجزائر وآلية الرقابة عليها، أي أن توجهاتهم متمركزة حول المتوسط الحسابي السابق، كما بلغ الوزن النسبي المرشح لهذا المحور (83.12%) وهي نسبة جد مرتفعة أيضا تعكس هذه الموافقة المطلقة لأفراد العينة على البنود والفقرات المطروحة من خلال هذا المحور، وهذه النتيجة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة المحسوبة الإحصائية ستودنت بلغت (12.10) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها

عند مستوى الدلالة 5%، حيث أن القيمة الإحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الاحتمالية الحرجة (0.05) يمكن قبول هذه النتيجة من الناحية الإحصائية، وتشير النتائج المذكورة سلفا إلى قبول الفرضية الثانية المطروحة من خلال هذه الدراسة **أن الاستقرار السياسي والاقتصادي، الإطار القانوني والتشريعي والموقع الجغرافي للجزائر والتي تعتبر بوابة أفريقيا، عوامل تساهم في دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يساهم في تعزيز مكانة وكفاءة النظام المصرفي وتنويع وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية المقدمة وتحفيز البنوك الأجنبية الأخرى للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري.**

ثالثا: مناقشة الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة من هذه الدراسة والخاصة بالمحور الرابع البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري على ما يلي:

H_0^3: التنافسية الشديدة بين البنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري أدى إلى تحسين وتطوير نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، إلى جانب القيام بدورات تدريبية للتقنيات المصرفية الحديثة لموظفي البنوك، وتطبيق الحوكمة وآلياتها الذي ساعد على توفير بيئة تنافسية في السوق المصرفي الجزائري؛

يتناول المحور الرابع والأخير من الاستبانة البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري، ومن الجدول رقم (17) فقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح لهذا المحور (4.46) وهو متوسط بدرجة مرتفعة جدا بناء على مقياس ليكارت الخماسي، كما أن الإنحراف المعياري المرجح للمحور الرابع بلغت قيمته (0.70) وهو أقل تماما من القيمة 1، وبالتالي تدل على أنه لا يوجد تشتت في إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور بشكل عام أي أنها تتمركز حول المتوسط الحسابي المذكور سلفا، كما أن الوزن النسبي لهذا المحور قدر بـــ: (89.24%) وهي نسبة جد مرتفعة تعكس الموافقة الشبه مطلقة لأفراد العينة على الأسئلة أو الفقرات المطروحة من خلال المحور الرابع أيضا، وهذه النتيجة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة المحسوبة الإحصائية ستودنت بلغت (19.64) وهي أكبر تماما من القيمة الدولية المقابلة لها عند مستوى دليلة 5%، على اعتبار أن القيمة الإحتمالية

المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، **وعليه يمكن قبول الفرضية الثالثة أيضا على أن تحسين وتطوير نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء كان نتيجة المنافسة الشديدة بين البنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري، إضافة إلى أن قيام البنوك المحلية بدورات تدريبية للتقنيات المصرفية الحديثة لموظفيها لتعزيز كفاءة مواردها البشرية كان تأثرا بالبنوك الأجنبية لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق، إلى جانب تطبيق الحوكمة وآلياتها الذي ساعد على توفير بيئة تنافسية.**

المطلب الثاني: النمذجة الهيكلية ومناقشة الفرضية الرابعة

يتضمن تحليل البيانات باستخدام برنامج Smart-PLS 4.1 مرحلتين متتاليتين، في المرحلة الأولى يخضع النموذج القياسي (Measurement Model) إلى مجموعة من الإختبارات الإحصائية للتأكد من صلاحيته وصدقه، وذلك قبل الإنتقال إلى تقييم أو تحليل النموذج الهيكلي (Structural Model)في المرحلة الثانية، الهدف من هذه الخطوات هو ضمان أن النتائج المستخلصة من التحليل تعكس بدقة العلاقات بين المتغيرات المدروسة وتساهم في الإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهداف الدراسة.

- ✓ **تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي):** يخضع النموذج القياسي إلى مجموعة من الإختبارات الإحصائية لتقييم مدى ملاءمته للبيانات، تشمل هذه الإختبارات تقييم الصدق البنائي والصدق التلاؤمي بالإضافة إلى تقييم الثبات الداخلي للمؤشرات، ويهدف هذا التقييم إلى التأكد من أن المؤشرات المستخدمة تعكس بدقة المعنى النظري للمتغيرات الكامنة؛
- ✓ **تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي):** يكشف النموذج الهيكلي عن العلاقات السببية بين المتغيرات اللاتينية، فهو يوضح كيف تؤثر المتغيرات المستقلة (الأسباب) على المتغيرات التابعة (النتائج)، كما يقدم تقديرات كمية لهذه التأثيرات مما يسمح بتفسير قوة وإتجاه هذه العلاقات.

أولا: تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي)

يقسم تحليل النموذج القياسي (**Measurement Model**) إلى قسمين رئيسيين هما:

- الصدق التقاربي (Convergent validity)؛
- الصدق التمايزي (Discriminant validity).

1. الصدق التقاربي (Convergent validity):

يعبر الصدق التقاربي (Convergent validity) عن قوة العلاقة بين المؤشرات والمتغير الكامن، ووفقًا للإطار النظري لـــ (Hair Jr, Hult Ringle, and sarstedt (2016))، فإن تحقيق مستوى عال من الصدق التقاربي يشير إلى أن المؤشرات تساهم بشكل فعال في تفسير التباين في المتغير الكامن.

يتم قياس الصدق التقاربي من خلال ثلاث معايير، وهي:

المعيار الأول: الإتساق الداخلي (التشبعات) factor loadings؛

المعيار الثاني: الموثوقية المركبة Composite reliability؛

المعيار الثالث: متوسط التباين المفسر Average variance extracted.

والجدول الموالي يوضح المعايير المعتمدة علميا لقبول عناصر الصدق التقاربي:[1]

الجدول رقم (18): معايير قبول عناصر الصدق التقاربي

المعايير	القيم المعتمدة
الإتساق الداخلي (التشبعات)	يجب أن تكون قيمة التشبعات لكل الأسئلة أكبر من 0.5
الموثوقية المركبة (CR)	يجب أن تكون قيم الموثوقية المركبة (CR) أكبر من (0.70) لتجسيد التناسق الداخلي بين الفقرات
متوسط التباين المفسر (AVE)	يجب أن تكون قيم التباين المفسر (AVE) أكبر من (0.5) تجسيد نجاح جميع أسعار المتغير في قياسه

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2016). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). Sage publications.

المعيار الأول: الإتساق الداخلي (التشبعات) (Factor Loadings)

يشير تحليل الإتساق الداخلي، الممثل بمعامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's)، إلى مدى تجانس البنود (الفقرات) التي تقيس نفس البعد، أما تحليل تشبعات العوامل (factor loadings) فيقيس مدى إرتباط كل بند بالعامل الكامن (المحور) الذي يمثله، مما يعكس مدى صحة وصدق البنود، وتُظهر نتائج الجدول (19) أن البنود المستخدمة في النموذج تتمتع بمستوى جيد من الإتساق الداخلي والصدق التقاربي، بحيث تمثل:

- **FB** : المحور الثالث، البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها؛
- **FBCA**: المحور الرابع، البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري.

جدول رقم (19): نتائج تشبعات الفقرات للنموذج الفرضي الأولي

العبارات	FB	العبارات	FBCA
FB9	0.813	**FBCA9**	0.712
FB8	0.717	**FBCA8**	0.783
FB7	0.642	**FBCA7**	0.365
FB6	0.506	**FBCA6**	0.513
FB5	0.21	**FBCA5**	0.752
FB4	0.485	**FBCA4**	0.856
FB3	0.686	**FBCA3**	0.721
FB2	0.626	**FBCA2**	0.553
FB15	-0.043	**FBCA11**	0.705
FB14	-0.186	**FBCA10**	0.711
FB13	0.333	**FBCA1**	-0.204
FB12	0.857		
FB11	0.875		
FB10	0.815		
FB1	0.816		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SMART-PLS 4)

بعد تحليل تشبعات العوامل، تبين أن معظم البنود تمتلك جلها تشبعات أكبر من القيمة المرجعية (0.5) وبالتالي فهي تمثل هذه المحاور بشكل جيد ومقبول من الناحية الإحصائية، ومع ذلك تم تحديد بعض البنود بالنسبة للمحور الثالث (FB) البنود: 04، 05، 13، 14 و15) بالنسبة للمحور الرابع (FBCA) البندين: 03 و01 تميزت بأنها ذات قيم تشبع منخفضة، مما يشير إلى ضعف إرتباطها بالعوامل الكامنة، وللتغلب على هذه المشكلة تم إتخاذ قرار كما هو معمول به في الأدبيات التطبيقية بإستبعاد هذه البنود وإعادة إجراء التحليل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): نتائج تشبعات النموذج الفرضي الأساسي (المعدل)

العبارات	FB	العبارات	FBCA
FB1	0.815	**FBCA10**	0.71
FB10	0.833	**FBCA11**	0.7
FB11	0.89	**FBCA2**	0.571
FB12	0.858	**FBCA3**	0.734
FB2	0.598	**FBCA4**	0.853
FB3	0.653	**FBCA5**	0.745
FB6	0.518	**FBCA6**	0.502
FB7	0.653	**FBCA8**	0.777
FB8	0.753	**FBCA9**	0.712
FB9	0.843		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SMART-PLS 4)

بالرجوع إلى النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فيمكن القول بتوفر خاصية الإتساق الداخلي لفقرات محوري الدراسة من الاستبيان حيث أن قيم التشبعات (FL) أكبر من القيمة المرجعية (0.5) لكل الفقرات، وبالتالي سيتم اعتماد الشكل الهيكلي النهائي للنموذج بعد التحقق من بقية شروط الإتساق.

المعيار الثاني: ثبات المقياس الموثوقية المركبة (Composite reliability)

يقيس معيار الموثوقية المركبة مجموع إحتمال العامل للمتغير أو للمتغيرات الكامنة بالنسبة إلى مجموع عامل زائد تباين الخطأ ويجب أن تكون القيمة الموصي بها (0.7) فما فوق، كما تم إضافة قيم معاملات الثبات لـــ: ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) للتحقق من الموثوقية بشكل أدق، ويمكن توضيح نتائج ثبات مقياس الموثوقية المركبة (CR) ومعاملات (Alpha Cronbach's) لنموذج الدراسة الأساسي في الجدول الموالي رقم (21).

تم تقييم موثوقية المتغيرات اللاتينية في النموذج عن طريق حساب معامل الموثوقية المركبة (Composite Reliability - CR)، والذي يعكس نسبة التباين في المتغير الكامن التي تفسرها المؤشرات، تعتبر قيمة CR تساوي 0.7 أو أعلى مؤشرا على موثوقية مقبولة، بالإضافة إلى ذلك تم حساب معامل ألفا كرونباخ لتأكيد الإتساق الداخلي للفقرات ضمن كل متغير كامن، وتعرض نتائج هذه التحليلات في الجدول التالي (21) والتي توضح قيم CR ومعامل ألفا كرونباخ لكل متغير كامن.

الجدول رقم (21): نتائج الموثوقية المركبة (CR) لنموذجي الدراسة

	Composite reliability (rho_c)	Composite reliability (rho_a)	Alpha Cronbach's
البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها FB	0.927	0.938	**0.912**
البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري FBCA	0.898	0.897	**0.875**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART-PLS 4)

بناء على النتائج الموضحة في الجدول السابق والتي تشير أن نتائج مقياس الموثوقية المركبة (CR) كلها أكبر من القيمة المرجعية للمقياس والمقدرة بـــ (0.7) كما هو موضح في الجدول أعلاه، أين تراوحت قيم الموثوقية المركبة للمحورين الثالث والرابع من الاستبيان على الترتيب (0.93 – 0.89)، وتأسيسا عليه يمكن القول أن مقياس الموثوقية المركبة قد تحقق أي أن مستوى الإتساق الداخلي بين عوامل الدراسة يعتبر عاليا في النموذج الأساسي.

ومن جهة ثانية فيظهر أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ الخاصة بالمحورين الثالث والرابع والتي قدرت على التوالي بـــ (0.91 – 0.87) أكبر من القيمة الدنيا لمعامل الثبات المعتمدة في الأدبيات التطبيقية والمقدرة بـــ (0.7)، وبالتالي فإن الاستبانة تتميز بدرجة عالية من الثبات وفي حال إعادة توزيعها ضمن نفس الظروف سيتم التوصل إلى نفس النتائج عند مستوى معنوية 5%.

المعيار الثالث: متوسط التباين المفسر (AVE) (Average Variance Extracted)

يعتبر معامل AVE مؤشرا حاسما لتقييم جودة النموذج القياسي في التحليل العاملي التأكيدي فهو يكشف عن مدى نجاح البناء اللاتيني في تفسير التباين في مؤشراته، ووفقا للمعايير المتعارف عليها يجب أن تتجاوز قيمة AVE عتبة (0.5) لضمان وجود صدق تقاربي مقبول، وتقدم نتائج حسابAVE لكل بناء في النموذج المقترح في الجدول رقم (22)، والتي توضح مدى ملاءمة النموذج للبيانات.

الجدول رقم (22): نتائج متوسط التباين المفسر (AVE) لنموذج الدراسة الأساسي

	متوسط التباين المفسر (AVE)
البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها FB	0.564
البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري FBCA	0.501

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SMART-PLS 4)

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تشير نتائج متوسط التباين المفسر (AVE) بأن جميع القيم تجاوزت الحد الأدنى للمعيار الموصى به والذي يقد بـــ (0.5)، وبما أن معيار متوسط التباين المفسر قد تحقق فإنه يوجد توافق بين أسئلة العامل الواحد (محور) مع بعضها البعض.

2. الصدق التمايزي (Discriminant Validity):

يشير هذا المعيار إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض أو بمعنى آخر أن كل متغير يمثل نفسه ولا يمثل غيره من المتغيرات، وذلك من أجل التأكد من أن المتغيرات المستخدمة غير مكررة، وقد تم استخدام معيار ((Fornell and Larker (1989)[1] كما أسلفنا الذكر في الجزء الخاص بأدوات الدراسة، حتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب أن يكون معيار (Fornell and Larker) لكل متغير من متغيرات الدراسة (القطر) أكبر ما يمكن مقارنته ببقية المتغيرات في نفس العمود أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لبقية المتغيرات وبالتالي لا يكون هناك تداخل بين متغيرات الدراسة، والجدول الموالي يوضح أنه لا يوجد تداخل في النموذج الأساسي لهذه الدراسة أي أن معيار الصدق التمايزي للنموذج المقترح بعد التعديلات الطفيفة التي طبقت من خلال هذه الدراسة محقق.

الجدول رقم (23): نتائج الصدق التمايزي Fornell and Larker

	FB	FBCA
FB	0.751	
FBCA	0.634	0.707

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SMART-PLS 4)

أكدت نتائج تحليل النموذج القياسي (Measurement Model)، من خلال تقييم الصدق التقاربي (Convergent Validity) والتمايزي (Discriminant Validity) على صحة وسلامة الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الأدوات في تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات في النموذج الهيكلي، وفيما يلي الشكل الفرضي لنموذج الدراسة بعد التعديلات اللازمة:

[1] Fornell, C, Larcker, DF. Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. J Mark Res 1981;18(1):39-50

الشكل رقم (14): النموذج الأول بعد التعديل

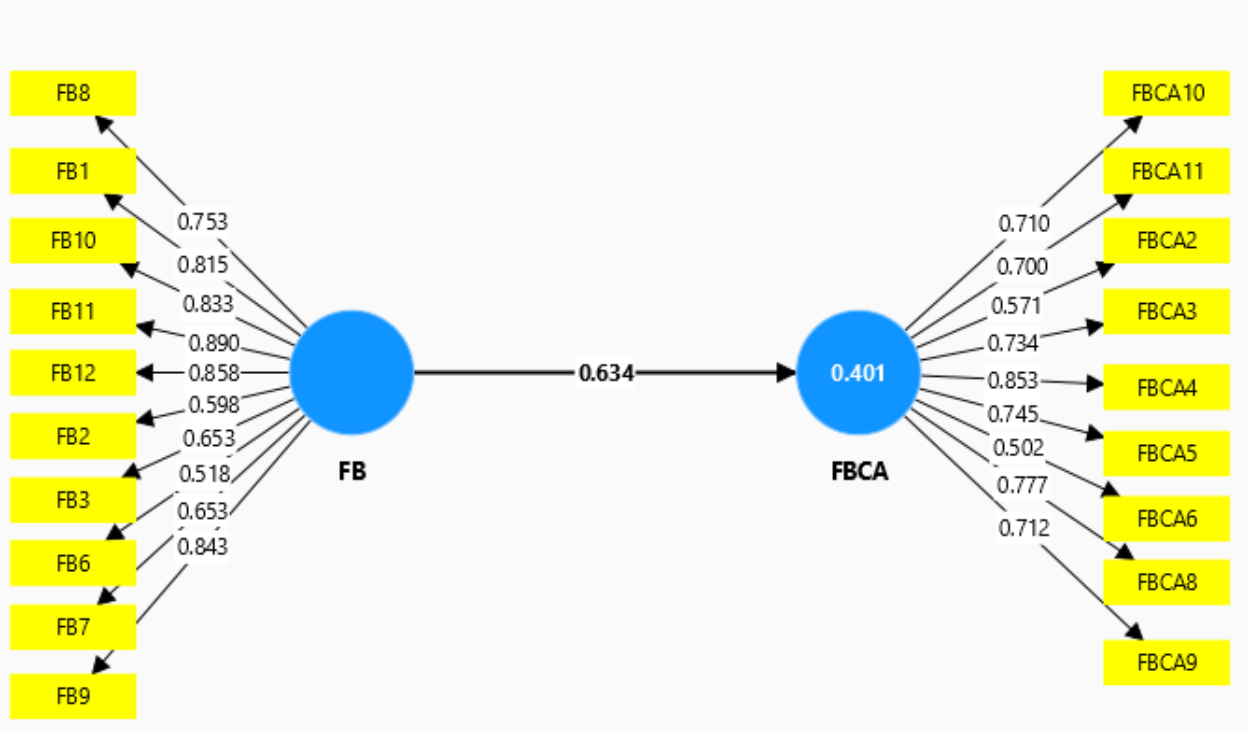

المصدر: مخرجات برنامج (SMART-PLS 4)

ثانيا: تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي)

بعد تأكيد صحة النموذج القياسي من خلال مقاييس الصدق التقاربي والتمايزي، تنتقل الدراسة إلى تقييم كفاءة النموذج الهيكلي المقترح. ويشمل هذا التقييم دراسة قدرة النموذج التنبؤية وعلاقات السببية بين المتغيرات. وقد تم اختيار مجموعة من المعايير الإحصائية الشائعة الاستخدام في الأبحاث السابقة لتقييم جودة النموذج الهيكلي، وتشمل هذه المعايير الأساسية ما يلي:

1. إختبار التعدد الخطي داخل محاور النموذج؛
2. معامل التفسير (R^2)؛
3. حجم الأثر (f^2)؛
4. نتائج النمذجة القياسية للمسارات (C).

1. إختبار التعدد الخطي داخل محاور النموذج:

كما أسلفنا الذكر فقد إحتوت الأدبيات التطبيقية على العديد من الإختبارات الخاصة بتحليل التعدد الخطي بين المتغيرات، ومن أهم هذه العوامل الأكثر استخداما في الأدبيات التطبيقية نجد مؤشر معامل تضخم التباين (VIF)، حيث يتم الحكم على وجود تعدد خطي أو إرتباط قوي بين كل بند والمتغير الكامن إذا كانت قيمة معامل التضخم للتباين أكبر من (5).

الجدول رقم (24): معدل تباين التضخم لنموذج الدراسة

	VIF		VIF
FB1	2.995	**FBCA10**	3.665
FB10	4.386	**FBCA11**	2.633
FB11	4.253	**FBCA2**	1.692
FB12	3.269	**FBCA3**	2.22
FB2	3.671	**FBCA4**	2.949
FB3	3.97	**FBCA5**	2.838
FB6	1.5	**FBCA6**	1.735
FB7	2.469	**FBCA8**	2.45
FB8	2.838	**FBCA9**	2.691
FB9	4.372		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART-PLS 4)

بناءا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فيظهر أن قيم (VIF) الخاصة بكل بند من بنود الاستبيان في النموذج الفرضي المعتمد من خلال هذه الدراسة أقل تماما من (5)، وبالتالي فلا يوجد تعدد خطي بين كل عوامل النموذج محل الدراسة.

2. معامل التفسير (R^2):

يمثل معامل التحديد القدرة التفسيرية للنموذج ككل.

الجدول رقم (25): نتائج القدرة التفسيرية لنموذجي الدراسة

R-square	R-square adjusted	
0.401	0.395	**FBCA**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SMART-PLS 4)

فيما يخص النموذج الذي يمثل المسار الذي ينتهي بالمتغير التابع (FBCA البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري) مفسرا بالمتغير المستقل (البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها)، فقد بلغت قيمة معامل التحديد بالنسبة لهذا الاخير (R^2=0,40) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة من الناحية الإحصائية والقياسية، حيث وتدخل ضمن المجال ($0,25<R^2<1$)، وتشير هذه القيمة إلى قدرة المتغير المفسر على تفسير التغيرات في البنوك الأجنبية ودرها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري بالمؤسسات البنكية محل الدراسة، حيث أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (40%) من التغيرات في متغير البنوك الأجنبية ودرها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري والنسبة الباقية (60%) تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج أو إلى أخطاء القياس ولكن هذه الأخيرة مدرجة في هامش الخطأ.

3. حجم الأثر (f^2):

فيما يتعلق بحجم الأثر (f^2) فهو يوضح حجم الأثر المفروض من متغير إلى آخر في إتجاه وحيد، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام معيار (J-F 2017) لتحديد درجة تاثير المتغير مستقل على المتغير التابع موضحة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (26): نتائج حجم الأثر (f^2) لنموذج في الفرضي الأول

	FBCA
FB	0.671

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SMART-PLS 4)

بناء على النتائج الموضحة في الجدول (26) أعلاه، فيمكن تصنيف الأثر المفروض من المتغير المستقل (FB: البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها) على المتغير التابع (FBCA: البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري) بعينة البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري محل الدراسة، بأنه أثر قوي أو مرتفع حيث أن قيمة هذا الأثر بلغت (0.67) وهي أكبر من القيمة (0.35)، وبالتالي فإن المتغير المستقل **FB يؤثر بشكل كبير وإيجابي** على المتغير التابع **FBCA** بعينة البنوك محل الدراسة.

4. نتائج النمذجة القياسية للمسارات:

في هذه المرحلة سيتم محاولة تقدير نموذج قياسي يدرس الآثار المفروضة من المتغير المستقل (FB البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها) على المتغير التابع (FBCA البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري) بعينة البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري محل الدراسة، حيث سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية وفق طريقة التحليل الهيكلي في عملية التقدير بالنسبة للنموذج الفرضي لهذه الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (27): جدول يلخص المعلمات المقدرة للمسارات الخاصة بالنموذج الفرضي الأساسي

	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (|O/STDEV|)	P values
FB > FBCA	0.634	0.663	0.058	10.952	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SMART-PLS 4)

فيما يخص الإتجاه أو الأثر المباشر من (FB البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها) نحو (FBCA البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري) بعينة البنوك

العاملة في السوق المصرفي الجزائري محل الدراسة، فقد بلغت قيمة الأثر (المسار) (0.63) بقيمة إحصائية قدرت بـــ: ($t_{stat} = 10.95$) وهي أكبر بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 5%، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية لإختبار ستودنت والتي تنص على أن هذا المسار أو الأثر المفروض من محور (FB البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها) نحو (FBCA البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري) في عينة البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري محل بالدراسة له دلالة من الناحية الإحصائية **تؤكد وجود الأثر**، وتم الإستدلال على هذه النتيجة بناء على القيمة الإحتمالية لإحصائية ستودنت (P values)، والتي كانت أقل تماما من القيمة الإحتمالية الحرجة 0.05.

ثالثا: مناقشة الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرئيسية الرابعة المطروحة من خلال هذه الدراسة على:

H_0^4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للبنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري في عينة البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري محل الدراسة؛

بالرجوع إلى الجدولين رقم (26) و(27) والذين يظهران نتائج التقدير القياسي للنموذج الهيكلي المعتمد في الدراسة، وبالإضافة إلى الجدول الخاص بحجم الأثر المفروض من المتغير المستقل بإتجاه المتغير التابع (دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري) يمكن تسجيل النتائج التالية:

بناء نتائج التحليل الهيكلي للنموذج الأساسي إلى وجود أثر دال من الناحية الإحصائية عند نفس مستوى الدلالة (5%)، أين بلغت قيمة المعلمة المرتبطة بالمتغير سالف الذكر (0.62)، أين تشير الإشارة الموجبة لهذه المعلمة إلى الأثر الإيجابي لمحور (FB البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها) على (البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري)، حيث أن الأثر المفروض مرتفع 62%، يمكن قبول هذه النتيجة من الناحية الإحصائية على إعتبار من المعلمة السابقة دالة عند مستوى الدلالة (5%) كما أشرنا سابقا في تحليل النموذج القياسي للمسار محل المناقشة، حيث

يشير حجم التأثير البالغ 62% إلى **أن البنوك الأجنبية تلعب دورا محوريا في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري.**

كما أن حجم الأثر المفروض بناء على إحصائية فيشر بالنسبة لهذا البعد بلغت (0.67)، وبالتالي يمكن **التأكد قطعا بوجود الأثر** بناء على هذه الإحصائية أيضا، كما أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل المعبر عن البنوك الأجنبية الناشطة بالجزائر مرتفع 40%، تشير القدرة التفسيرية العالية إلى **أن البنوك الأجنبية تفسر جزءا كبيرا من التباين في تنافسية السوق المصرفي الجزائري،** مما يعزز أهميتها في هذا السياق، وبالتالي **نرفض الفرضية الرابعة بدرجة عالية من الموثوقية،** الأمر الذي **يؤكد وجود تأثيرا دالا إحصائيا موجبا ومعنويا للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر على تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري،** ويمكن تفسير هذه النتيجة بناء على عدة عوامل يمكن أن تعكس هذه العلاقة:

- **التنافس،** دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري يحفز التنافسية بين البنوك، الأمر الذي يدفعها إلى تقديم منتجات وخدمات مصرفية أفضل بأسعار أكثر تنافسية.
- **الإبتكار،** تجلب البنوك الأجنبية معها تقنيات وإبتكارات جديدة تساهم في تطوير القطاع المصرفي الجزائري؛
- **كفاءة التشغيل،** غالبا ما تتمتع البنوك الأجنبية بكفاءة تشغيلية أعلى، هذا ما يساعد على أداء النظام المصرفي ككل.

المطلب الثالث: إختبارات الفروقات ومناقشة الفرضية الخامسة

سيتم من خلال هذا المطلب إجراء إختبارات الفروقات في توجهات مفردات العينة نحو المحور الرابع والذي يشمل دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي الجزائري بالاعتماد على إختبار تحليل التباين الأحادي، وذلك تبعا لمتغيرات المستوى التعليمي، نوع البنك والموقع المهني للمبحوث بالإضافة إلى سنوات الخبرة.

تنص الفرضية الخامسة التي تم طرحها من خلال هذه الدراسة على:

H_0^5: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات أفراد العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغيرات المستوى التعليمي، نوع البنك، الموقع المهني، عدد سنوات الخبرة؛

وللإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية سيتم تقسيمها إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: H_0^{5-1}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات أفراد العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير المستوى التعليمي؛

الفرضية الفرعية الثانية: H_0^{5-2}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات أفراد العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير نوع البنك؛

الفرضية الفرعية الثالثة: H_0^{5-3}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات أفراد العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير الموقع المهني؛

الفرضية الفرعية الرابعة: H_0^{5-4}: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات أفراد العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغير عدد سنوات الخبرة.

قبل إجراء اختبارات الفروقات وجب أولا التحقق من افتراضات تطبيق هذه الاختبارات، ويتعلق الأمر بشكل محوري حول اختبارات التوزيع الطبيعي حيث أن اختبارات تحليل التباين الأحادي (ANOVA) متعدد المجموعات يفترض اعتدالية التوزيع الطبيعي للبيانات قبل تطبيقه، وفي حالة عدم توفر هذا الشرط (التوزيع الطبيعي) يتم اللجوء إلى بديل الاختبار اللامعلمي، وعليه سيتم في البداية اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بالمحور الرابع والذي يناقش البنوك التجارية ودورها بتعزيز

تنافسية القطاع المصرفي الجزائري، وذلك بالاعتماد على اختباري (Kolmogorov-Smirnov; Shapiro-Wilk)، حيث تنص الفرضية الصفرية للاختبارين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أما الفرضية البديلة فتنص على العكس أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للمحور الرابع موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (28): إختبارات التوزيع الطبيعي للمحور الرابع

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري	0.138	101	0.000	0.936	101	0.000
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V28)

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (28) وبناء على إختبار (Kolmogorov-Smirnov) فقد بلغت القيمة الإحصائية له (0.13) وهي أقل تماما من القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار أن القيمة الحرجة المرتبطة بالاختبار بلغت (0.00) وهي أقل تماما من القيمة الاحتمالية الحرجة (0.05)، وعليه **يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار**، والتي تنص على **أن بيانات المحور الرابع** (البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري) **لا تتبع التوزيع الطبيعي**، نفس نتيجة التوصل إليها بناء على اختبار (Shapiro-Wilk) حيث بلغت القيمة الإحصائية لهذا الاختبار (0.93) وهي أكبر من القيمة الجدولية المقابلة لها عند نفس مستوى المعنوية السابق، وبناء على هذا الاختبار أيضا يمكن **قبول فرضية عدم اعتدالية التوزيع الطبيعي لبيانات المحور الرابع.**

نظرا لعدم تحقق فرضية التوزيع الطبيعي لبيانات المحور الرابع والخاص بالبنوك الأجنبية ودورها في تعزيز التنافسية في السوق المصرفي الجزائري، فلا يمكن تطبيق الاختبار المعلمي (anova) الأمر الذي يدفعنا إلى اللجوء إلى البديل الاختبار اللامعلمي له ويتعلق الأمر باختبار (kw)، والجدول أدناه يوضح نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات الكيفية أو المجموعات التي سيتم المقارنة على أساسها (المستوى التعليمي، نوع البنك، الموقع المهني، عدد سنوات الخبرة).

الجدول رقم (29): اختبارات التوزيع الطبيعي

Test Statistics[a,b]		Test Statistics[a,b]	
المستوى التعليمي	البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري	نوع البنك	البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري
Kruskal-Wallis H	3.729	Kruskal-Wallis H	0.096
df	2	Df	2
Asymp. Sig.	0.155	Asymp. Sig.	0.953
الموقع المهني		**عدد سنوات الخبرة**	
Kruskal-Wallis H	3.740	Kruskal-Wallis H	0.027
df	3	df	1
Asymp. Sig.	0.291	Asymp. Sig.	0.870

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V28)

بالرجوع إلى الجدول رقم (29) السابق، فيظهر أن القيمة الإحصائية لاختبار (kw) بلغت (3.72) فيما يتعلق بدراسة الفروقات في توجهات مفردات العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا لمتغير **مستواهم التعليمي**، وهي قيمة غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الإحصائية بلغت (0.15) وهي أكبر تماما من القيمة الاحتمالية المرجعية (0.05)، وبالتالي تم **قبول الفرضية الفرعية الأولى الصفرية للاختبار والتي تنص على غياب الفروقات في توجهات مفردات العينة نحو المحور الرابع تباعا للمتغير المستوى التعليمي.**

نفس النتيجة تم التوصل إليها فيما يتعلق بتوجهات مفردات العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغيرات: نوع البنك، الموقع المهني وعدد سنوات الخبرة، حيث بلغت القيمة الإحصائية للاختبار بالنسبة للمتغيرات الكيفية الثلاث على الترتيب: (0.09)، (3.74) و(0.02) وهي أيضا غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية 5%، وعلى إعتبار أن القيم الإحتمالية المرتبطة بالإحصائيات سالفة الذكر كلها أكبر تماما من القيمة الإحتمالية المرجعية (0.05)، الأمر الذي يؤكد غياب الفروقات في توجهات مفردات العينة نحو البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا لإختلاف نوع البنك الذي يعمل به المبحوث

أو الموقع المهني له سواء كان عون تنفيذ، إطار، إطار سامي أو إطارا مسيرا، أو حتى الإختلاف في عدد سنوات الخبرة التي قضاها المبحوث في العمل ضمن البنك التي ينتمي إليه.

وتأسيسا على النتائج السابقة يمكن قبول الفرضيات الفرعية الأربعة، والتي تنص على عدم وجود أي فروقات في توجهات أفراد العينة تبعا للإختلاف في المستوى التعليمي، نوع البنك، الموقع المهني وعدد سنوات الخبرة للمحور الرابع، وبالتالي يمكن **قبول الفرضية الرئيسية الخامسة لهذه الدراسة أي أنه لا توجد فروقات في توجهات أفراد العينة نحو المحور الرابع البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغيرات التالية: المستوى التعليمي، نوع البنك، الموقع المهني وعدد سنوات الخبرة، هذا ما يفسر أن المتغيرات المذكورة سابقا لا تؤثر على رأي أفراد العينة حول البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري.**

خلاصة الفصل

بعد الإطلاع على الجانب النظري لموضوع الدراسة في الفصلين السابقين خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي لها، بحيث تطرقنا إلى الخطوات المعمول بها في إجراء الدراسة الميدانية فقد قمنا أولا بتحديد الإطار المنهجي، مجتمع وعينة الدراسة والأداة التي تم استعمالها في جمع البيانات والمتمثلة في الاستبيان، والذي تم توزيعه على عينة تتمثل في عمال البنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري، وتم اعتماد هذه الأداة بعد تحكيمها من طرف أساتذة متخصصة في هذا المجال.

بعد استرجاع الإجابات وتفريغها في برنامج (SPSS) قمنا بقياس ثبات وصدق بيانات الدراسة التي كان الهدف منها دراسة البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز التنافسية في السوق المصرفي الجزائري، واعتمادا على مخرجات البرنامج قمنا بتحليل ومناقشة فقرات الاستبيان التي قسمت إلى ثلاثة محاور قمنا بمناقشة الفرضيات الثلاثة الأولى التي تم تأكيدها وموافقة أفراد العينة عليها، بعدها وباستعمال برنامج (SMART-PLS) استعنا بالنمذجة الهيكلية لمناقشة الفرضية الرابعة التي تم رفضها بناءا على النتائج والتحليلات التي قمنا بها.

وأخيرا قمنا بمناقشة الفرضية الخامسة والتي تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية، وبعد القيام باختبارات الفروقات توصلنا إلى قبول الفرضيات الفرعية الأربعة ومنه قبول الفرضية الرئيسية الخامسة، ومن ضمن النتائج المتوصل إليها وأهمها بعد إجراء الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج أن البنوك الأجنبية لها دور وتأثير كبير على التنافسية في السوق المصرفي الجزائري من خلال إدخال التكنولوجية الحديثة والإبتكار في المنتجات والخدمات المصرفية.

الخـــاتمـــــة العـــامـــــة

شهد القطاع المصرفي في الجزائر العديد من الإصلاحات والتطورات خلال العقدين الأخيرين، وتمثل القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نقطة تحول في المنظومة المصرفية والتي فتحت المجال للخواص بالاستثمار في القطاع المصرفي المحليين منهم والأجنبيين، هذا في إطار الإنفتاح المالي لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الساحة الدولية، خاصة وأن البنوك الأجنبية أصبحت من الركائز الأساسية للاقتصاديات من خلال الدور المهم الذي تقوم به.

فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري نتج عنه دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي، الأمر الذي ساعد على إعادة هيكلة القطاع ككل وخلق جو من التنافسية بينها وبين البنوك المحلية، ولمعرفة دور هذه البنوك في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري قمنا بهذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة والتي تم تفريعها إلى أسئلة ووضع فرضيات لها، وقد تم دراستها من خلال ثلاثة فصول الأول والثاني نظريين والثالث تطبيقي أين قمنا بإختبار الفرضيات وتحديد صدقها من عدمه.

مناقشة فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة الرئيسية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي قمنا بالإجابة عليها بمجموعة من الفرضيات، وقد قمنا بعرض نتائجها من خلال النتائج المتوصل إليها بعد إجراء الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

الفرضية الأولى، والتي نصت على ما يلي: "**تلعب مجموعة من العوامل مثل حجم رأس مال، سعر وتشكيلة وجودة المنتجات والخدمات المصرفية، الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، الحوكمة المصرفية دورا هاما في تحديد القدرة التنافسية للبنوك في السوق المصرفي الجزائري**".

تم قبول هذه الفرضية، هناك مجموعة من العوامل والمحددات التي تلعب دورا مهما في تحديد القدرة التنافسية للبنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري، وهي محددات التنافسية المصرفية والتي تتمثل في: رأس المال، سعر وتشكيلة وجودة المنتجات والخدمات المصرفية، الابتكار واستعمال التكنولوجية الحديثة، سياسات تسويقية واتصالية، الحوكمة المصرفية، تخصص نشاط البنك، سمعته وانتشاره الجغرافي عن طريق الوكالات وخبرة وكفاءة الموظفين في البنك.

الفرضية الثانية، والتي نصت على ما يلي: **"تؤثر مجموعة من العوامل المتداخلة، بما في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي، الإطار القانوني والتشريعي، جودة البنية التحتية، العلاقات الدولية القوية والموقع الجغرافي بشكل إيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المصرفي الجزائري، مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية المقدمة، وتحفيز البنوك الأجنبية الدخول للسوق المصرفي الجزائري".**

تم قبول هذه الفرضية، والتي تأكد أن الاستقرار السياسي والاقتصادي، الإطار القانوني والتشريعي والموقع الجغرافي للجزائر هي عوامل مهمة تساهم في دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي بدوره يساهم في تعزيز مكانة وكفاءة النظام المصرفي وتنويع وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المقدمة وتحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري.

الفرضية الثالثة، والتي جاءت كما يلي: **"المنافسة الشديدة بين البنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري أدى إلى تحسين وتطوير نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، إلى جانب القيام بدورات تدريبية للتقنيات المصرفية الحديثة لموظفي البنوك، وتطبيق الحوكمة وآلياتها الذي ساعد على توفير بيئة تنافسية في السوق المصرفي الجزائري"**

يمكن قبول الفرضية الثالثة أيضا، إن تحسين وتطوير نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية الموجهة لعملاء البنوك كان نتيجة المنافسة الشديدة بين البنوك المحلية والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري، بحيث أدت بالبنوك المحلية إلى تقديم دورات تدريبية للتقنيات المصرفية الحديثة لموظفيها وتأطيرهم لتعزيز كفاءة مواردها البشرية، كان نتيجة تأثر البنوك المحلية بالبنوك الأجنبية لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المصرفي، إلى جانب تطبيق الحوكمة وآلياتها الذي ساعدت على توفير بيئة تنافسية جيدة.

الفرضية الرابعة، نصت على ما يلي: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للبنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري في عينة البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري محل الدراسة"**

تم نفي هذه الفرضية، فالبنوك الأجنبية تفسر جزءا كبيرا من التباين في تنافسية السوق المصرفي الجزائري مما يعزز أهميتها في هذا السياق، هذا ما يدل على أن البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر لها تأثير على تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري، ويمكن تفسير هذه النتيجة بناء على عدة عوامل يمكن أن تعكس هذه العلاقة:

- **التنافس،** دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري يحفز المنافسة بين البنوك، الأمر الذي يدفعها إلى تقديم منتجات وخدمات مصرفية أفضل بأسعار أكثر تنافسية؛
- **الإبتكار،** تجلب البنوك الأجنبية معها تقنيات وإبتكارات جديدة تساهم في تطوير القطاع المصرفي الجزائري؛
- **كفاءة التشغيل،** غالبا ما تتمتع البنوك الأجنبية بكفاءة تشغيلية أعلى، هذا ما يساعد على أداء النظام المصرفي ككل.

الفرضية الخامسة، نصت على: **"لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في توجهات أفراد العينة نحو محور البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغيرات المستوى التعليمي، نوع البنك، الموقع المهني، عدد سنوات الخبرة"**

ولدراسة هذه الفرضية بشكل مفصل تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية كما جاء في الفصل الثالث، وبعد الدراسة تم **قبول جميع الفرضيات الفرعية الأربعة ومنه قبول الفرضية الخامسة،** أي أنه لا توجد فروقات في توجهات أفراد العينة نحو المحور الرابع البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري تبعا للمتغيرات التالية: المستوى التعليمي، نوع البنك، الموقع المهني وعدد سنوات الخبرة، هذا ما يفسر أن المتغيرات المذكورة سابقا لا تؤثر على رأي أفراد العينة حول البنوك الأجنبية ودورها في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري.

نتائج الدراسة:

في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- تلعب التنافسية في القطاع المصرفي دورا مهما في تحسين أداء البنوك والرفع من كفاءة السوق المصرفي بما فيها السوق المصرفي الجزائري، الأمر الذي ساعد على وجود حركة ديناميكية في السوق المصرفي خاصة مع محاولة مواكبة التطورات الدولية وظهور وتطور التكنولوجية التي أصبحت عنصر ضروري؛
- صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض في إطار الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لإصلاح المنظومة المصرفية، كان نقطة تحول جذري في هيكل السوق المصرفي الجزائري الذي سمح بالاستثمار في القطاع المصرفي بعد أن كان حكرا على الدولة فقط، وقد كان بمثابة فتح الباب لدخول البنوك الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- قيام المشرع الجزائري بالإصلاحات اللازمة منذ إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لتطوير وملائمة القطاع المصرفي بما يلائم لمواكبة التطورات العالمية الاقتصادية والمالية، آخر هذه الإصلاحات إصدار القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي؛
- سمح القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي بإنشاء البنوك الرقمية وهذا لتعزيز الشمول المالي؛
- منذ فتح المجال للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري تم تسجيل دخول 13 بنك أجنبي من بينها بنك واحد مختلط مقابل سبعة بنوك محلية، وتم هذه السنة بالتحديد بداية سنة 2025 منح الاعتماد لفرع بنك تركي "زراعات بنكسي" لمزاولة نشاطه في السوق المصرفي الجزائري؛
- الشكل القانوني الذي يأخذه البنك للدخول للسوق المصرفي الجزائري يلعب دورا كبيرا في تحديد مكانته فيه، يمكن أن يأخذ شكل بنك، فرع بنك أو مكتب تمثيل بنك؛
- على الرغم من دخول البنوك الأجنبية إلى الجزائر إلا أن البنوك المحلية مازالت هي المهيمنة على السوق المصرفي الجزائري وهذا حسب التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر؛

- تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي عوامل جاذبة ساعدت على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري، والمتمثلة في الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي والموقع الجغرافي؛
- يعتبر العامل القانوني والتشريعي أحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي من أصعب العوامل لدخول البنوك الأجنبية، فحسب المشرع الجزائري تتطلب توفر شروط في البنك بحد ذاته والحد الأدنى لرأس المال، إضافة إلى شروط يجب توفرها في المساهمين والمسيرين؛
- معاملة البنوك الأجنبية بمبدأ التعامل بالمثل، هذا كما جاء في القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي على أن البنوك الأجنبية تعامل نفس معاملة البنوك المحلية في القانون النقدي والمصرفي لا يوجد فرق تعامل بينهم؛
- وضع المشرع الجزائري آليات للرقابة وتنظيم العمل في السوق المصرفي الجزائري وضمان استمرارية العمل مقسمة إلى قسمين، الأولى السلطات النقدية والرقابية المتمثلة في: المجلس النقدي والمصرفي، اللجنة المصرفية، لجنة الاستقرار المالي واللجنة الوطنية للدفع، والثانية هيئات دعم الشفافية والمتمثلة في: مركزية المخاطر، مركزية المستحقات غير المدفوعة والإدارة والرقابة الداخلية والتي يقصد بها هنا الحوكمة المصرفية؛
- دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي الجزائري خلق آثارا إيجابية تتمثل في حملها منتجات وخدمات مصرفية جديدة ومتطورة وتكنولوجية في المعاملات المصرفية الموجهة للعملاء، الأمر الذي دفع بالبنوك المحلية لمواكبتها في تحسين منتجاتها وخدماتها الموجهة للعملاء للمحافظة على حصصها السوقية؛
- البنوك الأجنبية بدخولها ساهمت في تجديد القطاع المصرفي من حيث نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية وتوسيع الخيارات من خلال التشكيلة المطروحة في السوق، وإدخال الابتكار والتكنولوجية في ذلك، إلى جانب تعزيز جودة الموارد البشرية وبرمجة دورات تدريبية لهم في إطار التقنيات المصرفية الحديثة، الأمر الذي حفز البنوك المحلية إلى العمل على تطوير منتجاتها وخدماتها ومواردها البشرية؛
- تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لدى كل من البنوك المحلية والأجنبية ساعد هذه الأخيرة على حماية من المخاطر، إلى جانب إتباع سياسات تسويقية واتصالية للتسويق لمنتجاتهم وخدماتهم

المصرفية لأكبر عدد ممكن من العملاء، خاصة مع التطور التكنولوجي ووجود مواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبح يعتمد عليها كثيرا في الآونة الأخيرة لسرعة وصولها؛

- توجه البنوك إلى تعزيز استخدام تكنولوجية المعلومات لتطوير منتجاتها وخدماتها عوامل أساسية لجذب أكبر عدد من العملاء، إلى جانب سمعة البنك في السوق المصرفي الجزائري؛
- العملاء يفضلون البنوك التي يكون لها رأسمال أكبر، ويكون لها توسع جغرافي من خلال الوكالات يمنح البنك فرصة أكبر لجذب العملاء، كما أن اختصاص نشاط البنك يساعد على توجه العملاء نحو البنك الذي يخدم نشاطهم أكثر؛
- وأخيرا تعتبر البنوك الأجنبية فاعل مهم وأساسي في تطوير السوق المصرفي الجزائري وليس مجرد مستثمرين، بدخولها ساهمت في تعزيز التنافسية في السوق المصرفي والارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات المصرفية وتحفيز البنوك المحلية على الابتكار والتطوير من هذه الأخيرة، الأمر الذي يؤدي إلى دعم نمو الاقتصاد الجزائري وخدمة المصلحة العامة.

التوصيات:

– على الرغم من أن عدد البنوك الأجنبية (13 بنك) أكبر من البنوك المحلية (07 بنوك) إلا أن هذه الأخيرة هي المهيمنة والمحتكرة للسوق المصرفي الجزائري، وبالتالي يجب القيام بتعديلات وإصلاحات من أجل مساواة الفرص داخل السوق المصرفي الجزائري للنهوض به في ظل التحديات المعاصرة؛

– إزالة العوائق التي تواجه المستثمرين الخواص لتشجيعهم على الاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري سواءا محليين أو أجانب، خاصة من الجانب القانوني فهي تعتبر شروط شبه تعجيزية للاستثمار في هذا القطاع؛

– تفعيل وإحياء السوق المالي، فالبنوك تعتبر من أدوات الاستثمار بحيث تقوم البنوك بدورها الأساسي ألا وهو الوسيط المالي بالقيام باستقبال الودائع وإعادة استعمالها في تمويل المشاريع الاستثمارية والذي سيؤدي بدوره إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

قـــائمـــة المـــراجـــع

المراجع باللغة العربية:

كتب:

1. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
2. الكبيسي وسامي، الإدارة الحديثة في المؤسسات المالية، دار الإعصار، عمان، 2020.
3. حسان محمد الحسين، "موسوعة علم الاجتماع"، الطبعة 51، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
4. صادق عبد الرحيم، التنمية المصرفية وأثرها في الاقتصاد الوطني، دار صفاء، عمّان، 2018.
5. عبد الرحمن الواصل، "البحث العلمي خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته"، مطبوعة علمية، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، 2009.
6. عبد الناصر السيد عامر، " نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية الأسس والتطبيقات والقضايا "، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2018.
7. قدي عبد المجيد، "أسس البحث العلمي في العلوم الإقتصادية والإدارية- الرسائل والأطروحات"، دار الأبحاث، الجزائر، 2009.
8. منجي محمد مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات والسلبيات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجيستير:

1. آسية محجوب، " البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة –حالة البنوك الجزائرية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2011.
2. إبراهيم سالم أبو عمرة، " استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2014.

3. بن قري سمير، " آثار تحرير تجارة الخدمات على تنافسية المصارف الجزائرية –دراسة حالة عينة من البنوك العمومية والخاصة العاملة بولاية سطيف "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، 2022.
4. برج راسوطة ريمة، مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر– رؤية مستقبلية في ظل التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر 03، 2022.
5. بوحلاسة وداد، " دور الحوكمة المصرفية في تطوير القدرات التنافسية للمصارف التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2011–2020 "، أطروحة دكتوراه علوم ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة الجزائر3، 2023.
6. حساني بن عودة، " أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011.
7. حيرش عبد القادر، " دور التحرير المصرفي في تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2013.
8. دعاء فيصل عجيل النصاري، " دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق"، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق، 2024.
9. رفاه لحلوح ورهام زين الدين، " أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء في البنوك التجارية في مدينة نابلس"، دراسة في قسم إدارة الأعمال، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.
10. سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004–2014، أطروحة دكتوراه علوم تخصص دراسات اقتصادية، 2017.
11. عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك–دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك–جامعة الجزائر، غير منشورة، الجزائر، 2011–2012.

12. عياط سعاد، " الإدارة الاستراتيجية ودورها في بناء منظمة ذكية دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية الجزائرية Starlight، Condor،Enie "، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة بشار، الجزائر، 2019.
13. غنام آسية، " مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030 – دراسة تحليلية استشرافية –"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر 03، 2020.
14. فيصل غازي صالح الدليمي، " أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للفترة 2005–2016 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأنبار، العراق، 2018.
15. قادة عبد القادر، " متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية "، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.
16. قريد عمر، " تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
17. مسعود طحطوح، أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص 2 تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 – 2009.
18. مريم قشي، " تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري– دراسة حالة– "، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قسنطينة 2، 2016.

مقالات:

1. إبراهيم محمود فائزة، وآخرون، 2011، الحوكمة المؤسسية المصرفية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الأزمات المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6-العدد 16، العراق.
2. أحمد حسين بتال وفيصل غازي فيصل، قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، عدد خاص الجزء 2، العراق، سبتمبر 2021.
3. آسيا بن عمر وسكر فاطمة الزهراء، جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة الوادي لسنة 2019، مجلة المؤسسة، المجلد رقم 09، العدد 01، 2020.
4. الذبحاوي حسن كريم، جابر محمد علي نور، الحوكمة المصرفية وإنعكاسها على الأداء المصرفي -دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة لمدة 2005-2015-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15- العدد 2، العراق، 2018.
5. بالعبيدي عايدة عبير، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للاقتصاديات الانتقالية – دراسة حالة الجزائر 2004-2012، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2017.
6. بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، العدد 03، 2005.
7. بريش مولاي لحسن ومرسلي عبد الحق، " فعالية الرقابة الإدارية القبلية على تأسيس البنوك والمؤسسات المصرفية المتضمنة آليتي الترخيص والاعتماد "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد رقم 14، العدد رقم 01، 2025.
8. بن موسى اعمر وعلماوي أحمد، " التكنولوجيا المالية لتطوير الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية- دراسة تجربة الإمارات المتحدة- "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد رقم 07، العدد رقم 02، ديسمبر 2020.

9. بورقبة بختة وداني الكبير أمعاشو، جودة الخدمات بين تحقيق تنافسية البنك ورضا المستهلك – دراسة عينة من عملاء وكالات البنوك التجارية لولاية سعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14.
10. بوعبدلي أحلام، " البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في البيئة المصرفية المعاصرة دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 08، 2008.
11. تومي مريم، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، ديسمبر 2021.
12. حاكمي بوحفص وبرادعي إبراهيم الخليل، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005–2015 "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد رقم 04، العدد رقم 01، جوان 2017.
13. حمودي عبد الحميد وآخرون، "استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية بالجزائر –بنك السلام نموذجا–"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، الجزائر، المجلد 19– العدد 01، 2025.
14. حمو محمد وزيدان محمد، " إدارة التكنولوجيا المصرفية من أجل تحسين تنافسية البنوك مع الإشارة إلى البنوك الجزائرية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد رقم 16، جوان 2016.
15. ديب حفصة، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد رقم 09، العدد رقم 01، 2025.
16. ذيب محمد وجيماوي نبيلة، " الاستثمار الأجنبي بالجزائر، معوقاته ومحفزاته والطرق الأنجع لجذب الاستثمار الأجنبي بالجزائر على ضوء قانون الاستثمار رقم 22–18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 "، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد رقم 07، العدد رقم 02، 2023.
17. رنان مختار، " الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة مضمون القانون 23–09 "، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد رقم 06، العدد رقم 01، 2023.

18. زكية ملحوس وآخرون، "مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك– وكالة الوادي"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامع الوادي، الجزائر، المجلد رقم 06 – العدد رقم 01، 2021.

19. زواوي فضيلة وآخرون، " أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990–2017 "، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد 01، 2021.

20. سالم عبد اللطيف وراهم فريد، " التفوق التسويقي من خلال الابتكار في الخدمات المصرفية دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تبسة "، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، 2022.

21. سليمان ناصر وآدم حديدي، " تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟ "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.

22. سهير محمود معتوق وآخرون، الحوكمة في الجهاز المصرفي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 1، مقال منشور على الرابط التالي: https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_133898_c3990a04a49a7907758ea67861aa8a8c.pdf

23. طلحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد، " تقييم أداء القطاع البنكي في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية "، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2019.

24. عبادي أثير عباس، " الحوكمة المصرفية ودورها في الإصلاح المالي، مجلة الدنانير "، العدد 18، العراق، 2020.

25. عبد الفتاح عثمان العريبي وعصام عبد الحفيظ ميلاد، " محددات تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الليبية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد رقم 04، العدد رقم 03، 2020.

26. عبد المنعم هبة وزايدي كريم، " المنافس المصرفية والشمول المالي في الدول العربية "، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 63، يونيو 2020.

27. عزيزي جلال، " مظاهر تقييد الاستثمار المصرفي في الجزائر "، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد رقم 09، ديسمبر 2019.

28. علي بن ساحة وآخرون، تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك – دراسة حالة البنوك المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، 2014.

29. عياط سعاد، أثر الإدارة الاستراتيجية في بناء منظمة ذكية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكتروني ENIE، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد رقم 01، العدد رقم 17، 2018.

30. قاسمي سعاد، مكانة البنوك الأجنبية في النظام البنكي الجزائري، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 07، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2019.

31. قتال عبد العزيز ودريد حنان، " دور أشكال دخول البنوك إلى الأسواق الأجنبية في تحديد المزيج الترويجي الدولي– دراسة حالة بعض البنوك الأجنبية في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد رقم 05، العدد رقم 01، 2018.

32. قشي مريم، " واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري– دراسة حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر "، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد رقم 07، العدد رقم 14، ديسمبر 2018.

33. كاكي عبد الكريم، " الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا – واقع وآفاق "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية، العدد رقم 02/36، 2018.

34. لعلمي فاطمة وكرومي سعيد، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد "، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد رقم 2، العدد رقم 2، جويلية 2012.

35. مدفوني هندة وآخرون، " استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرد – الفرص والقيود "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد رقم 09، جوان 2018.

36. ممدوح عوض الخطيب، " أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد2، مايو 2011.

37. هديل صادق أحمد ووفاء أيوب كسارة، "تأثير تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الميزة التنافسية – دراسة استطلاعية في بعض المصارف الأهلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد رقم 49– العدد 143، جوان 2024.

مداخلات:

1. رحماني موسى وعاشور سهام، استراتيجية تنمية الودائع في البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، ملتقى قالمة، 2004.
2. كمال رزيق وياسين قاسي، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، ملتقى دولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 8-9 مارس 2005.
3. كمال رزيق، مسدور فارس، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 22 -23 أبريل 2003.
4. محسن زبيدة وبوخلالة سهام، " المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري "، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بشار 2006.
5. ممدوح عوض الخطيب، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 16-17 فبراير2014.
6. نصيرة قوريش، الإبداع ودوره في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التسويقية للمؤسسات الصناعية 2 خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 08 – 09 نوفمبر 2010.

تقارير:

1. بنك الجزائر، " التقرير السنوي2024 – التطور الاقتصادي والنقدي "، جوان 2025، الجزائر.
2. بنك الجزائر، "التقرير السنوي لسنة 2023 التطور الاقتصادي والنقدي"، جوان 2024، الجزائر.
3. محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "، صندوق النقد العربي، يونيو 2017.

قوانين وتعليمات:

1. القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.
2. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
3. القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي.
4. النظام 24-01 المؤرخ في 06 فيفري 2024 يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها.
5. المقرر رقم 25-02 المؤرخ في 16 جانفي 2025 والمتعلق باعتماد فرع بنك، والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 07 المنشورة بتاريخ 05 فيفري 2025.
6. التعليمة 01-25 المؤرخة في 02 مارس 2025 المتعلقة بشروط الترخيص بتأسيس واعتماد بنك ومؤسسة مالية.
7. النظام 25-01 المؤرخ في 12 مارس 2025 يحدد شروط اعتماد مسيري المؤسسات الخاضعة.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Baker Michael, , "Research for marketing", Macmillan Education LTD, 1991.
2. Frederic S. Mishkin & Stanley G. Eakins, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, Pearson, 2018.
3. GULMIRA Nasyrova and others, Banking operations development in the context of stable interbank competition, E3S Web of Conferences 208, 03002 (2020).
4. IMD's world competitiveness yearbook, 2003.
5. Javier Andrés & Oscar Arce ; " Banking Competition, Housing Prices and Macroeconomic Stability "; February 2009.
6. Kv. Bhanu Murthy and Deb, Ashis Taru; "Theoretical Framework Of Competition As Applied To Banking Industry", Munich Personal Repec Archive MPRA; 2008.
7. Léon, F.. *Etudes et Documents n° 12, CERDI.* Clermont Université, Université d'Auvergne, CNRS, UMR 6587, (2014). Retrieved from http://www.cerdi.org/ed.
8. M. Kolari, W. L, and Spierdijk, L. "Enjoying the quiet life under deregulation. Evidence from adjusted Lerner indices in the U.S. banks". The Review of Economics and Statistics, 2012.
9. Pierre-Charles Pupion, « indices de diversification »,In : Revue d'économie industrielle, vol 76, 2e trimestre 1996, document généré.
10. Prokopenko J. Mondialisation, "compétitivité et stratégie de productivité", document de travail de la série développement et gestion des entreprises.
11. Shukla Paurav, Essential of Marketing Research, paurav Shukla and ventus Publishing Aps, 2008.
12. Sylive decoussergues, gestion de la banque, édition dunod, paris, 2017.
13. Wang, Wen-Cheng, Type of Competitive Advantage and Analysis, International Journal of Business and Management, Vol.6, No. 5, 2011.
14. Wang, Wen-Cheng, Type of Competitive Advantage and Analysis, International Journal of Business and Management, Vol.6, No. 5, 2011.
15. Zuhayr Mikdashi, les banques a l'ère de la mondialisation, paris : Economica 1998.

المواقع الالكترونية:

1. https://southstatecorrespondent.com/banker-to-banker/here-are-6-bank-pricing-strategies/
2. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/
3. https://www.bea.dz/rapport
4. https://www.bna.dz/
5. https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/
6. https://www.bdl.dz/ar#/
7. https://badrbank.dz/ar/
8. https://www.cnepbanque.dz/web/ar
9. https://bnh.dz/presentation
10. https://www.albaraka-bank.dz/
11. https://www.citigroup.com/global/about-us/global-presence/algeria
12. https://www.bank-abc.com/ar/CountrySites/Algeria
13. https://www.natixis.dz/nous-connaitre/
14. https://www.ons.dz/
15. https://societegenerale.dz/fileadmin/user_upload/Algerie/landing/Rapport_d_activite_2023
16. https://www.arabbank.dz/ar/mainmenu/
17. https://www.bnpparibas.dz/
18. https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation
19. https://www.housingbankdz.com/
20. https://www.agb.dz/organisation/presentation.html
21. https://www.fransabank.dz/ar/
22. https://www.about.algeria.hsbc.com/fr-fr
23. https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html

قـــــائمـــة المـــلاحق

الملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إستبيان

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه (ل.م.د) LMD شعبة العلوم التجارية تخصص مالية وبنوك تحت عنوان "**ما مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري**"، ومن أجل التعرف على مدى تأثير دخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري على البنوك المحلية، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان، الرجاء منكم الإجابة عليه بكل دقة وموضوعية بوضع علامة X أمام الإجابة التي توافق رأيكم مع العلم أن هذه المعلومات تستعمل فقط لأغراض البحث العلمي وتعامل بسرية تامة.

مشكورين مسبقا على حسن تعاونكم، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة في الدكتوراه: قطاطفة إبتسام

المحور الأول: معلومات عامة

1. **الجنس:** ☐ أنثى ☐ ذكر
2. **العمر:** ☐ 18-30 ☐ 30-45 ☐ 45-60 ☐ فوق 60
3. **المؤهل العلمي:** ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا
4. **نوع البنك الذي تعمل فيه:** ☐ محلي ☐ أجنبي ☐ مختلط
5. **طبيعة نشاط البنك:** ☐ تقليدي ☐ إسلامي ☐ شبابيك إسلامية
6. **الموقع المهني على مستوى السلم الإداري للبنك:**
   ☐ عون تنفيذ ☐ إطار ☐ إطار سامي ☐ إطار مسير
7. **سنوات الخبرة:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات

المحور الثاني: التنافسية المصرفية، المحددات والمؤشرات						
	الأسئلة	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
1	تتميز السوق المصرفية الجزائرية بالمنافسة ما بين البنوك المحلية والأجنبية					
2	يؤثر رأسمال البنك على تنافسيته في السوق المصرفية الجزائرية					
3	يؤثر سعر المنتجات والخدمات المصرفية على توجه العملاء حيث يفضلون أحسن الخدمات بأقل تكلفة					
4	تؤثر نوعية وجودة الخدمات والمنتجات المصرفية على توجه العملاء واختيارهم للبنك					
5	تؤثر تشكيلة الخدمات والمنتجات المصرفية على توجه العملاء واختيارهم للبنك					
6	استعمال البنك لسياسة الابتكار يعمل على جذب واستقطاب العملاء ومنه زيادة تنافسية البنك في السوق المصرفية الجزائرية					
7	استعمال البنك لتكنولوجيا المعلومات يعمل على جذب واستقطاب العملاء ومنه زيادة تنافسية البنك في السوق المصرفية الجزائرية					
8	تؤثر كفاءة موظفي البنك على جودة خدمة الزبائن التي ينتج عنها استقطاب عملاء جدد					
9	تؤثر خبرة موظفي البنك على جودة خدمة الزبائن التي ينتج عنها استقطاب عملاء جدد					
10	يؤثر عدد وكالات وفروع البنك وتوزيعهم الجغرافي على تنافسيته في السوق المصرفية الجزائرية					
11	يؤثر اختصاص نشاط البنك على توجه العملاء للاستفادة من خدماته ومنتجات					
12	تؤثر سمعة البنك في السوق المصرفية الجزائرية على توجه العملاء					
13	يستعمل البنك استراتيجية تسويقية واتصالية ساعدته في توصيل خدماته ومنتجاته المصرفية للعملاء					

المحور الثالث: البنوك الأجنبية في الجزائر وآليات الرقابة عليها						
	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	ساعدت محددات وقوانين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية الجزائرية					
2	يساعد **الاستقرار السياسي** على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية					
3	يساعد **الاستقرار الاقتصادي** على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية					
4	يساعد **الاستقرار المالي** على جذب واستقطاب البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية					
5	العلاقة الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية بين الجزائر والبلد الأصلي للبنك الأجنبي ساعدت على إقامته في السوق المصرفية الجزائرية					
6	يؤثر الشكل القانوني (بنك، فرع، مكتب تمثيلي) من حيث إجراءات التأسيس على سرعة دخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية					
7	يؤثر الشكل القانوني (بنك، فرع، مكتب تمثيلي) على مكانة وحصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية					
8	شروط وإجراءات إنشاء وتأسيس بنك في الجزائر سهلت من عملية دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفية الجزائرية					
9	ساهم القانون النقدي والمصرفي الجزائري في تعزيز ثقة البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية					
10	ساعد نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر على دخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية					
11	ساعد نظام الرقابة الذي يعتمده بنك الجزائر على استمرارية الاستغلال للبنوك الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية					

12	تسهر آليات الرقابة المصرفية على تطبيق القوانين والتشريعات التي تضمن مساواة الفرص بين البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية					
13	تؤثر الرقابة وآلياتها واجراءاتها المطبقة من طرف بنك الجزائر على البنوك في توحيد وتنميط وترسيم بيئة العمل المصرفي بين البنوك الأجنبية والمحلية					
14	يعمل بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته على حماية مصالح البنوك في السوق المصرفية الجزائرية					
15	يعمل بنك الجزائر ومصالحه وهيئاته على حماية مصالح العملاء في السوق المصرفية الجزائرية					

المحور الرابع: أثر البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري						
	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	دخول البنوك الأجنبية للجزائر أثر إيجابا على البنوك المحلية من حيث المنافسة					
2	استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة من طرف البنوك الأجنبية له أثر إيجابي على تطوير البنوك المحلية وتحسين تنافسيتها					
3	ساهم دخول البنوك الأجنبية في جلب التقنيات والابتكارات الجديدة في السوق المصرفية الجزائرية					
4	ساهم دخول البنوك الأجنبية في تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية وتوسيع تشكيلتها في السوق المصرفية الجزائرية					
5	الدورات التدريبية للتقنيات المصرفية الحديثة التي تقوم بها البنوك الأجنبية لموظفيها ساهمت في تعزيز كفاءة مواردها البشرية مما أثر إيجابا في تعزيز المنافسة بينها وبين البنوك المحلية من خلال تدريب موظفيها أيضا					
6	يؤثر الاستقرار المالي للبنك على قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
7	تؤثر بشكل فعال قدرة البنك في إدارة المخاطر وتجنبها على مدى قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
8	يؤثر حجم البنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
9	تؤثر تشكيلة الودائع والقروض للبنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
10	ساهم تطبيق الحوكمة المصرفية وآلياتها على مستوى البنوك الأجنبية والمحلية في توفير بيئة تنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
11	تؤدي توجهات الخطة الاستراتيجية للبنك دورا مهما وفعالا في تعزيز المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية					

7	تؤثر بشكل فعال قدرة البنك في إدارة المخاطر وتجنبها على مدى قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
8	يؤثر حجم البنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
9	تؤثر تشكيلة الودائع والقروض للبنك على توجه العملاء وبالتالي قدرته التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
10	ساهم تطبيق الحوكمة المصرفية وآلياتها على مستوى البنوك الأجنبية والمحلية في توفير بيئة تنافسية في السوق المصرفية الجزائرية					
11	تؤدي توجهات الخطة الاستراتيجية للبنك دورا مهما وفعالا في تعزيز المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية					

شكرا على حسن تعاونكم معنا

الملحق رقم 02

إعلانات وبلاغات

بنك الجزائر

مقرر رقم 24-01 مؤرّخ في 20 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 2 جانفي سنة 2024، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

إنّ محافظ بنك الجزائر،

– بمقتضى القانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي، لا سيما المادة 102 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 22 شوّال عام 1443 الموافق 23 مايو سنة 2022 والمتضمن تعيين محافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،

يقرّر ما يأتي :

مادة وحيدة : تطبيقا لأحكام المادة 102 من القانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 والمذكور أعلاه، تنشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، قائمة البنوك وكذا قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 2 جانفي سنة 2024، والملحقتين بهذا المقرر.

حرّر بالجزائر في 20 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 2 جانفي سنة 2024.

صالح الدين طالب

الملحق الأول

قائمة البنوك المعتمدة

إلى غاية 2 جانفي سنة 2024

– بنك الجزائر الخارجي،

– البنك الوطني الجزائري،

– القرض الشعبي الجزائري،

– بنك التنمية المحلية،

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية،

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)،

– بنك البركة الجزائري،

– سيتي بنك - الجزائر (فرع بنك)،

– المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر،

– نتيكسيس - الجزائر،

– سوسيتي جينيرال - الجزائر،

– البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)،

– بي . ن . بي باريباس – الجزائر،

– ترست بنك - الجزائر،

– بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر،

– بنك الخليج - الجزائر،

– فرنسا بنك - الجزائر،

– إتش. إس. بي. سي – الجزائر (فرع بنك)،

– مصرف السلام - الجزائر،

– البنك الوطني للإسكان.

الملحق الثاني

قائمة المؤسسات المالية المعتمدة

إلى غاية 2 جانفي سنة 2024

– شركة إعادة التمويل الرهني،

– الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف "ش. م. ا. م. ت- ش. أ "،

– الشركة العربية للإيجار المالي،

– المغاربية للإيجار المالي - الجزائر،

– الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية "،

– الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة ذات أسهم،

– إيجار ليزينغ الجزائر - شركة أسهم،

– الجزائر إيجار – شركة أسهم.

المطبعة الرسميّة - حي البساتين، بئر مراد رايس، ص. ب - 376 - الجزائر - محطة

الملحق رقم 03

اختبارات التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
دور البنوك الأجنبية في تعزيز تنافسية السوق المصرفي الجزائري	.138	101	.000	.936	101	.000

a. Lilliefors Significance Correction

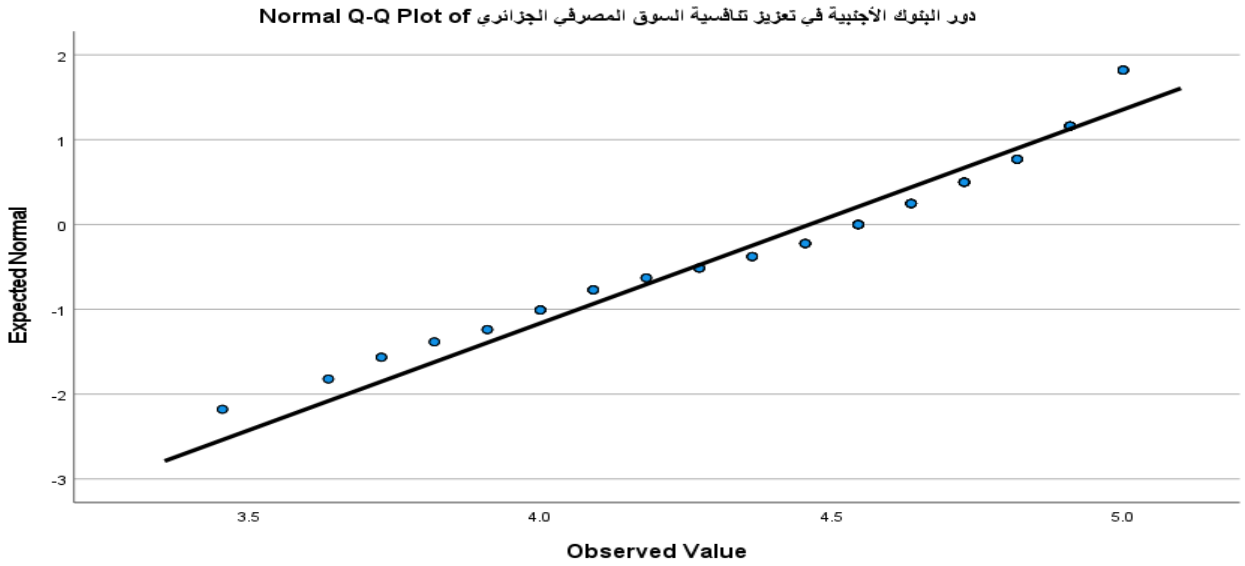

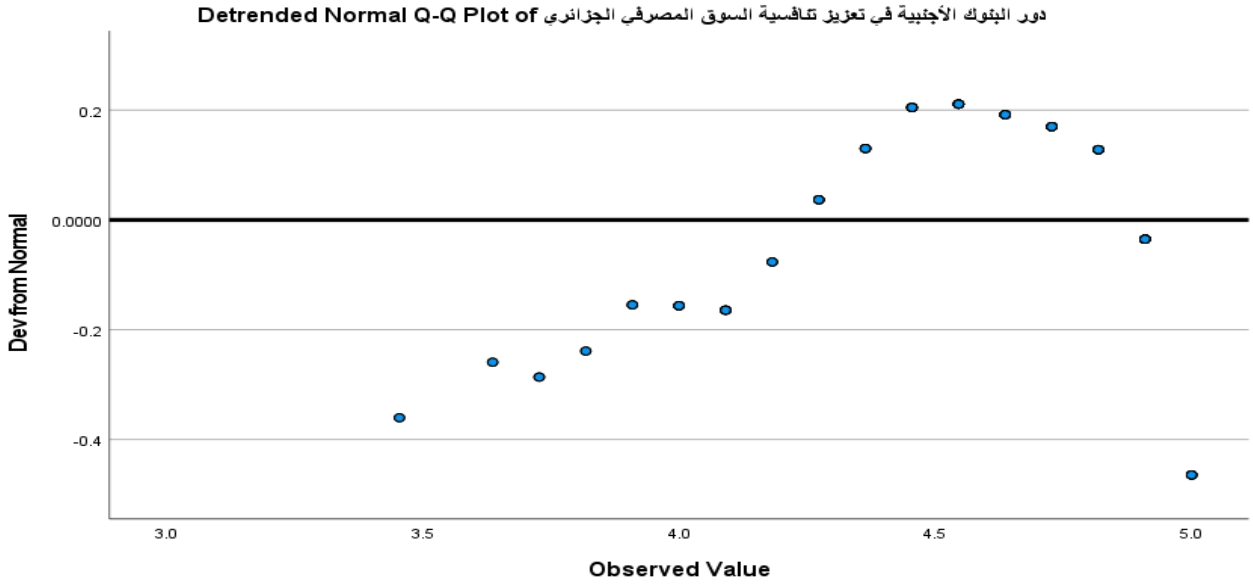

الشكل الفرضي لنموذج الدراسة قبل التعديلات